

دراسة بحثية

حول مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية
«المعيقات والفرص وتحديدًا في المجتمعات المحلية»

محافظتي رام الله والبيرة وجنين نموذجا

اعداد

الباحثة الرئيسية

أ. شذى عودة

٢٠١٤

تم إعداد هذه الدراسة بدعم من صندوق المساواة بين الجنسين/هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن برنامج تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية. هذه الدراسة لا تعبر عن وجهة نظر صندوق دعم المساواة بين الجنسين، أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو أي من هيئات الأمم المتحدة.

شكر وتقدير

ينتهز اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي / الادارة العامة للعلاقات العامة والمشاريع الفرصة ليضع بين أيديكم هذه الدراسة البحثية التي تركزت حدودها الجغرافيا في مواقع عديدة من قرى وبلدات فلسطينية في محافظة رام الله والبيرة ومحافظة جنين، في سعي حثيث يهدف الى التعرف على واقع مشاركة المرأة والمعوقات التي تواجهها في الحياة السياسية والمجتمعية في السياق الوطني العام وفي التجمعات العشر المحلية المستهدفة ضمن برنامج «تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية».

ولم تكن هذه الدراسة لتتجز بهذا المستوى من النجاح لولا الجهود المبذولة من قبل فريق البحث ابتداء من المحلل الاحصائي والباحثات الميدانيات وانتهاء بطاقم عمل شركة كلاكيت للاعلام لكل الجهد الذي بذلوه لانجاز هذه الدراسة، فلم يتوانوا على تقديم أفضل ما لديهم حرصا على التميز في العمل، الامر الذي يتطلب منا التوجه بكلمات الشكر والتقدير اليهم والى كل من ساهم بهذه الدراسة سواء بالافكار او النقاش او التفاعل في مختلف مراحل الدراسة البحثية بدء بمرحلة التخطيط، وجمع البيانات ميدانيا، وانتهاء بالتحليل والخروج بالاستخلاصات والتوصيات.

ولا نستثني من الشكر فريق اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي وعلى راسهم رئيسة الاتحاد السيدة ربيحة زياب لاهتمامها ووضع جهودها والكادر في تسيير مراحل الدراسة، وينطبق هذا على ادارة ومنسقي البرنامج، كما نتقدم بشكرنا لكل من تم مقابلته ولم يبخل/ تبخل علينا باعطائنا الوقت الكافي للاجابة على الاستمارة او المشاركة وبفعالية بمجموعات النقاش البؤرية، فما جاء من الميدان هو مصادر المعلومات الاولية التي بنيت وانتجت المعرفة وفقا لارائهم / هن وافكارهم/هن فكل الاحترام والتقدير.

كما ونتقدم بجزيل الشكر لجميع ممثلي المؤسسات الرسمية والاهلية والمنظمات القاعدية وعضوات المجالس المحلية والاطر النسوية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية واعضاء وعضوات المجلس التشريعي على ما قدموه من اهتمام وتعاون كبير لانجاز هذه الدراسة فلم يبخلوا بايفادنا بخبراتهم وتجاربهم في موضوع الدراسة وفي مقدمتهم صندوق دعم المساواة بين الجنسين فلولا دعمه وتمويله لم تجد هذه الدراسة النور.

الباحثة

أ. شذى عودة

فهرس المحتويات

٦	ملخص الدراسة .
١٢	القسم الاول
١٢	المقدمة
١٦	منهجية الدراسة .
١٨	القسم الثاني
١٩	الادبيات والدراسات السابقة .
٤٢	عرض وتحليل البيانات
٨٨	القسم الثالث
٨٩	الاستنتاجات والتوصيات .
٩٥	المعيقات، الفرص والمبادرات .
١٠٠	القسم الرابع
١٠١	الملاحق
١٠٢	المراجع .

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة والتي هي جزء من برنامج يتم تطبيقه من قبل اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي بعنوان « تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والاجتماعية» وبتنويل من صندوق دعم المساواة بين الجنسين /هيئة الامم المتحدة للمرأة الى التعرف على واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والاجتماعية في السياق الوطني العام وفي التجمعات العشر المحلية المستهدفة في محافظة جنين ومحافظة رام الله والبيهره بشكل خاص، وذلك من خلال الوقوف على أهم المعوقات والتحديات وكذلك الفرص المتاحة لدى النساء على مستوى التجمعات المحلية بما يعزز من فاعلية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ومدى قدرتها على التغيير المجتمعي. كما تهدف هذه الدراسة الى الخروج بافكار لتدخلات ومبادرات قابل تنفيذها واستثمارها من قبل جميع الشركاء والمهتمين والمؤسسات النسوية والقاعدية والمجالس المحلية والممولين وغيرهم.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها قد تكون الاولى من نوعها في التعرف على توجهات المواطنين/ات في المجتمعات المحلية المستهدفة وعضوات المجالس والمؤسسات القاعدية والنسوية ناهيك عن مسئولين/ات الاحزاب السياسية والوزارات والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وغيرهم من المؤسسات الاهلية على المستوى الوطني العام، وبما ان التوجه للمجتمعات المحلية بات ضروريا التعرف على آراء وتوجهات عضوات المجالس المحلية كنموذج مشارك في الحياة السياسية والاجتماعية في التجمع بما يفضي الى التعرف العميق على واقع مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية والمعوقات التي تواجهها والفرص المتاحة لاستثمارها على المستوى الوطني والمجتمعات المحلية.

ولتحقيق الاهداف المرجوة من الدراسة تم اعتماد منهج البحث الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام ادوات البحث الكمي عبر استمارة مصممة تحتوي على مجموعة من الاسئلة التي تعكس مؤشرات تصب في اهداف الدراسة واسئلتها الرئيسية والفرعية وهذه الاستمارة جمعت ميدانيا من قبل الباحثين/ات عبر مقابلات فردية في التجمعات المختارة ووفق العينة العشوائية التي تم سحبها احصائيا والتي وصلت الى ٣٠٠ وكانت نسبة ارتجاع الاستمارات ٩٨٪، حيث تم توجيه الاستمارة الى افراد المجتمع المحلي في التجمعات قيد البحث للتعرف على توجهاتهم نحو مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية، وهي كالآتي:

الاسئلة الرئيسية:

- ما هو واقع مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية على الصعيد الوطني العام وعلى صعيد المجتمعات المحلية ؟
- ما المعوقات التي تواجه المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية على الصعيد الوطني/المجتمعات المحلية؟
- ما الفرص المتاحة والممكنة القابل استثمارها لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية في التجمعات المحلية؟
- ما المبادرات القابل القيام بها على الصعيد الوطني/المجتمعات المحلية بما يعزز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية؟
- ما توجهات المجتمعات المحلية نحو مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية وتقييمهم لمدى المشاركة ونوعها؟

الاسئلة الفرعية

- ما اهمية مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية بوجهة نظر المجتمعات المحلية ؟
- الى اي مدى يوجد فروق جندرية في المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية في التجمعات المحلية ؟
- الى اي مدى يوجد فروق في توجهات افراد المجتمع المحلي نحو مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية بمتغير الجنس، الانخراط، والتطوع والاستفادة من البرامج المعززة لمشاركة المرأة السياسية والاجتماعية (مثل برنامج اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي) ؟
- ما نوع مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية في التجمعات المحلية وفعاليتها؟
- ما دور الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني، الاحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية ؟
- ما اشكال تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية التي تبذلها المجالس المحلية والمؤسسات القاعدية والنسوية والاطر النسوية وغيرهم في التجمعات المحلية ؟

- مدى فعالية وتقبل المجتمعات المحلية لعضوات المجالس في التجمعات؟ (كمنهج مشارك في الحياة السياسية والمجتمعية)؟
 - ما المعوقات التي تواجه عضوات المجالس المحلية في اداء دورهن في المجالس ضمن التجمعات المحلية ؟
- واستخدمت الطرق الكيفية عبر عقد عشرة مجموعات نقاش بؤرية مركزة في التجمعات المحلية (مجموعة في كل تجمع)، والذي شملت رجالا ونساءا مثلوا قطاعات مختلفة في العمل او المؤسسات القاعدية او الاطر النسوية والاندية والجمعيات وبمشاركة من الفئة الشابة، وممن استفادوا من برنامج اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي (٨٢ مشارك/ة ٥٤ نساء و٢٨ رجال). وفي ذات السياق عقدت مقابلات شبه منتظمة مع عضوات المجالس المحلية (عضوة في كل تجمع) كنموذج للمشاركة السياسية والمجتمعية على المستوى المحلي للتعرف على تجربتهن، اسبابهن في الانخراط في المجلس، دورهن وفعالتهن السياسية والمجتمعية والعقبات التي تواجههن وغيرها من الاسئلة. وعلى المستوى الوطني العام ايضا عقدت ١٦ مقابلة شبه منتظمة مع مسؤولين/ات في القيادة الرسمية من الوزارات والمجلس التشريعي ومنظمة التحرير الفلسطينية، مؤسسات المجتمع المدني وكذلك الاحزاب السياسية والاطر النسوية التابعة لها وكذلك مسؤول صندوق دعم المساواة بين الجنسين /هيئة الامم المتحدة للمرأة، بهدف تقييم مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية، الدور الذي يقومون به لتعزيز مشاركة المرأة والتعرف على المعوقات والفرص من وجهة نظرهم/هن.
- وقد جاءت الدراسة بعدد من الاستنتاجات ضمن المحاور الثلاثة الرئيسية والمتمثلة بالمجتمع المحلي، عضوات المجالس والناشطين/ات سياسيا واجتماعيا وكان من أبرزها ما يلي:

١. مستوى مشاركة اعضاء المجتمع المحلي في الحياة السياسية والمجتمعية؛

رغم انه تقع على عاتق الاحزاب التنشئة والتنمية السياسية والحشد لكسب عضوية الانتماء للحزب الا انه تبين انه ضمن التجمعات المبحوثة ان ٤٤٪ فقط لديهم انتماء لحزب سياسي والنسبة المتبقية لا تنتمي لاي حزب، وسجل الذكور نسبة اعلى للانتماء السياسي عن الاناث وبقارق ٢٣٪. ونوع الانتماء كان له تاثيره وفق الجنس فالذكور لديهم انتماء بنسبة اعلى (اعضاء فاعلين) في حين ارتفعت نسبة الاناث عن الذكور كمؤازرات. تاريخيا الاحزاب السياسية والفصائل الفلسطينية هي حيز مهيمن عليه من قبل الذكور وقد تاكد في الدراسة بنسبة الانتماء السياسي كعضو هي اقل لدى الاناث وهي اعلى كمؤازرة مما يقلل فرص تقدمها في الحزب الذي تؤازره. وكان مستوى التعليم يلعب دورا في الانتماء السياسي فكلما زاد مستوى التعليم زاد الانتماء السياسي فوصل عند حملة البكالوريوس ٥٣٪ والمجستير ٥٠٪ واقلها ٣٧٪ لدى من حصلوا تعليما بمستوى توجيهي فاقل. الا ان ارتفاع مستوى التعليم يكون فيها العضو/ة مؤازرا او مؤيدا بنسبة اعلى من عضو/ة فاعل.

رغم ان مؤسسات المجتمع المدني من مؤسسات وجمعيات ونقابات واتحادات هي تمارس عمل سياسي وتدخل ضمن السياسة الغير رسمية قوامه العمل الطوعي، فقد تبين ان نسبة ٤٧٪ فقط متطوعون/ات فيها فقط ولم توجد فروق جدية وفق الجنس، وان اختلفت وفق الفئة العمرية وكانت الاعلى لدى الفئة ٤٠-٤٩ بنسبة ٥٩٪ وشكلت الفئة الشابة (١٨-٢٩) ما نسبته ٤٧٪ مما يدل ان اكثر من نصف الفئة الشابة تعزف عن العمل الطوعي وهذا يضع تحدي وسؤال في قدره مؤسسات المجتمع المدني في جذب واستقطاب العنصر الشبابي. وما زال الدور الانجابي ويضاف اليه الانتاجي لللاناث المتمثل بالالتزامات العائلية والانشغالات وعدم وجود الوقت اسبابا لعدم التطوع (الدور المجتمعي) بنسبة ٤٧٪ بينما الذكور بنسبة ٥٨٪ ليس لديهم اهتمام او الانشغالات وعدم وجود وقت التطوع. واکد على ذلك ايضا جميع من تم مقابلتهم قيد الدراسة. ان عامل الثقافة المجتمعية بالنسبة للذكور والاناث لم يكن سببا رئيسيا بارزا لعدم التطوع حيث وصل الى ٣,٣٪ لدى الاناث و٢,٧٪ للذكور. ان هذا يدل ان هناك قبول للتطوع في هيئات العمل الاهلي على مستوى التجمعات وهذا عكس المتوقع وفق ما اورده الادبيات ان الثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد تحد من مشاركة المرأة العامة والسياسية. ورغم ذلك تبين انه وفق الفئة العمرية ومتغير الجنس تكون القيود المجتمعية والثقافية اشد على الشباب التي ترتبط ثقافة المشاركة العامة بالاختلاط والتنقل والحركة الغير محبذة وتخوف الاهل على بناتهم من الايذاء والتحرش.

٢. الموقف والتوجهات من مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية

ان النتائج تبين ان قبول مشاركة النساء في الحياة السياسية الرسمية عالية لدى التجمعات قيد الدراسة بنسبة ٩٠٪ ما بين مؤيد/ة ومؤيد/ة تماما وكانت اقل قليلا في مجال السياسية الغير رسمية وقد تكون لتجارب وجود النساء في المجالس المحلية والتشريعية وعمل المؤسسات والحركة النسوية على نظام الكوتا خلق حالة جديدة في التجمعات عملت على تغيير في النظرة المجتمعية نحو وجود النساء في مثل هذه المواقع.

ضعف الاهتمام بالشباب وتنميتهم وتنشئتهم سياسيا وفي مضمار حقوق المواطنة القائمة على المساواة وعدم التمييز على اي اساس، وفي ظل تراجع الاحزاب السياسية ترتفع نسبة المعارضين لمشاركة المرأة السياسية الرسمية والغير رسمية بين الجيل الشاب (١٨-٢٨ عام) عن بقية الفئات العمرية الاخرى (وكانت اعلى بين الذكور) الامر الذي يتوجب التنبه له والالتفات لهذه الفئة الهامة التي تشكل نسبة واسعة من السكان فالمجتمع الفلسطيني مجتمع فتي.

ان القرب من موقع القرار السياسي جغرافيا يزيد من فرص المشاركة وفي الفرص المتاحة وفق ما جاء بالادبيات الا ان تجمعات محافظة جنين رغم بعدها عن موقع القرار السياسي والمدينة التي تتمركز فيها القوى السياسية والمؤسساتية ايدوا مشاركة النساء بالحياة السياسية الرسمية والغير رسمية بنسبة اعلى من تجمعات م. رام الله وايضا لم يسجل احدا انه معارض/ة بشدة وقد تم تدوينه لدى تجمعات محافظة رام الله.

وان مستوى التعليم من شأنه ان يغير في العقلية الثقافية وفي التوجهات بايجابية نحو مشاركة المرأة السياسية فبينت النتائج كلما زاد مستوى التعليم بكالوريوس فاعلى كلما زادت نسبة التأييد لمشاركة المرأة السياسية فقد وصلت نسبة التأييد تماما لدى حملة الماجستير ١٠٠٪. ويفترض ان التربية الحزبية ان تقدم نموذجا متقدما عن المرأة وحقوقها وغالبية الفصائل الفلسطينية للمرأة مكانه في ادبياتها الا ان النتائج بينت ان الانتماء السياسي لا يشكل تأثيرا عاليا حول موقف حق المرأة في المشاركة السياسية مقارنة ممن ليس لديهم انتماء سياسي (النسبة كانت ٩٣،٢٪ و ٨٧،٣٪ على التوالي) وهذا يبين وضعية وموقف التربية الحزبية من المرأة التي تمرر الى اعضائها، فعلميا المنتمي والغير منتمي سياسيا تتقارب مواقفهم من مشاركة المرأة في السياسة الرسمية مما يعني دور التغيير الثقافي المنشود نحو مشاركة المرأة السياسية لا تاخذ الاحزاب السياسية دورا جادا تجاهه في التجمعات في ظل تنامي العائلية والعشائرية وبسط سطوتها^١.

٣. اهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية

تبين ان اعضاء المجتمع قيد الدراسة لديهم ادراك باهمية مشاركة المرأة كحق من حقوق المواطنة وانها تعزز مبدأ المساواة بنسبة ٧٠٪، ٥٥، ٧ و ٣٩٪ على التوالي و ٣٥٪ اعتبروا ان مشاركة المرأة تساهم في ايصال صوت وراي المرأة في القضايا السياسية والاجتماعية. وكان الرجال لديهم توجه اعلى من النساء على اعتبار مشاركة المرأة حق من حقوق المواطنة بينما النساء ارتفعت النسبة حول ان المشاركة السياسية لها يوصل صوتها. وكلما ارتفع مستوى التعليم كان اعتبار مشاركة المرأة السياسية حق من حقوق المواطنة اعلى وخاصة لدى حملة الماجستير فقد وصلت الى نسبة ١٠٠٪ اما المستويات الاخرى من التعليم (بكالوريوس و اقل) فكانت ما بين ٥٠٪-٥٨٪. اما وفق العمر فكلما ارتفع العمر كانت نسبة من اعتبر مشاركة المرأة حق من حقوق المواطنة اعلى، ومن اللافت للنظر ان اقل الاعتبارات والتي دونت نسب مختلفة بغض النظر عن العمر او الجنس او التعليم اعتبار ان مشاركة المرأة السياسية يعبر عن ديمقراطية الحكم، باستثناء حملة الماجستير فبنسبة ٥٠٪ اشاروا انه يعبر عن ديمقراطية الحكم. ووفق التجمعات سجلت تجمعات م. جنين نسبة اعلى في كل الاعتبارات لاهمية مشاركة المرأة السياسية (كحقوق مواطنة، تحقيق المساواة، وتوصيل راي المرأة، ديمقراطية الحكم) عن تجمعات م. رام الله، وانطبق الامر على منهم منتمين سياسيا مقارنة بمن ليس لهم انتماء.

١ وقد يكون لنوع الحزب السياسي من تقليدي علماني، محافظ اسلامي، يساري تأثيرا على ذلك الا ان الدراسة لم تسال عن الفصيل المنتمي له.

٤. مستوى مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في تجمعات محافظة جنين ومحافظة رام الله والبيرة

بالرغم من وجود المجالس المحلية والمؤسسات القاعدية والنسوية والاطر النسائية في التجمعات الا ان ثلثي اعضاء التجمعات عينة الدراسة ترى مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامه مقبولة نسبيا، وتدنت النسبة الى ٦,٧ ٪ بمستوى مقبول بشكل عالي وكانت النسبة المتبقية ما بين غير مقبولة وغير مقبولة بتاتا ١٦٪. ولم تسجل فروقات عالية وفق الجنس ووفق مستوى التعليم فسجلت النسبة الاقل حول التقييم الايجابي فوصلت ٥٠٪ انها غير مقبول لمن هم حملة الماجستير. اكد هذا الاستنتاج ما وصفته مجموعات النقاش البؤرية حيث اعتبروا ان مشاركة المرأة ما زالت دون المستوى المطلوب ولم تتطور الى المستوى الذي يفسح المجال لها للمشاركة السياسية والمجتمعية بكامل حريتها وبما يتناسب مع قدراتها ورغبتها في الانخراط وتحديد اى مجال المشاركة السياسية. ومصدر التباين يتعلق بنشاط ودور النساء القياديات في التجمع، مستوى تعليم المرأة، المبادرة الشخصية وروح التطوع والاستفادة من النشاطات وقدرة المؤسسات بانواعها والمهتمة بتعزيز واقناع جمهور النساء باهمية مشاركتهن.

ان نصف المستجيبون /ات في التجمعات يقيم مشاركة المرأة في الاحزاب اسيسية بانها ضعيفة والثلث اعتبرها متوسطة و١,٧ ٪ فقط اعتبروا مشاركتها عالية. وسجلت فروقا وفق متغير الجنس فكانت تقييمات الذكور انها ضعيفة بمقدار نصفهم والثلث يعتبرها متوسطة، ولم يشير اى احد انها عالية. اما من لديهم انتماء سياسي فكانت تقييماتهم للانخراط المرأة في الاحزاب السياسية اعلى (بنسبة عالية او متوسطة) ممن ليس لهم انتماء سياسي، وقلت نسبة تعبيرهم ان مشاركتها ضعيفة او غير منخرطة. وربما يكون السبب بحكم انتمائهم فمعرفتهم واطلاعهم على الناشطين والناشطات سياسيا اعلى من غير المنتمين/يات للاحزاب السياسية. كما ان ان ثلث المستجيبون/ات يشيرون الى عدم معرفة بوجود اطر نسوية في التجمعات وقد كانت نسبة من لا يعرفون في تجمعات م. رام الله اعلى من تجمعات م. جنين مما يدل على ضعف الترويج لهذه الاطر ونشاطاتها او قلة نشاطاتها بحيث لا تكون مرئية لجمهور المجتمع المحلي في التجمعات يضاف اليه قلة اهتمام لدى نسبة من العينة المبحوثة بالعمل العام والسياسي. وقد سجلت النساء معرفة اعلى بوجود الاطر النسوية وكذلك المنتمين سياسيا.

رغم وجود الاطر النسوية في التجمعات الا ان انخراطها فيها وفق راي المستجيبون /ات بشكل فاعل شكلت فقط ٣,٢ ٪ و٢٨,٧ ٪ بشكل متوسط و١٦٪ بشكل ضعيف. وكانت نسبة الاناث بتقييمهم انها تنخرط سواء بشكل فاعل او متوسط اعلى من الذكور، اما بشكل ضعيف فسجل الرجال نسبة اعلى من الاناث. كما ان الترشح والانتخاب هو حق كفلته القوانين الفلسطينية لكافة المواطنين نساء ورجال للمجالس المحلية والتشريعية وللرئاسة وهي تعبير عن الوعي السياسي وممارسة حقوق المواطنة والمشاركة الا ان ثلث اعضاء التجمعات قيموا ان مشاركة المرأة في الانتخابات المختلفة بشكل فاعل، واكثر من النصف بشكل متوسط والثلث بشكل ضعيف. وسجلت النساء ارتفاعا في تقييمهما لمشاركة المرأة الفاعلة في الانتخابات بنسبة اعلى من الرجال وتقاربت النسبة بينهم بان المشاركة كانت متوسطة.

كما جاءت الدراسة بعدد من التوصيات بناء على النتائج المتحصلة من البيانات التي تم تحليلها في مساهمة لتطوير مشاركة المرأة سياسيا ومجتمعيًا، مع الاشارة الى ضرورة الاطلاع على التوصيات التي جاءت في متن التقرير وفق تحليل النتائج. وقد قمنا بتقسيم التوصيات وفق محاور بهدف التخصيص:

١. معالجة معوقات مشاركة المرأة السياسية

نوصي الهيئات الرسمية والاهلية والحركة النسوية بضرورة العمل على التعامل مع جذور المشاكل والمعوقات لمشاركة المرأة السياسية والمجتمعية والتي تقف على راسها العادات والتقاليد والثقافة الذكورية وذلك من خلال صياغة استراتيجيات وطنية تحارب التمييز والهيمنة الذكورية ويقوم بتنفيذها كافة الاطراف الفاعلة وبمسئولية. كما انه على الجهات الرسمية والاهلية القيام بحملات واسعة النطاق للتثقيف والتوعية باهمية مشاركة المرأة السياسية المجتمعية والاهتمام بادماج الرجال والعمل معهم خاصة الشباب والشابات ورجال الدين والشخصيات المؤثرة في التجمعات المحلية والوطنية. بالاضافة الى اطلاق حملات تعزز حقوق المرأة عامة والسياسية خاصة نحو تعديل او تغيير القوانين وجزء اخر بهدف محاربة حالة اللامساواة والتمييز والعادات والتقاليد التي تؤثر سلبا على المرأة سلبا ومنها رفع الكوتا

وترجمة وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية وسيداو في القوانين الوطنية. وتطوير برامج وحملات للنساء وتشجيعهن على الانتخاب والترشح في كافة الهيئات الرسمية والغير رسمية.

٢. دور الاعلام بانواعه

تعزيز التنشئة والتنمية السياسية ودعم الادوات الكفيلة بذلك وعلى راسها الاعلام بانواعه واشكاله وهذا يتطلب صياغة استراتيجية وطنية اعلامية تبين الدور والرؤيا من دور الاعلام في محاربة الثقافة الذكورية ومظاهر التمييز وتعزيز النماذج الايجابية لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامه. وضرورة الالتفات الى ابتكار مخرجات اعلامية جديدة تتواكب مع الاعلام العصري وتقنياته وبما يلبي طبيعة الفئات العمرية وعلى راسهم الشباب والشابات. بالاضافة الى بناء قدرات النساء والشابات على ادوات التواصل الاجتماعي والية استخدامه كوسيلة تعبير عن الراي ومنفذ للمعلومات والتوعية بحقوق المرأة.

٣. المؤسسات القاعدية والنسوية

رفع قدرات المؤسسات القاعدية والنسوية ودعمها ماليا واداريا وبرامجيا وفنيا بما يضمن ادماج تطوير مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية وخاصة في التجمعات المحلية وعلى راسها تجمعات محافظة رام الله وفق الدراسة، حيث يتطلب انشاء مراكز ومؤسسات قاعدية فيها لعدم توفرها.

٤. الدعم الاقتصادي للمرأة

ايجاد فرص لتحسين مستويات حياة المرأة عبر الدعم الاقتصادي والمشاريع الانتاجية والتعاونيات المدرة للدخل بهدف مكافحة الفقر والبطالة بين النساء الذي سيساعد بتعزيز مشاركة المرأة سياسيا واجتماعيا « فالتمكين الاقتصادي يؤدي الى التمكين السياسي» والعمل على تبني المبادرات الخاصة بالتمكين الاقتصادي التي جاءت في متن التقرير وخاصة التي عبر عنها اعضاء التجمعات المحلية قيد الدراسة.

٥. دعم عضوات المجالس المحلية

اطلاق مبادرات لدعم العضوات في المجالس المحلية وتعزيزهن وابرار تجاربهن وتسليط اعلامي على دورهن، وانشاء لجان نسوية داعمة لهن في التجمعات وتعزيز علاقاتهن مع المراكز والمؤسسات النسوية ورفدهن وتشجيع مبادرات لهن يقودهن في المجتمع. وان تاخذ وزارة الحكم المحلي دورا فاعلا في ذلك وعدم اقتصار الدعم بتوفير فرص التدريب وانما بدعم مبادرات تقودها العضوات في مجتمعهن.

٦. القطاع الشبابي والعمل الطوعي

وضع الاولوية للشباب والشابات في كافة برامج الحركة النسوية والفصائل السياسية والمؤسسات ورفع قدراتهم القيادية والثقافية السياسية وحقوق المرأة، واطلاق مبادرات شبابية من قبلهم ودعمها لغاية تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية. بالاضافة الى تعزيز واعادة الاعتبار لقيم العمل الطوعي وتحديد ايداء الشباب والشابات واهمية دورهم المجتمعي وتعزيز الشباب اخذ دور في مجالس الطلبة والترشح فيها.

٧. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الاحزاب السياسية والاطر والمؤسسات النسوية

نوصي هنا بضرورة تعزيز العمل بالبعد الوطني العام والاجتماعي لتعزيز شرعية مشاركة المرأة وقدرتها في التعاطي مع قضايا الوطن بذات الاهمية لقضاياها الاجتماعية. والعمل على تعميم كوتا نسائية يتم تبنيها في الاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات العمالية والمهنية ومجالس الطلبة وفي الهيئات الادارية والعامه للمؤسسات الاهلية وذلك من خلال العمل على المطالبة برفع نسبة الكوتا والاخذ بعين الاعتبار تطبيق الكوتا واقرارها على مستوى الدوائر الانتخابية. كما نوصي بالاهتمام بالبعد التقديري والمعنوي والتعريزي عبر مبادرات تدعم المرأة وتقويها وتعزز ثقفتها بنفسها وقدراتها، وتعزز وتضمن جهود النساء الناشطات مجتمعييا بطرق وادوات مختلفة وحث الحكومة على تكريمهن لجهودهن والاعلام لابرار قصص نجاحهن وتوثيقها ونشرها كنموذج محفز لغيرهن. واستمرار التوعية بوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية والضغط بتبنيها لتكون مرجعية في تعديل السياسات والتشريعات. بالاضافة الى التخطيط مع النساء واشراكهن في

التعرف على احتياجات وافكارهن لاي برامج لتطوير مشاركتهن السياسية والاجتماعية. وخلق نماذج لبرامج تدريبية ذات بعد تطبيقي عملي يتم عبره المتابعة والاشراف. والضغط على الممولين في تبني تمويل لاحتياجات حقيقية للنساء بحيث يتواءم تمويل مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية مع تعزيز البنية الداعمة والممكنة لها اقتصاديا وبناء القدرات الجماعية لتنظيمهن وتوحيد جهودهن.

٨. الحكومة

نوصي بضرورة تفعيل العمل بقرار ١٣٢٥ والائتلاف الوطني المشكل لهذا الخصوص، وتوفير فرص عمل للنساء وتوظيف النساء في مناصب قيادية ووزارية عليا، بالاضافة الى تعزيز الموزانات المستجيبة للنوع الاجتماعي في الخطط والسياسيات الرسمية. والعمل على انهاء حالة الانقسام والاستقطاب السياسي لما له تاثير على تفعيل دور المرأة. كما نوصي بدمج المرأة في لجان الوفاق الوطني وفي اي لجان وطنية سياسية لغاية الاصلاح والتطوير، والالتفات الى المناهج المدرسية والجامعية وتقييم طرحها لحقوق المرأة عامة والسياسية خاصة لتطوير واثراء المناهج بثقافة حقوقية مشجعة عن النساء ضمن حقوق المواطنة، بالاضافة الى تخصيص مقاعد تعيين للنساء في منظمة التحرير وفي لجانها وفي ضم نساء الى لجان اصلاح منظمة التحرير.

٩. الممولين

استمرار الدعم الغير مشروط لدعم مشاركة المرأة السياسية وفق الخطط والاولويات الوطنية وتنسيق التمويل لبرامج تعزيز مشاركة المرأة السياسية لمنع التكرار والازدواجية، كما الالتفات الى تمويل العوامل المساعدة والممكنة لمشاركة المرأة السياسية ومنه التمكين الاقتصادي.

القسم الاول المقدمة والمنهجية

المقدمة

لقد بات مفهوم المشاركة السياسية متطلبا رئيسا لارساء قواعد الحكم الصالح، ومؤشرا هاما يدل على مدى ارتقاء الشعب على سلم الديمقراطية وعلى مدى تقدمه، واستعداده لمواجهة تحديات الحياة بشكل جماعي لا يستثني احدا من أفرادها، وذلك لارتباط المشاركة السياسية بمفهوم التنمية السياسية، الذي ينعكس على التنمية المستدامة بشكل عام. والمشاركة السياسية موجودة في كافة المجتمعات، إلا أن هذا الوجود يتباين بين مجتمع وآخر، ارتباطا بنظام الحكم القائم (عاصي، ٢٠٠٤). وفي ذات الوقت تبين الدراسات ان العلاقة بين المشاركة السياسية والديمقراطية هي علاقة طردية فكلما تعززت المشاركة السياسية بانت الدول بمظهر ديمقراطي والعكس صحيح. كما ان التنمية المتحققة لا تتم بدون المشاركة العامة والمجتمعية، والمشاركة السياسية احدى اوجهها فهي وسيلة هامة واساسية لتنمية الديمقراطية سواء للفرد او المجتمع، وتطبيق الديمقراطية الهادفة تتطلب مشاركة المواطن في العملية السياسية (جادله، ٢٠٠٧).

تناولت الادبيات المختلفة تعريفا لمفهوم المشاركة السياسية وفي غالبيتها اتفقت على انها مساهمة المواطن واتاحة الفرصة له وممارسة دوره في اطار النظام السياسي سواء في اختيار الحكام او التأثير في السياسات العامة وغيرها من الانشطة الدالة على التفاعل والمشاركة. يعرف عليوة المشاركة السياسية على انها "أي عمل تطوعي من جانب المواطنين بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي او محلي او قومي. وهي عملية تشمل جميع صوراشترك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل اجهزة الحكومة او اجهزة الحكم المحلي او مباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاري او تقريبي او تنفيذي او رقابي، عبر المساهمة المباشرة او غير المباشرة" (عليوة ٢٠٠١: ٢). وبالمقابل الزبيدي يبين ان المشاركة السياسية تعتمد بالاصل على وجود الثقافة السياسية للفرد والمجتمع والتي تتمحور من وجهة نظره حول القيم والمعتقدات التي يستند اليها الشعب في التفسير الصحيح لدور الحكومة وكيف الحكومة ذاتها يتم تنظيمها، والادراك للعلاقات الصحيحة بين الحاكم والمحكومين والذي له تأثيره المعترف به على النظام السياسي، وهذا النظام السياسي يتم تدويته والتعبير عنه من خلال منظومات، وأنساق من الإدراكات والمشاعر والتقييمات والتصورات التي يكتسبها الفرد اتجاه الحياة السياسية (الزبيدي، ٢٠٠٣: ١٣).

موضوع المشاركة السياسية اعتبرته الموثيق والعهود الدولية حقا من حقوق الانسان مكفول لكل الافراد بغض النظر عن جنسهم ولونهم وعرقهم، كما واكدت عليه وتناولته العهود والاتفاقيات الدولية بدا بالاعلان العالمي لحقوق الانسان وما تلاه لاحقا، فالعهد الدولي لحقوق الانسان والمدينة تنص المادة "٢٥" منه على أن: "لكل مواطن الحق في المشاركة في تسيير الحياة العامة مباشرة، أو عن طريق ممثلين مختارين". وتعزيزا لاهمية مشاركة المرأة السياسية كان لاتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة تسليطا بارزا على ذلك عبر المادة (٧) التي تنص: "على جميع دول الأطراف اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على اشكال التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد". وفي السياق الفلسطيني فالقانون الاساسي جاء في المادة (٩) منه على ان: "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة" فهذه المادة كانت الأولى ضمن باب الحقوق والحريات العامة وهي إشارة واضحة على المساواة الكاملة بين الرجال والنساء. وكما نصت المادة (١٠) من القانون ذاته بفقرته الثانية: "أن تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الإنضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان".

وبالتالي فان الاهتمام بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة هو استحقاق حقوقي وتنموي، فعملية اشراك النساء في صياغة الشأن العام لهو اقرار المجتمع بتمتعها بالمواطنة الكاملة ودون تمييز، ويعزز مكانتها في المجتمع نحو إحداث تغييرات جوهرية تشمل كافة البنى والهيكل الموجودة التي تعيق مشاركتها في عملية التنمية، كذلك يساهم توسيع قاعدة المشاركة السياسية (لتشمل النساء تحديدا) في إضفاء الشرعية على المؤسسات التمثيلية والتنفيذية لأي نظام سياسي مما يعطيها قوة نابعة ومستندة إلى الخيار الديمقراطي (رحال، ٢٠٠٤). الا انه وبشكل عام هناك عوامل بنوية تساهم في تهميش المرأة في الحياة السياسية والعامة، فوفق دراسة لمعهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت (٢٠١٣) دونت عدة عوامل ومنها: الخطابات الايدولوجية الاجتماعية والسياسية السائدة، البنى السياسية والمؤسسية الحاكمة، العوائق

الثقافية والاجتماعية التي تواجهها النساء. وضمن العامل الاول يفسر على مدى ترسخ الابوية كنظام عام يخلق هرمية في العلاقة بين النساء والرجال والتي يقصد به نظام سياسي، ايدلوجي اجتماعي يمارس فيه الرجال ضغوطا عبر القانون والاعراف والقيم والعادات، ويقسم العمل بما هو خاص بالرجال واخر خاص بالنساء مما يضع المرأة في وضع دوني عن الرجل، وبالعادة النظام الابوي غير ثابت ومتغير بتغير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. اما العامل الثاني فهو متعلق بنوع النظام السياسي وبنيتة المنفتحة الديمقراطية امام النظام المحافظ المغلق، حيث لوحظ مشاركة اوسع للنساء في الانظمة الديمقراطية المنفتحة، اما العامل الثالث فهو مرتبط بالنظرة السائدة حول المرأة والرجل والادوار لكل منهما وما هو مقبول وغير مقبول وطبيعة العلاقات والموارد المتوفرة لكل منهما وعلى اساسها تتحدد مستويات المشاركة.

ومن جهة اخرى ترى نزال ان التجربة النضالية للمرأة الفلسطينية وانخراطها في حركة التحرر الوطني شرع لها المشاركة في الحياة العامة والسياسية، واكسبها ثقة المجتمع واحترامه وفرضت نفسها على الخريطة السياسية الفلسطينية استنادا لهذا التاريخ النضالي الكبير. وقد كان هناك مقومات وعوامل داعمة لمشاركة المرأة السياسية ومنها: اولاً تبني منظمة التحرير الفلسطينية رؤية وطنية متقدمة نسبياً فيما يتعلق بقضية المرأة وحقوقها السياسية، مما شكل بيئة متقبلة لمشاركة المرأة وعلى قدم المساواة مع الرجل الفلسطيني في الحياة السياسية والحياة العامة، وأسست هذه الرؤية أرضية صلبة لوثيقة الاستقلال الصادرة عام ١٩٨٨ والتي عززت فكرة المساواة وعدم التمييز وثقافة التعددية في المجتمع الفلسطيني. وثانياً وجود الثقافة المدنية التي تنتجها مؤسسات المجتمع المدني مما أشاع احترام التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالتالي تسهيل المشاركة السياسية والعامة للمرأة (نزال، ٢٠٠٦).

ورغم المعوقات التي تواجهها المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية الا انه هناك اهمية لمشاركتها السياسية فالمرأة تمثل قطاعاً اجتماعياً رئيساً، له دوره الاجتماعي والتربوي والإنساني، وبالتالي من الضروري أن يقرر هذا القطاع فيما يخصه من قضايا وسياسات، وأي تهميش له سينعكس سلباً على المجتمع بأكمله. إن تطوير مشاركة المرأة في هيئات ومراكز صنع القرار، وتدعيم وجودها التمثيلي في مختلف الهيئات الاجتماعية والسياسية، سيسهل حفازاً لجمهور النساء نحو تنمية المشاركة السياسية والانتماء الطوعي في مختلف مؤسسات المجتمع المدني، مما يعني إحداث نقلة نوعية في وعي المرأة لذاتها ويشجعها على الانتماء الطوعي الذي يرقى بوعيها ودورها، بدلاً من انتماء ارثي يشكل غالباً عامل كبح وإعاقة لها لانطلاقة من الموروث الثقافي المحافظ (نزال، ٢٠٠٦). إن إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة السياسية القاعدية، ونجاحها في الوصول إلى المؤسسات التمثيلية، والتمثيل القاعدي يبقى المرأة على تماس بالجماهير، وهي فرصة لتخطيم الصورة النمطية والسلبية المرسومة لها من قبل المجتمع، تبعاً للأدوار البيولوجية للرجال والنساء (مصدر سابق، ٢٠٠٦).

استناداً على ما تم تقديمه فالمشاركة السياسية حق من حقوق الانسان تعكس مستوى تمتعه بحقوقه كمواطن وهو حق مكفول سواء للنساء او الرجال وهو استحقاق تنموي ومؤشر من مؤشرات استدامة التنمية ومعيار ديمقراطية الحكم. والمرأة الفلسطينية لها تجربة نضالية مميزة سمحت لها دخول معترك الحياة السياسية والعامة الا ان مشاركة المرأة بشكل عام والسياسية بشكل خاص وقعت في حيز ضيق ومحدود بسبب عوامل ومعوقات تحد من تطور المشاركة. ورغم الجهود التي تبذل نحو تعزيز مشاركة المرأة الا ان المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ما زال معولاً عليها في تعزيز مشاركة المرأة السياسية بما يعزز مكانتها ومساهمتها في عجلة التنمية التي تحتاج كافة جهود افراد المجتمع دون تمييز على اساس النوع الاجتماعي. وعليه لا بد من التعمق في دراسة المعوقات، الفرص والمبادرات الواجب اتباعها وفق المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة والتي هي جزء من برنامج يتم تطبيقه من قبل اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي بعنوان «تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية» وبتنسيق من صندوق دعم المساواة بين الجنسين/هيئة الأمم المتحدة الى التعرف على واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية في السياق الوطني العام وفي التجمعات العشر المحلية المستهدفة في محافظة جنين ومحافظة رام الله والبيرة بشكل خاص، وذلك من خلال الوقوف على أهم المعوقات والتحديات وكذلك الفرص المتاحة لدى النساء على مستوى التجمعات المحلية بما يعزز من فاعلية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ومدى قدرتها على التغيير المجتمعي. كما تهدف هذه الدراسة الى الخروج بافكار لتدخلات واليات عمل قابل تنفيذها واستثمارها من قبل جميع الشركاء والمهتمين والمؤسسات النسوية والقاعدية والمجالس المحلية والممولين وغيرهم.

اهمية الدراسة : هناك عدة دراسات سابقة تناولت مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية الا ان تخصيص دراسة خاصة لمحافظة جنين ومحافظة رام الله والبيرة وفي تجمعات محددة (مواقع تدخل برنامج اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي) قد تكون الاولى من نوعها فهي ستتعرف على وجهة نظر المواطنين/ات في المجتمعات المحلية المختارة وعضوات المجالس والمؤسسات القاعدية والنسوية في التجمعات، ناهيك عن مسئولين/ات في الاحزاب والوزارات والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وغيرهم من المؤسسات الاهلية على المستوى الوطني العام. بما يفرضي الى التعرف العميق على واقع مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية والمعوقات التي تواجهها والفرص المتاحة لاستثمارها على المستوى الوطني والمجتمعات المحلية، وبما يسمح بالخروج بتوصيات نحو مبادرات واليات عمل تعزز من مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية، والقابل العمل عليها من قبل جميع الشركاء والمهتمين والمؤسسات النسوية والقاعدية والمجالس المحلية والممولين وغيرهم.

أسئلة الدراسة : ستحاول الدراسة الاجابة على خمسة اسئلة رئيسية تتمثل ب:

- ما هو واقع مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية على الصعيد الوطني العام وعلى صعيد المجتمعات المحلية ؟
- ما المعوقات التي تواجه المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية على الصعيد الوطني/المجتمعات المحلية؟
- ما الفرص المتاحة والممكنة القابل استثمارها لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في التجمعات المحلية؟
- ما المبادرات القابل القيام بها على الصعيد الوطني /المجتمعات المحلية بما يعزز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية؟
- ما توجهات المجتمعات المحلية نحو مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية وتقييمهم لمدى المشاركة ونوعها؟

وللاجابة على الاسئلة الرئيسية هناك اسئلة فرعية منها:

- ما اهمية مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية بوجهة نظر المجتمعات المحلية ؟
- الى اي مدى يوجد فروق جندرية في المشاركة في الحياة السياسية والمجتمعية في التجمعات المحلية ؟
- الى اي مدى يوجد فروق في توجهات افراد المجتمع المحلي نحو مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية بمتغير الجنس، الانخراط والتطوع والاستفادة من البرامج المعززة لمشاركة المرأة السياسية والاجتماعية (مثل برنامج اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي) ؟
- ما نوع مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في التجمعات المحلية وفعاليتها؟
- ما دور الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني ، الاحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية ؟
- ما اشكال تعزيز المشاركة السياسية والمجتمعية التي تبذلها المجالس المحلية والمؤسسات القاعدية والنسوية والاطر النسوية وغيرهم في التجمعات المحلية ؟
- مدى فعالية وتقبل المجتمعات المحلية لعضوات المجالس في التجمعات؟ (كنموذج مشارك في الحياة السياسية والمجتمعية)؟
- ما المعوقات التي تواجه عضوات المجالس المحلية في اداء دورهن في المجالس ضمن التجمعات المحلية ؟

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج البحث الوصفي التحليلي، الذي يرصد الواقع ويحلله ويفسره بارتباطه بمتغيرات وظواهر أخرى، مما يمكن الوصول الى اجابات محددة. وعليه تم استخدام ادوات البحث الكمي عبر استمارة مصممة تحتوي على مجموعة من الاسئلة التي تعكس مؤشرات تصب في اهداف الدراسة واسئلتها الرئيسية والفرعية وهذه الاستمارة تم جمعها ميدانيا من قبل الباحثين/ات عبر مقابلات فردية في التجمعات المستهدفة بما يتناسب مع العينة العشوائية التي تم سحبها احصائيا، حيث تتوجه الاستمارة الى افراد المجتمع المحلي في التجمعات قيد البحث. وتم استخدام الطرق الكيفية حيث تم عقد مجموعات النقاش البؤرية المركزة في التجمعات المحلية العشر (مجموعة في كل تجمع)، وتم مشاركة كل من الرجال والنساء الذين يمثلون قطاعات مختلفة في العمل او المؤسسات القاعدية او الاطر النسوية والاندية والجمعيات وأخذ بعين الاعتبار مشاركة الفئة الشابة، وممن استفادوا من برنامج اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي وعبر المجموعات تم مناقشة المبحوثين والتعرف على وجهة نظرهم في عدة محاور ومنها: اهمية مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية، العقبات التي تواجه النساء والفرص المتاحة، اضافة الى تقييمهم للجهات الرسمية والمجتمع المدني بتشكيلاته في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية في التجمعات. وفي ذات السياق تم عقد مقابلات شبه منتظمة فردية مع عضوات المجالس المحلية (عضوة في كل تجمع) كنموذج للمشاركة السياسية والاجتماعية على المستوى المحلي للتعرف على تجربتهن، اسبابهن في الانخراط في المجلس، دورهن وفعاليتهن السياسية والاجتماعية والعقبات التي تواجههن وغيرها من الاسئلة. وعلى المستوى الوطني العام ايضا تم عقد مقابلات شبه منتظمة (معمقة) مع مسئولين/ات في القيادة الرسمية من الوزارات والمجلس التشريعي ومنظمة التحرير الفلسطينية، مؤسسات المجتمع المدني وكذلك الاحزاب السياسية والاطر النسوية التابعة لها بهدف تقييم واقع مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية والدور الذي يقومون به لتعزيز مشاركة المرأة والتعرف على المعوقات والفرص المتاحة من وجهة نظرهم/هن.

حيث قامت شركة كلاكيت المنفذة لجميع مراحل الدراسة بتدريب فريق البحث الميداني على الية عقد المقابلات الفردية ومجموعات النقاش وتعريفهن على الاستمارات ومصطلحاتها قبل البدء بالعمل الميداني، وتشكل فريق البحث الميداني من ٩ باحثات ٧ منهم قمن بجمع الاستمارات من التجمعات المحلية واثنان قمن بعقد اللقاءات الفردية ومجموعات النقاش المركزة. من ناحية اخرى تم اختبار الاستمارة الكمية مسبقا لمعرفة مدى صلاحية الاسئلة ووضوحها وفعاليتها في جلب المعلومات اللازمة للدراسة. حيث تم جمع الاستمارات من اعضاء المجتمع المحلي ذكورا واناث بعد مقابلتهم من قبل الباحثات الميدانيات وبلغ عددها ٣٠٠ استمارة وتم اختيار العينة من كل تجمع عشوائيا وبطريقة احصائية لتشمل الذكور والاناث وفق حجم السكان لكل تجمع. وكانت نسبة ارتجاع الاستمارات ٩٨٪.

واشتملت عينة الدراسة على عينة طبقية عشوائية ذات مرحلة واحدة تمثلت بأعضاء المجتمع المحلي ذكورا واناث من الفئة العمرية ١٨ سنة واكثر ضمن الحدود الجغرافية لتجمعات في محافظة رام الله والبيرة ومحافظة جنين والتي تم اختيارها قصديا من قبل اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي لتشمل العشر تجمعات السكانية المستهدفة ضمن برنامج «تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية وهي كالتالي: اليامون، كفر راعي، فحمة، سيلة الحارثية، برقين وكلها ضمن محافظة جنين، اما محافظة رام الله فشملت كل من: صفا، بيت عور التحتا، خربثا بني حارث، بيت سيرا وخربثا المصباح، حيث تم استخدام التجمعات المذكورة كاطار لسحب عينة المسح، واعتبرت هذه التجمعات الاطار الجغرافي للدراسة (انظر ملحق رقم ١- وصف أدوات وعينة البحث). كما تم استهداف مجموعة من الناشطين/ات سياسيا واجتماعيا تشمل ذكورا واناث يمثلوا ويمثلن الاطر النسائية والاحزاب السياسية ومنظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، طاقم شؤون المرأة والوزارات والمجلس التشريعي. وعضوات المجالس المحلية وممثلي المؤسسات القاعدية في العشر تجمعات المستهدفة بالاضافة الى ممثلين/ات عن اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي

وصندوق دعم المساواة بين الجنسين/ هيئة الامم المتحدة للمرأة.

كما تم الاعتماد على بناء الاستمارة واسئلة المقابلات بعد الرجوع الى العديد من الادبيات والدراسات السابقة ووثائق مشروع اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي وايضا عبر النقاشات التي تمت معهم ومع ممثلي صندوق دعم المساواة بين الجنسي/هيئة الامم المتحدة للمرأة. واعتبرت البيانات المتحصلة من الاستمارة ومن المقابلات الشبة منتظمة ومجموعات النقاش البؤرية هي بيانات المصادر الاولية والتي ينظر اليها بالاهمية حيث عملت على الاجابة على اهداف الدراسة والاسئلة الرئيسية والفرعية. واستندت الدراسة ايضا على مصادر ثانوية لدراسات سابقة يستفاد منها في التحليل والتفسير للبيانات والنتائج. حيث قام فريق العمل بمعالجة جميع البيانات الكمية والنوعية احصائيا على برنامج الرزم الاحصائية **spss**، وكان ابرز المعوقات التي واجهت الدراسة:

- شكوى المستجيبين/ات من بعض الأسئلة الخاصة بالبيانات التعريفية، وطول الاستمارة.
- صعوبة التواصل أحيانا مع الفئة المستهدفة (خاصة المستفيدين/ات من برامج اللجان) وكذلك صعوبة جمعهم في مكان واحد.
- عدم قبول بعض الاشخاص بالأجابة على اسئلة محددة.
- اعتذار البعض عن اجراء المقابلات شبه المنتظمة للانشغال والسفر، وتاجيل مواعيد المقابلات المعقدة اكثر من مرة بسبب الانشغال بالحرب على غزة.

القسم الثاني

الادبيات والدراسات السابقة وعرض وتحليل العينات

الادبيات والدراسات السابقة

تتناول مراجعة الادبيات لعناوين عدة ذات علاقة بمحاور الدراسة واهدافها، لتبدء بمراجعة لمفهوم التنشئة والتنمية السياسية وادواتها وتحديد ادوات المشاركة وفي ذات الوقت التعمق بمفهوم المشاركة السياسية وانواعها، لتعرج على مشاركة المرأة السياسية في السياق الفلسطيني والنظام السياسي له عبر المراحل التاريخية المختلفة وصولاً لنشوء السلطة الفلسطينية، حيث تتناول اشكال مشاركة المرأة الرسمية والغير رسمية، وهناك تناول لدور النساء في الهيئات المحلية، كما وتتطرق مراجعة الادبيات الى معوقات مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية والفرص المتاحة، ودور الجهات الرسمية والغير رسمية من المجتمع المدني والمنحيين في تعزيز مشاركة المرأة السياسية.

التنمية والتنشئة السياسية تسبق المشاركة السياسية:

يناقش (العزباوي، ٢٠١٢) ان المشاركة السياسية بحد ذاتها هي نتيجة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمعرفية والسياسية حيث تلتزم في تشكيل بنية المجتمع ونظامه السياسي واليات عمله بحيث يحدد الاخير نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى تعزيزهم لمبدأ المشاركة والذي هو اصبح من سمات المجتمعات المدنية الحديثة. ان المشاركة السياسية هي التعبير العملي والحقيقي لجوهر المواطنة، فالمواطنون لهم حقوقهم المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يعترف بها الجميع للجميع بحكم العقد الاجتماعي يصونه القانون المعبر عن هذا العقد، وبالتالي المشاركة السياسية هي من اسس الديمقراطية وتعبيراً عن سيادة و ارادة الشعب.

ان عملية المشاركة السياسية بجوهرها مفهوم تربوي ثقافي يتم التنشئة والتربية عليه. في هذا الاطار يبين (علي، ٢٠١٠) ان المشاركة السياسية لكي تكون فاعلة يتحتم الامر ان تسبقها التنشئة السياسية والتي تتمثل بعملية تهيئة المواطن واعداده لكي يصبح مهياً للمشاركة في الحياة السياسية في مجتمعه، فعملية المشاركة السياسية هي الجسر الرابط بين الفرد كعضو في جماعة والفرد كمواطن سياسي، وبالمقابل فان الممارسة العملية لاي مستوى مشاركة سياسية يتطلب اقتناعاً بجدوى وأهمية المشاركة إلى جانب أن يتسم الفرد بالمسؤولية والالتزام واحترام الواجب ومن ثم فإن تنمية المشاركة السياسية تتطلب توفير الظروف الاجتماعية والثقافية والتربوية التي تكسب الفرد ثقافة سياسية مشاركة.

اذا للتنشئة دور مهم ومركزي في الثقافة السياسية، فعبورها تنتج الثقافة السياسية او يتم تعديل ما هو سائد او الغائها واستبدالها بثقافة بديلة، وتعد التنشئة السياسية لجهات مختلفة كالمؤسسات الاجتماعية والتعليمية والسياسية وتكون بين هذه المؤسسات حلقات مترابطة ومتكاملة للمساهمة في التنشئة السياسية عبر إعداد المواطنين منذ الصغر لنشر الأهداف المنوي تحقيقها عبر التنشئة وتسهم التنشئة في تحديد سلوك الفرد سواء المؤيد أو المعارض لتوجهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية معينة، والتي أقرها النظام السياسي القائم (عليوة، ٢٠٠١). ولذا تعطى الدول والمجتمعات اهتماماً لعملية التنشئة السياسية واحياناً تصل الى حد التنافس والصراع بين النظام السياسي والقوى الاخرى من المجتمع المدني (كالأحزاب السياسية) حيث يسعى كل منهما للسيطرة على وسائل التنشئة السياسية ومحاولة التحكم والتأثير بها.

وقد اتفقت عدة ادبيات على ادوات التنشئة السياسية الاكثر تأثيراً، والتي تبدأ من الاسرة وهي اول جماعة يختبرها الفرد ويتأثر عادة بتوجهات الاسرة السياسية، اما المدرسة والجامعة فهي توفر محفزات قد يتشكل وعي سياسي لدى الفرد منها وبما يتناسب قدراته وسنه، وللاصدقاء والزملاء تأثيراً واسعاً تلازم الفرد في مراحل عمره المختلفة، ومن ثم نجد لمؤسسات المجتمع المدني تأثيراً عبر نشاطاتها وبرامجها وخاصة اذا كانت تحمل رؤى سياسية واجتماعية وتستهدف فئات حيوية كالشباب، ولمان العمل خصوصيته فهو يتم قضاء وقت فيه مع زملاء وزميلات العمل وايضا مصدر اقتصادي وتشجع بيئة العمل على الانتباه للاطر النقابية وتشكيلها والانخراط بها للدفاع عن مصالحهم وفي مضمونها ابعادا وافكارا سياسية، اما الاحزاب والحركات السياسية فهي من اهم الادوات التي تحدد التوجهات السياسية والتأثير على الاخرين وتاطيرهم. ولا يخفي الدور العام لوسائل الاعلام والتي تأتي لتعبر عن الأفكار والأدبيات التي تتبناها الأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وأيضا سياسات الدولة، مضافاً لذلك إطلاع المواطنين على تجارب الآخرين (خضر، ٢٠٠٨). اما المشاركة الجماهيرية تتنوع ما بين مشاركة اجتماعية او اقتصادية او سياسية حيث

يوجد احيانا صعوبة في الفصل بينهما في الواقع العملي لارتباط هذه الانواع ببعضها البعض وتتداخل بقوة فيما بينها وتأثير كل نوع في النوع الاخر. فالمشاركة الاجتماعية هي الانشطة التي تهدف الى التغلب على بعض المشكلات اليومية والتي تسهم في قدر من التضامن والتكامل بين افراد المجتمع، ومنها ما يرتبط بتقديم الجهود الطوعية في الخدمات المحلية كالمساهمة في بناء مدرسة، حديقة.. الخ، وحيانا تكون في حل المشكلات اليومية والخلافات التي قد تنشأ بين الافراد او الجماعات في المجتمع. اما المشاركة الاقتصادية فهي مشاركة المجتمع بمشاريع تنموية اقتصادية من حيث القرارات والتمويل والتنفيذ. وايضا تشمل ما يقوم به المواطنون من دعم الاقتصاد القومي عبر دفع الضرائب والرسوم المختلفة. اما المشاركة السياسية فهي تلك الانشطة الارادية التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر او غير مباشر في اختيار حكاهم او التأثير في السياسات والقرارات التي ياخذوها.

موقع المرأة في الحياة السياسية والعامية:

ن مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية مرتهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور. ولذا فإنه لا يمكن مناقشة موضوع مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع. وعند الحديث عن المشاركة السياسية للمرأة يجب أن ننطلق من مفهوم المشاركة المجتمعية بمعناها الواسع حيث أن مشاركة المرأة في صنع القرارات يجب أن تبدأ من النطاق الضيق على مستوى الأسرة (الحيز الخاص) وتستمر في الاتساع حتى تصل للنطاق المحلي ثم القومي. وهذا يتطلب البدء بتمكين المرأة في الحيز الخاص (الاسرة) ليكون لها صوت وقرار في شؤونها المختلفة، ويتطلب ايضا اكتشاف القيادات الطبيعية في الشوارع والاحياء لانها النواة الاولى للمشاركة في الحياة العامة، من حيث ابداء الاهتمام بحل مشكلات محيطهن من جيران واصدقاء والشارع الذي يقطنه، ليأتي بعد ذلك تعزيز انخراطهن في النقابات او اتحادات وجمعيات واحزاب سياسية (بيبرس، ٢٠٠٩).

ناقشت العديد من الادبيات التي تم مراجعتها ان المشاركة السياسية هي من اهم دلالات ومؤشرات التنمية في اي مجتمع، وعملية التنمية الشاملة لا يمكن ان تتحقق دون الالتفات لدور المرأة فيها ووضع رؤيتها وتصوراتها واولوياتها في خطط ومشاريع وبرامج التنمية والتي لن تتحقق الا عبر قنوات المشاركة السياسية، ومن جهة اخرى فان مستوى ودرجة مشاركة المرأة السياسية سيكون له تأثير عملية على التنمية واهدافها برمتها. وفي سياق متصل يبين الاسطل (٢٠٠٥) ان مستوى مشاركة المرأة السياسية هو انعكاس لمستوى تمكينها وفق قرارات مؤتمر بيكين عام ١٩٩٥، اضافة الى انعكاس لواقع المجتمع وقدرته على دمج النساء في الحياة العامة والسياسية وتعزيز امكانياتهن وقدراتهن في العمليات التنموية، حيث ان احد مشكلات المجتمعات العربية هو مكانة المرأة ووضعيتها وهو تحدي يتطلب من المجتمعات العربية التغيير الاجتماعي في البنى والهياكل الاجتماعية ذات النفوذ والتاثير على وضعية المرأة والامر ينطبق على الحالة الفلسطينية. ومن جهة اخرى الطائي (٢٠١٠) تعتقد ان مشاركة النساء في الحياة العامة والسياسية مرتبط بوصولها الى مواقع صنع القرار والقدرة على المشاركة في صناعته واتخاذها بما يحقق القدرة على التاثير في مجالات الحياة المختلفة، فقدرة النساء على اتخاذ القرار في الحياة العامة والمجتمعية يعكس مستوى المكانة التي تتمتع بها المرأة والادوار الاجتماعية التي تقوم بها في المجتمع. وبالعوموم المرأة في مجتمعاتنا العربية تنطلق من مركز اضعف مقارنة بالرجل فوجهة نظرها ورايها يكون موضع التشكيك والجدل، يؤدي هذا الى زعزعة الثقة بقدراتها وامكانياتها في اتخاذ القرار، وعليه فإن وضع المرأة لا يمكن ان يفهم أو يتغير من دون أن يكون هناك منظور وتحليل واسع لوضعيتها ولادوارها في المجتمع مقارنة بوضعية الرجل وادواره، وقد يتم ذلك وفقا لمناهج ومعايير مختلفة ومنها معيار القوة بما يحويه من سلطة وسيطرة ونفوذ وما يجري على أساسه من تقسيم للعمل واعطاء المكانة والادوار.

بالتالي نجد ان مدى فعالية المرأة وتمكنها بالمشاركة في الحياة العامة والسياسية لا يتم بمعزل عن الحياة الخاصة ضمن العائلة والاسرة وكلتاها (الحياة العامة والخاصة) تتاثران بالسياق الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي وما يحمله هذا المجتمع من تصورات وافكار وقيم حول المرأة ودورها.

خصوصية النظام السياسي الفلسطيني وتأثيره على مشاركة المرأة الفلسطينية:

تكتسب مشاركة المرأة السياسية في السياق الفلسطيني وضعية خاصة بحكم خصوصية الحالة السياسية الفلسطينية، فمشاركة المرأة السياسية في دول العالم الثالث ضعيفة نوعا ما ومتفاوتة من بلد لآخر، والحالة الفلسطينية تجسد وضعية خاصة للمشاركة السياسية للمرأة من حيث نسبة المشاركة ونوعها، فعمليا مشاركة المرأة الفلسطينية هي مشاركة بالشأن السياسي الفلسطيني الذي هو له خصوصية تتبع من حالة الصراع التاريخي مع الاحتلال، لذلك من الصعب مقارنة مشاركة المرأة السياسية في السياق الفلسطيني بدول أخرى أو من خلال مؤشرات محددة عالميا، وإنما يتوجب دراستها وفق السياق والخصوصية السياسية للوضع الفلسطيني. إن الوضع السياسي في فلسطين هو في مرحلة رمادية لا هي مرحلة دولة مستقلة بكل الاستحقاقات اللازمة للممارسة السياسية من حيث المشاركة في الانتخابات أو التداول على السلطة وفصل السلطات والأهم وجود سلطة ذات سيادة، ولا هي مرحلة تحرر وطني بكل استحقاقات مرحلة التحرر الوطني من ثقافة ثورية، فهذه المرحلة الرمادية تجعل من الصعب الحكم على المشاركة السياسية بشكل عام ومشاركة المرأة بوجه خاص من خلال مؤشرات المشاركة السياسية المنصوص عليها في كتب علم السياسة أو ما هو سائد في الدول الأخرى، كنسبة التسجيل في سجلات الناخبين أو التصويت في الانتخابات أو نسبة وجود المرأة في المجلس التشريعي أو مؤسسات السلطة، وسيكون من الإنصاف الحكم على مشاركة المرأة من خلال المشاركة في النضال الوطني بشكل عام سواء كان رسميا أو غير رسمي، وسواء كان مؤسساتيا أو غير مؤسساتيا.

وتتعلق مشاركة المرأة السياسية في كثير من دول العالم من منطلق المواثيق الدولية والاتفاقيات التي تنص على اعطاء المرأة الحقوق السياسية وتطلب من الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات ترجمتها في دساتيرها وقوانينها الوطنية. وفي الإطار الفلسطيني المطالبة بمشاركة المرأة السياسية ينطلق من وثيقة الاستقلال عام ١٩٨٨ والقانون الاساسي لدولة فلسطين والوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية عام ٢٠٠٨ والاتفاقيات الدولية وخاصة سيداو وقرار مجلس الامن ١٣٢٥ للتعامل مع المرأة في وقت الحرب (معهد دراسات المرأة، ٢٠١٣). إلا أن وجود الاحتلال الاسرائيلي يعيق من تحقيق المواطنة في الإطار الفلسطيني اضافة للقيود المفروضة في اطار اتفاقية اوسلو مما اثر على قدرة السلطة الفلسطينية في تعريف المواطنة الفلسطينية ومن يحق له المشاركة السياسية والتمتع بالحقوق المختلفة كما يحددها الدستور. ومن جهة أخرى ضعف ممارسة تقاليد الديمقراطية في المؤسسات السياسية الفلسطينية ما قبل مرحلة اوسلو واحتكار سلطة القرار وممارسة نظام المحاصصة الفصائلية والافتقار الى مبادئ المسائلة والشفافية ساهم في اضعاف منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل المنضوية تحت مظلتها والتي تقع على عاتقها استكمال مرحلة التحرر الوطني والاستقلال. ويبين تقرير معهد دراسات المرأة أن وضعية منظمة التحرير الفلسطينية اثرت على النظام السياسي الفلسطيني والذي ارتبط بضعف حكم المؤسسات وتغييب المسائلة والمحاسبة وتعزيز الفئوية (معهد دراسات المرأة، ٢٠١٣).

إن فرص النساء في التوسع في المشاركة السياسية مرتبطة بتعزيز الديمقراطية والتحول الديمقراطي الذي يفضي الى اشراك الجميع وعدم الاقصاء. وفي الحالة الفلسطينية التي ارتهنت باتفاقيات اوسلو لم تؤسس السلطة لتحقيق الديمقراطية ولكن ارتبطت بالتفاوض على الارض والحدود الدستورية لتحقيق الوصول الى ما يشبه الدولة وفي ظل علاقات يشوبها اختلال فاضح لصالح الطرف الاسرائيلي والذي وضع شروطا في طبيعتها تمنع بنويها تحقيق ديمقراطية حقيقية حيث ربطت سيطرة السلطة الفلسطينية على المصادر الاقتصادية بقدرتها في تحقيق الامن حسب ما يعرفه الطرف الاسرائيلي، وهذا خلق التعارض بين تحقيق الديمقراطية والحقوق المعبرة عنها للفلسطينيين وبين استقرار الامن والتي هي مشكلة من الصعوبة حلها (معهد دراسات المرأة، ٢٠١٣).

إذا مشاركة المرأة السياسية في فلسطين تتسم بخصوصية مختلفة عن دول العالم ولا يجوز الحكم على مشاركتها من خلال مؤشرات الانتخاب والتصويت والترشح والمناصب السياسية والقيادية فقط وإنما الاخذ بمشاركتها بالنضال الوطني بكافة اشكاله. وكما أن بنية النظام السياسي الفلسطيني يؤثر بشكل جذري على طبيعة المشاركة السياسية بما فيها مشاركة المرأة الفلسطينية وعبر ما تم الوصول اليه العديد من العوامل اثرت في شكل النظام السياسي وعبر ذلك نستطيع الحكم على طبيعة مشاركة المرأة السياسية.

مشاركة المرأة السياسية بين الماضي والحاضر:

ان مشاركة المرأة السياسية ليست وليدة العهد وانما شهد التاريخ الفلسطيني لمشاركة نسائية في الحياة السياسية وتحديدًا في مواجهة الاحتلال المتعاقبة سواء في فترة الانتداب البريطاني او الاحتلال الصهيوني عبر نكبة ١٩٤٨ لحقتها نكسة ١٩٦٧ واستمرار الاحتلال الى وقتنا هذا وان تطور شكل وطبيعة المشاركة السياسية ما بعد اوسلوا ونشوء السلطة الفلسطينية.

أ. مشاركة المرأة السياسية في مرحلة ما قبل ١٩٤٨

ان إدراك المرأة لدورها في المجتمع وعلى أرض الواقع كان مبكرا ومرتبطا بالعمل النضالي العام في محاربة الانتداب البريطاني ومساعدة الثوار بإمدادهم بالأسلحة ومساعدتهم طبييا خاصة بعد صدور وعد بلفور عام ١٩١٧. حيث بدأ في هذه الفترة ايضا تشكيل الاحزاب السياسية والتي كان لها طابع قطري لمواجهة الهجمة الصهيونية وتوطين اليهود في الاراضي الفلسطينية، كما رافق ظهور هذه الاحزاب تطورا في العمل النسائي والجمعيات والاتحادات النسائية التي بدأت تاخذ طابع سياسي وطني حيث كان عملها خيرى سابقا. وتشكلت غالبية الجمعيات النسائية بتلك الفترة في المدن الرئيسية في فلسطين وكانت نساء الطبقة الغنية والمعروفة هي النسبة العظمى من هذه الجمعيات وكانت مهام هذه الجمعيات تتلخص بالنهوض بالمرأة وإشراكها في العمل خصوصا العمل السياسي والنضالي الذي انتجته المجتمع الفلسطيني في محاربة الانتداب البريطاني والعصابات اليهودية انذاك. فقط بينت مصلح في دراستها حول المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية عام (٢٠١٢) بوجود فجوة في العمل النضالي بين نساء الريف ونساء المدن من حيث الاليات والادوات والامكانيات المتوفرة، اضع الى ان التواصل بين نساء الريف ونساء المدن كان شبه معدوم وجزء من الاسباب هو سياسات الانتداب البريطاني الرامية للترقة وحرمان الريف من خدمات التعليم والصحة والبنية التحتية. ومع اشتداد مرامي سياسات الانتداب البريطاني وتوطين اليهود تنامي الوعي النسائي حول هذه السياسات خاصة بعد تضمين نص وعد بلفور في الدستور الفلسطيني عام ١٩٢٢ فقد عقدت قيادات العمل النسوي مؤتمرا في القدس عام ١٩٢٩ شملت نساء من مختلف انحاء فلسطين بهدف بلورة وعي اكبر بالخطر الاستيطاني لليهود، حيث افرز المؤتمر لجنة تنفيذية كان لها الدور في وضع الخطوط العريضة لمشاركة المرأة في ثورة البراق عام ١٩٢٩ والقضايا السياسية، وفي ذات العام تأسس الاتحاد النساء العربي في القدس وخر في مدينة نابلس. وفي هذه الحقبة حققت الحركة النسائية هدفين ذا اهمية عبر دمج الحركة النسوية في الحركة الوطنية الثورية المسلحة، والامر الاخر نقل القضية الى المستوى العربي والدولي. ومع تصاعد الاحداث والصراع كانت المرأة حاضرة بالمشاركة في النضال مع الثوار سواء في ثورة البراق او اضراب ٩٣٦، فقدمت الشهداء واستمرت في تقديم الدعم ووسعت الجمعيات امتدادها ونشاطها وفتح افرع لها في غالبية المدن الفلسطينية، وجراء التصاعد في الاحداث والصراع واثاره التفت الحركة النسائية الى اسر الشهداء والجرحى وزيارة الاسرى، وتقديم المعونات للعائلات وفتح مدارس لابناء الشهداء وغيره من الخدمات الاجتماعية، وهذا ما جعل الاحزاب تعطي دورا اكبر للنساء ليقمن بهذه المسؤوليات باعتباره دور وطني هام ويتمشى مع ادوارها المنزلية ولكن لم يكن لها دور في اتخاذ القرار او المشاركة به الا ان انخراطها بالعمل الوطني اعطاها الدعم والاعتراف من الحركة الوطنية التي يقودها الرجال.

وتصل مصلح في دراستها (٢٠١٢) الى استنتاج ان هذه المرحلة ساهمت جزئيا بتغيير النظرة النمطية للمرأة ودورها المقنصر على المنزل وافضى في التأثير على طبيعة الادوار التي يمكن ان تساهم بها ومنها في المجال العام، الا ان ادوار الرجال لم تتغير فظل هو المقرر والمسئول في الاسرة وايضا في المجال العام، وبالتالي علاقات النوع الاجتماعي لم تتغير بالاحزاب السياسية رغم مشاركة نساء الريف والمدن في العمل العسكري والغير عسكري، حيث بقي ينظر لدورها انه مكمل ومساند للرجل للقيام بدوره الوطني.

ب. مشاركة المرأة السياسية في مرحلة ١٩٤٨-١٩٦٧

حلت نكبة ١٩٤٨ التي كان لها الاثار السياسية والاجتماعية والاقتصادية الصعبة نتيجة التشريد والتهجير الذي مس مجمل المجتمع الفلسطيني ومكوناته حيث خسرت العديد من الاسر اراضيها ومنازلها وممتلكاتها، وتهجروا الى مناطق مختلفة من العالم، وتأثرت المرأة بهذه الاوضاع كما الرجل فعانت الفقر والتشريد مما اجبرها الامر الى خوض معترك الحياة، ووضع على كاهلها كما الرجل النضال من اجل طرد الاستعمار اضافة الى استرجاع الارض لتوفير

مقومات الحياة من قوت وماوى لها ولاسرتها، ونتيجة للتهجير دخلت في خط ونمط حياة جديد شكل احد اركان بنيان المجتمع الفلسطيني التي كانت المرأة جزء منه وهو المخيم. حيث اضطرت المرأة الفلسطينية نتيجة الوضع الجديد وتردي الوضع الاقتصادي لحالة اللجوء والبحث عن عمل لتوفير مصدر رزق لها وعملت في اعمال لم تعمل بها سابقا. نتيجة لذلك ظهرت الجمعيات والمؤسسات الخيرية لتقديم الدعم للاحتياجات الاساسية للاسر المهجرة والعمل على دعم عمل المرأة، وايجاد فرص لها وتدريبها في مشاغل الخياطة والتطريز والاعمال اليدوية وايجاد مشاريع انتاجية (إعلان، ٢٠٠٧: ١٦٦). وعبر هذه المرحلة خسرت النساء الانجازات التي راكمتها نحو تاسيس حركة نسائية، فقد شنت قيادتها وعناصرها نتيجة للنكبة، ولم يعد لها دور فعال، وقد أثر ذلك على دور المرأة النضالي، وهذا انطبق على الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام والتي تشرذمت بعد عام ١٩٤٨ بين ثلاث كيانات كل له سياسته وقوانينه ونظامه وهي اسرائيل، الاردن وضمت الضفة الغربية ومصر وضمت قطاع غزة (مصلح، ٢٠١٢: ١٩). وما ميز هذه المرحلة هو تاسيس منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ودخول المرأة في الاحزاب والحركات الوطنية الأمر الذي لم تعهده المرأة الفلسطينية من قبل، بالاضافة الى تطور مشاركة المرأة السياسية من القيام بالمظاهرات والاحتجاجات والمسيرات الشعبية وإقامة ندوات وتنظيم الإضرابات التي كانت سائدة حتى ١٩٦٤ كما التدرج على الكفاح المسلح نتيجة لانتسابها لفصائل منظمة التحرير المختلفة (مصدر سابق، ٢٠١٢)

ج. مشاركة المرأة السياسية ما بين عامي ١٩٦٧-١٩٨٧

شهد عام ١٩٦٧ نكسة الشعب الفلسطيني باحتلال بقية الاراضي الفلسطينية والذي نشب عنه نزوح جديد، الا ان الشعب الفلسطيني واجه الاحتلال ورفضه باستخدام اساليب المقاومة المختلفة منها الإضرابات والامتناع عن دفع الضرائب، وإغلاق المدارس ومقاطعة البضائع الاسرائيلية، وكان للمرأة الفلسطينية دور بارز من خلال الحركة النسوية فساهمت في المقاومة والتزمت بقرارات الحركة الوطنية (دراغمة، ١٩٩١: ٥٩). وباستكمال احتلال كافة الاراضي الفلسطينية منعت كافة مؤسسات منظمة التحرير بما فيها الاتحادات الشعبية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية من العمل في الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وتعرضت النساء الحزيبات الى الملاحقة والاعتقال واصبح العمل يتم بمنتهى السرية واغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، ومكاتب الاتحادات الشعبية بما فيه الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ونقلت قيادته الى الخارج (مصلح، ٢٠١٢). وأبرز ما ميز هذه المرحلة ليس فقط النضال العسكري بل تزايدت أعداد الجمعيات النسائية الفلسطينية بشكل ملحوظ وزيادة عملها في مجال الخدمات الاجتماعية، خاصة في ظل ظروف الاحتلال الاسرائيلي وما نتج عنه من اثار أثرت على مناحي الحياة المختلفة، فقدمت الخدمات في عدة مجالات كاقامة رياض الأطفال ودور الحضانه وتأهيل العشرات من السيدات الفلسطينيات مهنيا لتأهيلهن لسوق العمل مثل الخياطة والتطريز والطباعة اضافة لتقديم المساعدات النقدية والمنح التعليمية للعديد من الأسر المحتاجة والطلبة، هذه الخدمات كانت مدخلا لاستقطاب النساء للعمل الوطني (دراغمة، ١٩٩١).

وبفترة السبعينات اتسع نشاط المرأة الفلسطينية سياسيا واجتماعيا وكان لها دور بارز في الانتخابات للبلديات بعد ان صدر قرار الحاكم العسكري بتعديل قانون الانتخابات الاردني لعام ١٩٥٥ حيث منحها حق التصويت وليس الترشح، لم يكن هدف الاحتلال انذاك بهدف انصاف المرأة وانما لتمير تشكيل قيادة للشعب الفلسطيني تفرض صيغة الحكم الذاتي بدلا للقيادة الوطنية في منظمة التحرير الفلسطينية، الا ان مشاركة النساء في التصويت وبمشاركة الرجال افشلت المخطط الصهيوني، وادت الانتخابات الى فوز قوائم القوى الوطنية والقومية المرشحة التي زكتها منظمة التحرير الفلسطينية. وكان لهذه العملية دورها في تزايد دور المرأة الفلسطينية ومشاركتها في العملية السياسية، التي أدت إلى اعتقال المئات منهن وتعرضهن لأحكام قاسية وطويلة. وفي أجواء المد الوطني التي خلفتها انتخابات البلديات عام ١٩٧٦ ومع تزايد النشاط السياسي بتأثير العمل الطوعي الواسع في صفوف المرأة، تم الإعلان عن تشكيل «اتحاد لجان العمل النسائي» في الضفة الغربية في آذار ١٩٧٨، التي ضمت في صفوفها المئات من النساء وتميزت برامجها بالجمع بين القضايا الوطنية السياسية والقضايا الاجتماعية (مصدر سابق، ٢٠٠٨).

ومع بداية الثمانينات كان هناك اربعة اطر نسوية تتبع الاحزاب السياسية الفلسطينية حيث لفتت نظر الاحزاب باهميتها وقاعدتها الجماهيرية وبالتالي استخدمت للحشد السياسي وهكذا حملت المنظمات النسوية وبالتدرج ملامح الاحزاب التي تولدت منها التي غلب عليها العمل السياسي والاجتماعي دون الالتفات الى قضيتها وحقوقها ومنه

وصولها الى مواقع القرار في احزابها (اسماعيل، ٢٠٠٧). ان تطور دور المرأة السياسي في المجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال الاسرائيلي لهو دليل على تطور وعي المرأة فكريا وسياسيا اضافة الى دورها النضالي ضد الاحتلال والذي برز جليا بظهور منظمة التحرير الفلسطينية والتحاقها بها وتبين ذلك عبر الاطر النسائية التابعة للمنظمة الا انها لم تصل الى مواقع صنع القرار اسوة بالرجل، على سبيل المثال لم تصل لعضوية المجلس التنفيذي في المنظمة ولم تكن نسبة النساء المنتميات للمنظمة كبيرة كما الرجال (القطب، ٢٠١٢).

د. مشاركة المرأة السياسية في المرحلة الواقعة بين عامي ١٩٨٧ - ١٩٩١

اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الاولى عام ١٩٨٧ وكان للمرأة دور فعال في جميع جوانب الحياة الفلسطينية وتوسعت مشاركة المرأة فلم تقتصر على فئة معينة، حيث شاركت المرأة الفلسطينية في اعمال الانتفاضة ومجرياتها ولجانها الشعبية الطوعية المختلفة وبالمظاهرات وحماية الشبان ورمي الحجارة وتوزيع المشنورات اضافة الى التطوع في كثير من الاعمال بهدف استمرارية الانتفاضة. ان تطور دور المرأة جاء بتطور واتساع المشاركة الجماهيرية الشعبية، مما دفع باتجاه تشكيل المجلس النسوي الاعلى للاطر النسوية المنضوية تحت منظمة التحرير الفلسطينية لقيادة العمل النسوي عام ١٩٨٨، وتم اعادة التركيز على البعد الخدماتي نتيجة للحاجة له وتكون الاطر النسوية بادائها الجماهيري قد عملت على توثيق العلاقة ما بين دعم الاحزاب وشكلت الوسيط بين الجماهير والفصائل عبر انشطتها المجتمعية والجماهيرية (اسماعيل، ٢٠٠٧). وفي ذات السياق التفت المجلس النسوي الاعلى الى حالة عدم المساواة والتمييز ضد المرأة وبدأ بطرح الموضوع الاجتماعي اضافة الى الوطني. وكان هناك بروز واضح لدور المنظمات الاهلية والتي كانت تعمل بالتنسيق مع فصائل الحركة الوطنية، وتأسيس منظمات مختصة في مجال البحث والتدريب والتوعية، مما ساهم في اعداد كوادر نسائية بقيت غالبيتها مرتبطة بالاحزاب والفصائل الوطنية، وبقيت الاطر النسائية مقيدة ومرتبطة بما يحدده المكتب السياسي لكل فصيل وبالتالي تغليب الاجندة الوطنية على الاجندة الاجتماعية وقضايا النساء، وعدم استقلال القرار النسائي (عبد الرحمن واخرون، ٢٠٠٨). وتستنجد كل من كتاب وعواد (٢٠٠٤) ان الكوادر النسوية التي بحثت عن مجالات جديدة بتأسيس منظمات غير حكومية (اهلية) تسعى لفهم اوسع لواقع المرأة الفلسطينية من خلال الدراسات والابحاث وايصال صوت النساء للمراكز العليا، ادى الى اختلاف في اسلوب العمل والعلاقة الجماهيرية، وبمرور الوقت تحول عمل القيادات النسوية من الطوعي الى الوظيفي ومن الجماهيري الى الانفصال عن جمهور النساء وهو ثمن دفعته بخسارة قواعد شعبية نسائية.

د. مشاركة المرأة السياسية في المرحلة الواقعة من عام ١٩٩١ - انشاء السلطة الفلسطينية

ان الاطر النسوية كانت تعمل دون استراتيجيات موحدة تجمع بينهن حتى ١٩٩٠ أي بعد ثلاث سنوات من الانتفاضة. وفي ذلك الوقت عقد مؤتمر حول الانتفاضة وبعض القضايا الاجتماعية للمرأة نظمه مركز بيسان للبحوث والانماء تم بمشاركة العديد من النساء من اطياف سياسية مختلفة قمن بتقييم الانجازات لمراحل العمل السابقة ووضع تصور للحركة النسوية المستقبلية ويعتبر هذا المؤتمر مفصليا في مسيرة الحركة النسوية وتطور الفكر النسوي وشرعية طرح القضايا النسوية في مرحلة التحرر الوطني حيث شكل المؤتمر انطلاقة للعديد من الاطر النسوية لطرح قضايا النساء وعلى نطاق اوسع من قبل (الكعبي، ٢٠١٤: ٣٣) .^٢

في هذه الفترة كان لعملية اوسلو واتفاقياتنا تأثيرا على القضية الفلسطينية، فقسمت الشارع الفلسطيني الى معارض ومؤيد وحتى ضمن حركة فتح، اما النساء فقد تبين مواقف فصائلهن فرفضت كل من الجبهة الشعبية وحماس والجهاد الاسلامي اتفاقية اوسلو كونها لم تحقق طموح الشعب وتضحياته الذي قدمها في الانتفاضة الفلسطينية الاولى (القطب، ٢٠١٢). وعلى الرغم من موافقة منظمة التحرير الفلسطينية (مع تحفظ بعض الفصائل) على اتفاق اوسلو إلا ان الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية قد تحفظ عليها وراى فيها تراجعا وانتكاسة للقضية الفلسطينية، وهو ما جعل القيادة الفلسطينية ان تجمد عضويتها في المجلس الوطني وتوقف المساعدات المقدمة إليه (كتاب وعواد، ٢٠٠٤: ٢٧). وعبر التحضير لمفاوضات السلام وجدت الحركة النسوية والمؤسسات النسوية نفسها خارج هذه الدائرة السياسية التي ستشكل مستقبل الاستقلال وخاصة المؤيدات لاتفاق اوسلو(قزاز واخرون، ٢٠١٣). فتشكلت اللجان الفنية للقطاعات

^٢ ما تم طرحه كان في تناول حياة ايلين كتاب من خلال سلسلة مسيرة رائدات وهي ممن نسقوا مؤتمر بيسان وقدموا اوراق فيه

المختلفة التي كانت غالباً تخلو من النساء، مما دفع الى تاسيس طاقم شؤون المرأة مشكلاً من الاطر النسوية بغرض الدفاع وتمثيل المرأة في اللجان الفنية ونتيجة للجهود زاد تمثيل المرأة من ٦ نساء من بين ٣٠٠ مشارك في الطواقم الفنية الى ٦٦ امرأة من ٣٦٦ مشاركة/ (مصلح ٢٠١٢). وعلى ضوء ما تقدم نجد ان دور المرأة في منظمة التحرير متواضع فلم تكن ممثلة في مواقع صنع القرار وانطبق الامر على عملية المفاوضات والمشاركة بها حيث لم يكن لها دور حقيقي في صناعة القرار واقتصر دورها بالمشاركة في الطواقم الفنية.

ومع دخول السلطة وما صحب ذلك من تغيرات سياسية ومجتمعية، تزايد الاهتمام بترسيخ اسس مجتمع مدني يضمن مشاركة كل من المرأة والرجل في عملية البناء، وكان الطموح بتوسيع قاعدة مشاركة المرأة من خلال توفير مناخ ديمقراطي يتيح لها طرح نفسها من منطلق معيار الكفاءة وأولوية التعبير عن احتياجاتها ومشكلاتها، غير أن المامول تراوح بين الصعود والهبوط، إذ لم يبرز لدى السلطة الوطنية أي توجه رسمي من اجل إدماج النساء في عملية التنمية والبناء، سوى إلحاق عدد غير قليل من قيادات العمل النسوي الاهلي في إطار العمل الحكومي، وهذا ترك اثره على الاطر والمنظمات الأهلية من ناحيتين: الأولى ذات اثر سلبي تمثل في الخسارة الفادحة التي لحقت بهذه المؤسسات من جراء فقدانها لخبرات وكفاءات نسوية، والثانية ذات اثر ايجابي حيث عملت هذه المؤسسات على تكوين قيادات بديلة بتوجهات ورؤى مختلفة (اسماعيل، ٢٠٠٧). كما شهد نشوء السلطة الفلسطينية استحقاقات الانتخابات الرئاسية والتشريعية واولها التي عقدت عام ١٩٩٦ ومع ان النتائج المتحققة لم تكن بالمستوى الملائم لدور النساء التاريخي النضالي، وبالرغم من ذلك استفادت النساء من هذه التجربة، وكان للجهات المانحة والتمويل دورا في ان تستجيب المنظمات الاهلية النسوية والغير حكومية الى الدعوة الى اجراء تغييرات في القوانين لصالح حقوق المرأة وتنفيذ مشاريع لزيادة مشاركتها السياسية والعامه وفي مناحي الحياة المختلفة ومن الامثلة على ذلك مشروع البرلمان السوري الذي ناقش العديد من القوانين التي تحتاج الى اعادة تقييم من منظور قائم على النوع الاجتماعي الا ان دخول انتفاضة الاقصى عام ٢٠٠٠ توقف استكمال العمل وعادت المنظمات الاهلية النسوية والغير حكومية الى العمل بالاغاثة والخدمات الطارئة (قزاز واخرون، ٢٠١٣). وتدعى نزال (٢٠٠٦) ان تحسن تحقق على مستوى مشاركة المرأة في الانتفاضة الثانية الا ان مشاركتها في هياات صنع القرار بقيت في حدوده الرمزية ولم تخرج من الاطار التقليدي النمطي وخاصة في التشكيلات الرسمية (نزال، ٢٠٠٦: ١٤).

ومن التحولات السياسية المفصلية في تاريخ فلسطين في عهد السلطة الفلسطينية الحسم العسكري الذي قادته حماس عام ٢٠٠٧ في غزة مما ادى الى الانقسام السياسي واريابك في النظام السياسي الفلسطيني بكل مكوناته التنفيذية والتشريعية والقضائية والامنية حيث ادى الى وجود حكومتين احدهما في غزة والاخرى في الضفة مما ادى الى تكون اجهزة مدنية وعسكرية منفصلة تتبع لجهة كل واحد منهما واصيب المجلس التشريعي بالشلل منذ ذلك الحين (مصلح، ٢٠١٢). وكان للانقسام تاثيره على الحركة النسوية وتبعثر جهودها فتعرضت المؤسسات النسوية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في غزة للملاحقة والاغلاق وكذلك الناشطات النسويات تعرضن للقمع بسبب انتمائتهن الحزبية، وتحولت الاطر النسوية التي كانت تعمل في ظل الاحزاب للعمل الاجتماعي للحماية واستمرارية البقاء (مصلح، ٢٠١٢: ٧٦). أثر الانقسام على مجمل الحياة الفلسطينية وعلى النساء بشكل خاص في غزة، فقد تراجع وضع المرأة في صنع القرار وشهد دور النساء في المجالس المحلية تراجعاً بسبب التأثير السياسي ادى الى استقالة بعضهن بسبب الضغوط السياسية، اضافة الى الشلل الذي اصاب المجلس التشريعي ولم تستطع العضوات في التشريعي تقديم أي مبادرات تساعد على تقريب وجهات النظر كون ان غالبية العضوات منتميات الى الفصيلين المتنازعين(مصدر سابق: ٧٧).

الا ان الحركة النسوية تمسكت بالحوار بهدف الوفاق الوطني وطالبت الحركة باعتماد وثيقة الوفاق الوطني الصادرة عن الحركة الاسيرة لفصائل المقاومة والتي تم التوقيع عليها من قبل ممثلين من حركة فتح وحماس والجهد الاسلامي والجهة الشعبية والديمقراطية (مصدر سابق: ٧٧). واستمرت الحركة النسوية والمؤسسات النسوية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وطاقم شؤون المرأة بالنشاطات الداعمة للوفاق والرافضة للانقسام والمطالبة بانهاؤه ورغم كل الجهود الا ان مصلح (٢٠١٢) تنتقد ان العمل من قبل الحركة النسوية لم يكن قويا او كافيا للضغط على الاحزاب او على الحكومتين المتنازعتين، كما ان الاطر النسوية التابعة للفصيلين لم تقم بدور جوهري في تقريب وجهات النظر حيث كن يتبنين مواقف احزابهن (مصدر سابق، ٢٠١٢: ٨١). وكل الجهود الرامية الى الوفاق او المصالحة على صعيد اطياف العمل السياسي التي تم خلالها توقيع اتفاق المصالحة بالقاهرة لم تشرك الا عدد قليل من النساء وحتى في الجلسات

الحوارية التي سبقت المصالحة والتوقيع تم استبعاد النساء فيها وهذا يعكس مدى تجذر هيمنة العقلية الذكورية على المؤسسات السياسية واحزابها وتبين طبيعة العلاقة بين الاحزاب السياسية واطرها النسوية التي تستبعدهن في المسائل الهامة والمصيرية وهذا ينطبق على كل انواع الاحزاب (المصدر السابق، ٢٠١٢: ٨١).

ملاح من مشاركة المرأة السياسية والعامه خلال وجود السلطة الفلسطينية:

أ. المرأة في منظمة التحرير الفلسطينية والاحزاب

تعتبر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير اعلى هيئة قيادية فلسطينية للمنظمة وهي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وعضويتها هي لمثلي فصائل المنظمة اضافة الى بعض المستقلين، لم تشغل عضويتها اي امرأة الذي يصل اعضائها الى ١٨ عضو حيث كانت ١٥ عضو وزادت الى ١٨ وفق قرار المجلس الوطني في دورته العشرين (عبد الرحمن واخرون، ٢٠٠٨). وقد فازت د. حنان عشراوي بعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عام ٢٠٠٩ لتكون اول امرأة تشغل هذا المنصب منذ تاسيس المنظمة (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣). اما المجلس الوطني ويضم ممثلين عن التنظيمات الفلسطينية داخل منظمة التحرير، الاتحادات الشعبية، ممثلو الجاليات الفلسطينية في الشتات، جيش التحرير الفلسطيني، بالإضافة للمستقلين/ت من الداخل والشتات. اما عضوية النساء في المجلس الوطني الفلسطيني تدرجت ما بين ٢٪ عام ١٩٦٤ إلى ٧,٥ ٪ في اخر دوره عقدت في غزة عام ١٩٩٦ ولم يحصل أي تغيير منذ ذلك الحين (نزال، ٢٠٠٤).

بشكل عام تتدنى مكانة المرأة الفلسطينية في الاحزاب والحركات السياسية مما يؤدي الى ضعف فرصها في المشاركة في الهيئات الرسمية السياسية سواء الحكومية او التشريعية حيث ان طبيعة هذه المناصب تاتي من خلال الاحزاب، وللمؤسسات الاهلية دور قد يسهل في عملية مشاركة المرأة السياسية الا ان الاحزاب يبقى لها الدور الرئيس والاهم. ووفق مصادر الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في تقرير المرأة والرجل (٢٠١٣) فهو يحمل المسؤولية للاحزاب لضعف مشاركة المرأة السياسية، حيث ان الاحزاب نفسها لا يوجد فيها تمثيل منصف للنساء، ففي تنظيم فتح تشكل النساء ٢٥٪ من المؤتمر العام و٣٣٪ من المجلس الثوري، و١١٪ من اللجنة المركزية وقد تم تعيين امرأة واحدة فقط عام ٢٠١١، علما ان في مؤتمرها الاخير الذي عقد عام ٢٠٠٩ قرر العمل بالكويتا بنسبة ٢٠٪ في جميع المناصب القيادية الا انه لم يتم العمل به بشكل كامل حتى الان (جهاز الاحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣). اما الجبهة الشعبية تمثل النساء ما نسبته ١٠٪ من اعضاء المكتب المركزي و ٢٠٪ من اللجان المركزية للفروع المختلفة، في حين ان الجبهة الديمقراطية تشكل النساء ما نسبته ١٩,٥٪ من اللجنة المركزية في الضفة الغربية و ١٦,٥٪ في قطاع غزة. حزب فدا الديمقراطي تشكل النساء فيه ١٩٪ من اللجنة المركزية و ٣٠٪ من المكتب التنفيذي (مصدر سابق، ٢٠١٣). وفي اخر انتخابات لحزب فدا عام ٢٠١١ تم انتخاب السيدة زهيرة كمال امينة للحزب لتكون اول امرأة تشغل امينة حزب في السياق الفلسطيني والعربي، كما واقرت كوتا بنسبة ٥٠٪ للشباب والنساء في المواقع القيادية (مصلح ٢٠١٢). اما الحركات الاسلامية لا يوجد احصائيات متوفرة حول مستوى تمثيل النساء في الهيئات القيادية للاحزاب مثل حماس والجهاد الاسلامي (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣). الا ان شهدت حركة حماس دخول امراتين في المكتب السياسي لها وفي المجلس التشريعي وفق المقابلات التي تمت فاشارت د. مريم صالح بوجود امراتين في المكتب السياسي لحماس اضافة الى ترشحها في المجلس التشريعي^٢.

اما حزب الشعب الفلسطيني فقد اقر الكوتا بنسبة ٢٠٪ في مؤتمره الرابع الذي انعقد عام ٢٠٠٨ ، وبلغ عدد النساء في المكتب السياسي ٣ من اصل ١٥ عضو/ة و ١٠ نساء في اللجنة المركزية من اصل ٥٠ (مصلح، ٢٠١٢). في حين الجبهة الديمقراطية لم تتبنى الكوتا لموقفها ان المرأة في التنظيم لديها القدرات والامكانات تؤهلها الوصول الى موقع متقدم دون كوتا، وانطبق الامر على الجبهة الشعبية التي لم تتبنى ايضا الكوتا واسبابها ان نظامها الداخلي ينص «ان ديمقراطية الدولة المنشودة هي التي يتمتع بها جميع مواطنيها بمساواة كاملة بدون تمييز في الحقوق والواجبات في مجتمع قائم على المبادئ الديمقراطية والانسانية» (مصلح، ٢٠١٢، ٦٩).

ومن اللافت للنظر ان نتائج استطلاع الراي لمركز العالم العربي للبحوث والتنمية (اوراد في ٢٠/٢/٢٠٠٨) فقد ايد ما

يقارب نصف المستطلعون/ات (٤٩٪) ان تتولى امرأة مؤهلة رئاسة حزب فيما عارض ما يقارب النصف الاخر (٤٨٪). ان هذا يعني بوادر في تقبل المجتمع لان تكون النساء في مواقع قيادية والامر الان يتعلق بعقلية الاحزاب في تعزيز المرأة والثقة بقدراتها وامكانياتها. ونصل الى ان نسبة النساء في المواقع القيادية لمنظمة التحرير ضعيف جدا يسيطر عليها الرجال، وفي الاحزاب السياسية وجودها في مناصب قيادية هي أعلى لدى الأحزاب اليسارية، إلا ان تأثير هذه الأحزاب على الحياة السياسية الفلسطينية من حيث صنع القرار السياسي هو أقل من تأثير حركة فتح وهي الحركة التي تحتوي على أقل نسبة من النساء في هيئاتها العليا. وموضوع الكوتا في الاحزاب متارجح ما بين مؤيد ومعارض مع انها ليست امتيازاً بحد ذاتها بقدر ما هي اداة ضمان لمشاركة المرأة في المواقع القيادية.

ب. المرأة في الوظائف العامة الرسمية الحساسة

من المفيد قبل تقديم ما دون في الادبيات عن مشاركة المرأة في الوظائف العامة والقيادية الالتفات الى نتائج استطلاع الراي حول توجهات المجتمع في وجود النساء في مناصب وزارية فقد بين استطلاع مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (اوراد) في ٢٠٠٨/٢/٢٠ التالي:

- فيما يخص منصب رئاسة الوزراء، فقد أيد ٣٦٪ من المستطلعين تولي امرأة لهذا المنصب، فيما عارض ذلك ٦٠٪.
- كما تؤيد الأغلبية ٥٧٪ تولي امرأة مؤهلة لمنصب وزاري، فيما يعارض ذلك ٤٠٪.
- وقد تم سؤال المستطلعين سؤالاً جوهرياً يحدد من خلاله مدى عمق التمييز بين الرجل والمرأة، وينص السؤال على مايلي: (في حال ترشح رجل وامرأة بنفس الكفاءة لمنصب وزاري مهم، وكان لا بد أن تختار بينهما فأيهما تفضل؟)، وأظهرت البيانات أن الأغلبية الساحقة ٧٣٪ تختار الرجل، فيما يختار ١٨٪ المرأة.

هذه التوجهات تبين قبول النساء في منصب وزاري الا انه كلما ارتفع مستوى التمثيل الوزاري انخفضت نسبة تاييد وجود النساء لصالح الرجال وفي حال التنافس على اساس الكفاءة ترجح الكفة لصالح الرجال.

وعلى ارض الواقع حققت المرأة انجازات هامة وفق المعايير العربية فقد حملت حقائب وزارية الا انها لم تصل يوماً الى منصب رئيس الوزراء. ففي الحكومة الخامسة عشر بقيادة سلام فياض كان هناك ٥ وزيرات من اصل ٢٤ حقيبة وزارية ثلاث منهن ترشحن من قبل احزابهن، وتقلص عدد الوزيرات في الحكومة السادسة عشر الى ثلاث وتوجد وزيرة واحدة في حكومة حماس في قطاع غزة (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠١٣). اما حكومة التوافق الفلسطيني الاخيرة (حزيران /٢٠١٤) وجدت فيها ثلاث وزيرات من اصل ١٤ حقيبة وزارية واوكلت وزارة المرأة الى السيدة هيفا الاغا.

وعلى المستوى الفردي سجلت بعض النساء الفلسطينيات انجازات في وصولهن الى مواقع قيادية ومؤثرة، فعلى سبيل المثال لا الحصر عينت د. ليلي غنام بمنصب محافظ رام الله والبيرة عام ٢٠١٠ وهي اول امرأة تتقلد هذا المنصب، وعام ٢٠١١ تم تعيين السيدة علا عوض منصب رئيسة للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني وغيرها من الامثلة الفردية كحالة د. حنان عشراوي والسيدة زهيرة كمال كما ذكر عنهن سابقاً (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠١٣).

وفي سلك القضاء والعدالة تصل نسبة القاضيات ١٢٪ من اجمالي عدد القضاة في فلسطين، ففي عام ٢٠١٢ يوجد ٢١ من اصل ١٥٩ قاضي، ونسبة القاضيات في الضفة اعلى منها في غزة ويتركزن في محكمة البداية والصلح وليس في المحاكم الاعلى (المصدر السابق، ٢٠١٣). ويوجد ٤ سفيرات لفلسطين فقط من مجموع ٩٢ سفير في العالم، وهذه نسبة ضئيلة جدا وصلت الى ٤,٣٪ وانخفضت عن عام ٢٠٠٨ حيث كانت ٥,٤٪ (المصدر السابق، ٢٠١٣). ورغم ان تمثيل النساء في المواقع القيادية الرسمية كالوزارات ليس بالمستوى المطلوب الا انه يعكس اهمية الارادة السياسية في ايصال النساء الى مواقع صنع القرار.

ج. المرأة في النقابات العمالية

رغم ان ما نسبته ٦٦٪ من المجتمع الفلسطيني يؤيد ان تتولى امراة مؤهلة لمنصب رئاسة نقابة ويعارض ذلك ٤٤٪ وفق استطلاع للرأي اجراه المركز العالم العربي اوراد (٢٠٠٨/٢/٢٠)، الا انه يعتبر تمثيل النساء في النقابات العمالية ايضا محدود ولا تعكس حجم مشاركتها في سوق العمل التي هي ايضا محدودة، حيث تصل نسبة تمثيل النساء في النقابات العمالية بشكل عام الى ٥, ٨٪ وتقل في قطاع غزة عن الضفة الغربية، وعلى مستوى المناصب القيادية في النقابات تكاد لا تلحظ ويتراسها في الغالب الرجال، ولم تتجح النقابات في استقطاب عضوية جديدة للنساء او اعادة تنظيم هيكلها التنظيمية بما يشجع مشاركة النساء لذا هي عامل طرد للنساء اللواتي لا يجدن اهتماما باحتياجاتهن وقضاياهن (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣).

واذا تم النظر الى طبيعة النقابات العمالية وتمثيل النساء فيها نجد انها تغيب في بعض النقابات لطبيعة عملها الذي هو حيز عمل الرجال كالبناء والعمران، الا ان بعض المهن توجد النساء فيها بشكل عالي مثل المهن الصحية الا ان تمثيلها في هذه النقابات العمالية التي تمثلها متدني جدا حيث لا تتجاز ١٢٪ في الضفة الغربية و١٧٪ في غزة (مصدر سابق، ٢٠١٣). من هنا نجد ان هناك عزوفا لدى النساء في ممارسة دورها النقابي وهو دور سياسي هام وبالعادة هو طوعي ويدخل ضمن ادوارها المجتمعية وفق منظور النوع الاجتماعي وبما ان الدور الانجابي هو من الادوار الاساسية التي تتحمل اعبائه المرأة ويشغل وقتها ويضاف اليه الانتاجي لن يكون لها المتسع للدور المجتمعي، ومع بيئة نقابية غير محفزة لمشاركة النساء والاخذ بادوارها المختلفة واحتياجاتها تتدني نسبة مشاركتها كعضوات ومقررات في هذه الاجسام.

د. المشاركة في مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية

تحتل مجالس الطلبة موقعا مميزا في تشكيل القيادات الشابة وممارسة اشكال مختلفة للمهارات التفاوضية والحوارية والدفاعية (خضر، ٢٠٠٨). ويلحظ تطورا تدريجيا لمشاركة الشابات في هذه الاجسام في الجامعات الفلسطينية حيث وصلت عضوية الشابات في مجالس الطلبة في الجامعات الفلسطينية الى ٢٦, ٨٪ لعام ٢٠١١، الا ان الشابات غير موجودات في مجالس جامعات كبيرة وعريقة مثل جامعة النجاح الوطنية في نابلس وكذلك الامر في الجامعة الامريكية في جنين (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣).

ه. الائتلافات والمبادرات

تتواجد في الساحة الفلسطينية عدة ائتلافات تهتم بتعزيز النوع الاجتماعي وقضايا المرأة وجزء منها متعلق بتعديل التشريعات لتصبح اكثر انصافا والغائا للتمييز ضد المرأة ومنها ائتلاف قانون العقوبات، ائتلاف قانون الاحوال الشخصية، منتدى المنظمات الاهلية لمناهضة العنف ضد المرأة حيث عملت هذه الائتلافات باعداد مسودات لقوانين تم تدارسها وتباحثها بين مكونات الحركة النسوية والمجتمع المدني ومؤسسات حقوق الانسان، وبتعطل المجلس التشريعي كانت هناك محاولات لاقرار بعض البنود من قبل رئيس السلطة الفلسطينية ومنها ما هو متعلق بقتل الاناث على خلفية الشرف والبنود المتعلقة بالعدر المخفف والمحل، ومدسودة لاستحداث قانون خاص بحماية الاسرة من العنف (قزاز وآخرون، ٢٠١٣). وهناك منديات تجمع في عضويتها مؤسسات رسمية كالوزارت مثل ملتقى النوع الاجتماعي الذي انشاته وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي ويشمل نسويات واكاديميات مختصات اضافة الى مؤسسات نسوية اهلية (عودة، ٢٠١٤). وفي ذات الوقت يوجد الائتلاف الوطني لقرار ١٣٢٥ لحماية النساء وتقوده وزارة المرأة وينتسب لعضويته العديد من المؤسسات الاهلية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وفريق وطني خاص بتشغيل النساء تقوده وزارة العمل، وائتلاف وطني للموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي وغيرها (قزاز وآخرون، ٢٠١٣). ان وجود مثل هذه الائتلافات التي تتناول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي وتعزيز المساواة من شأنها ان تعزز حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية والثقافية التي هي وحدة واحدة لا تنفصل عن بعضها ولا تتجزأ وتؤثر في بعضها البعض تعمل بحلقات متصلة وبالتالي تعزز حضور المرأة ومشاركتها في الحياة العامة والسياسية نتاج الوعي الحقوقي والقانوني والمرجعيات القانونية والتشريعية الضامنة لهذه المشاركة، وبالتالي هي فرص حقيقية للاستثمار بها في تعزيز وضعية المرأة ومشاركتها العامة والسياسية.

و. مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني

يستوعب القطاع الاهلي بمنظّماته المختلفة بما فيها النساء ما يقارب ١٥٨٠٠ امرأة مقابل ١٩٠٠٠ رجل اي ما نسبته ٤٢٪، اي يستوعب القطاع الاهلي مشاركة النساء فيه ضعف مشاركتها في سوق العمل تقريبا، كما ان قطاع العمل الاهلي هو قطاع غير ثابت بسبب اعتماده الكبير على التمويل الخارجي وبسبب متطلبات العمل المتغيرة (الجهاز المركزي الاحصاء، ٢٠١٢). وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني الاكثر حيوية في العالم العربي وتتنوع اعمال المنظمات من خيرية واجتماعية وتنموية وحقوق انسان والديمقراطية والبحوث وكسب التأييد والمناصرة، وتدرج ضمن تصنيفات مؤسسات نخوية، او جماهيرية، قاعدية مجتمعية، حيث الاخيرة تعتمد على البعد الطوعي، وتتنوع مصادر تمويلها والتي بغالبيتها تعتمد على التمويل الاجنبي. وتمتاز المؤسسات الاهلية في المدن بقدرات مؤسسية عالية الا انها بعيدة نوعا ما عن فئات المجتمع التي تخدمها في حين ان المؤسسات القاعدية والمجتمعية هي اكثر التصاقا بفئاتها الا ان قدراتها المؤسسية اضعف.

ان مشاركة النساء في المنظمات الاهلية والنسوية تعد الاوسع والاقدم والاكثر تنوعا والتي نشأت في ظل غياب الدولة وفي سياق الاحتلال فمارست المرأة دورها عبر هذه المنظمات بمسؤولية مشاركة مجتمعا في قضاياها واحتياجاته. وواجهت المنظمات الاهلية والنسوية صعوبات من قبل سلطات الاحتلال التي رأت انها مؤسسات ذات طابع سياسي فقط ارتبط عملها بالعمل الوطني، وتميز دورها في الانتفاضة الاولى وكانت النساء تقود العديد من ادارتها في كثير من الاحيان بحكم مساحة الحرية المتاحة لهن عن الرجال المستهدفين من قبل الاحتلال عبر الاعتقال والملاحقة او الابعاد والتخفي وان تعرضت النساء لمثل هذه الاشكال الا انه بنسبة اقل من الرجال (مصدر سابق، ٢٠٠٧).

لاحقا افتقدت المنظمات الاهلية النسوية علاقتها مع القاعدة الشعبية نتيجة الى افتقارها الى رؤية موحدة نتاج اوسلو ونتاج مرحلة ما قبل اوسلو التي تمثلت في ضعف مواقف ودور الاحزاب من قضاياها الاجتماعية، هذه المنظمات تعاملت برد فعل وانكفأت على نفسها وتبنت سياسات معزولة عن واقعها الاجتماعي والسياسي الفلسطيني واكتفت بطرح قضايا نخوية لا تهم الكثير من النساء (اسماعيل، ٢٠٠٧). واتهمت المنظمات النسوية بوقوعها بفخ الانجوزيشن (الانجزة **Ngeoization**) والذي تعني انشاء شكل جديد ومختلف من هيكل نشاط المرأة حيث هذا الهيكل يقصر مشاركة المرأة محليا على المنظمة والنضال من اجل القضايا الوطنية ضمن مشاريع موجهة وفق الاولويات التي يحددها الخطاب الدولي دون النظر الى التنوع والاختلاف المحلي مما يشرذم قوى التغيير الاجتماعي (قرزاق وآخرون، ٢٠١٣). وبالرغم من عملها الذي صنّف بالنخبوي الا انها لم تحرز تقدما مؤثرا فقد استبعدت من مراكز صنع القرار في معظم قضايا المجتمع في الصحة، والتعليم، والسياسة السكانية والتنمية ومشاركتها في الرؤية السياسية، اضعف الى خسارتها الى القاعدة الشعبية، التي كان من الممكن أن تشكل لها دافعا قويا لفرض وجودها على أصحاب القرار، وعدم تهميش النظام السياسي لوجودها كقوة حقيقية وضاغطة في المجتمع (اسماعيل، ٢٠٠٧).

بعض المنظمات الاهلية النسوية ادركت العلاقة والاهمية بين العمل الوطني والنسوي ، ففي مرحلة الانتفاضة وما قبل اوسلو كان لها شكلها وتنظيمها واعمالها التي تتواءم مع تلك المرحلة، اما ما بعد اوسلو وما افرزته من توجهات نحو بناء الدولة الفلسطينية اصبحت متطلبات هذه المرحلة تحتاج الى شكلا وتنظيما جديدا لاليات العمل. وعلى سبيل المثال تبين مصلح في دراستها (٢٠١٢) ان الطواقم الفنية التي انضمت الى المفاوضات ان تبقى عليها واسمها «طاقم شؤون المرأة» وسجلتها كمنظمة اهلية ، وفي بداياته لم تكن رؤيته واضحة للعمل ومع الاجتماعات والنقاشات العديدة تم التوصل ان يعزز دوره في الضغط على صناع القرار في مؤسسات السلطة وتحديد على صعيد سن تشريعات منصفة للنساء، حيث عمل الطاقم على تعزيز حضور المرأة السياسي واخذ دورا اعلاميا بتعريف المرأة وتوعيتها بحقوقها، وكان له انجاز بتوسيع قاعدته عبر انضمام الاطر المعارضة لاوسلو اليه مما اعطاه وزنا اكبر من اي منظمة نسوية غير حكومية فقد اصبح ائتلاف للاطر النسوية ورغم الاختلاف السياسي بين هذه الاطر الا انهن نسويا متفقات مما جعله يجمع ما بين العمل النسوي والوطني في حين مؤسسات نسوية اخرى تخلت عن الوطني لصالح النسوي فقط (مصلح، ٢٠١٢: ٤٩). وفي دراسة للكعبي «مسيرة رائدات» اصدرها طاقم شؤون المرأة (٢٠١٤) وفي مقابلته للاستاذة

الجامعية ايلين كتاب تبين اهمية الجمع بين الاجندة النسوية والوطنية لتعزيز مكانتها وشرعيتها وتحديد مع قاعدتها الجماهيرية الشعبية فتقول «ان على المؤسسات النسوية ان تضمن بقاء القضية الفلسطينية وقضايا المرأة على اجندة الحركة النسوية» كما انها طالبت بان ان تقوم المؤسسات النسوية «بمراجعة ذاتية لتجربتها لتحديد مكامن الاخفاق والنجاح وتشخيص الاخفاقات بشكل جلي، وضرورة عودتها الى القاعدة النسوية وتفعيلها لاعادة ثقنها بالنخبة عبر طرح قضايا القاعدة والعناية باهتماماته».

عبر ما تم تقديمه من واقع مشاركة المرأة الفلسطينية عبر محطات وتغيرات في الحياة السياسية الفلسطينية نجد ان المرأة الفلسطينية مشاركة بالنضال بانواعه ضد الاحتلال سواء البريطاني او الصهيوني فحملت السلاح واستشهدت واسرت، وحافظت على النسيج الاجتماعي برعاية الاسرة وتديبر وضعها واقتصادها والتفت الى احتياجات المجتمع عبر جمعياتها واطرها النسوية فمزجت بين الوطني والاجتماعي، الا انها لم تحظى بتقدير عالي في احزابها ولم تصل الى مواقع قيادية الا بنسب متدنية وتكاد لا تلحظ في القيادة الوطنية المتمثلة بمنظمة التحرير والمجلس الوطني وحتى في مرحلة السلام مع اتفاق اوسلو فلم تشارك الا بعد نضالا لضمها في اللجان الفنية وكانت شبه مغيبية في لجان الوفاق الوطني والمصالحة، ووصلت الى مواقع قيادية وحساسة في كنف السلطة وفي الهيئة التنفيذية والتشريعية والقضاء والسفارات غيرها الا انه يعتبر متواضع، ونصل الى ان هذه المؤسسات السياسية والقيادية هي مراكز قوى للرجال ومسيطر عليها من قبلهم .والحال ليس بافضل في مؤسسات المجتمع المدني كالتقانات ومجالس الطلبة فوجود النساء في الهيئات القيادية محدود . ان المؤسسات الاهلية بانواعها احتوت نسبة لا باس بها من النساء للعمل فيها . وادت ظروف كثيرة الى تشرذم العمل النسوي حينما ادركت ان قضاياها مغيبة فانشأت منظماتها لتلتفت الى قضاياها وحقوقها الاجتماعية ومساواتها وتحررها، عزلها هذا عن الشارع وعن العلاقة الجماهيرية القاعدية فكانت شرعيتها من هذه العلاقة وبرزت مؤسسات النخب التي انفصلت عن واقعها وسارت بتوجهات الممول ووقعت في فخ الانجزة . ورغم هذا التحول الا انها لم تحقق انجازات عالية في مجال مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية . واستثمرت حماس هذه الفجوة فخلقت مؤسساتها وجمعياتها ولاقت تاييدا وجمهورا واسعا . وبضعف الاحزاب وترهلها وضعف قدرتها في استقطاب الشباب والنساء برزت مبادرات غير تقليدية بعيدة عنهم لم تلاقي الترحيب من الاجهزة الامنية ومحاولات الاحتواء من الاحزاب . وبالنهاية ما زال هناك مثابرة من النساء في تعزيز مشاركتها في الحياة السياسية والعامه وهناك ارادة رسمية في تعزيز موقعها الا انها ما زالت ليست بالمستوى المطلوب .

مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية والمحلية:

ان مشاركة المرأة الفلسطينية السياسية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية هي قنوات لاثبات وجودها وقدراتها على صنع القرار وان تكون مساهمه في بنائه بما يخص قضايا المجتمع في مجالات الحياة المختلفة . وبيّن التقرير العربي الرابع للأهداف الإنمائية (٢٠١٣) أن مستوى تمثيل المرأة في البرلمانات في تحسّن، ولكن لا يزال أقل بكثير من المستوى الذي تسجله سائر مناطق العالم . فحصة المرأة من المقاعد البرلمانية في المنطقة العربية ارتفعت إلى ١٢,٧ ٪ عام ٢٠١٢، مقابل ٢٠ ٪ على الصعيد العالمي و١٨ ٪ على الصعيد المناطق النامية . كما أن مشاركة المرأة الفاعلة في التظاهرات السياسية في بعض بلدان التحوّل الديمقراطي، لم تواكبها جهود مثمرة لزيادة تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية . اما على الصعيد الفلسطيني فقد حصلت عدة محطات انتخابية كان للمرأة مشاركة بها ورغم ان نسبة المشاركة لم تصل الى المستويات العالمية الا انها اعلى من دول عربية اخرى . في هذا السياق سيتم اعطاء ملامح مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات الرئاسية والتشريعية ولهيئات المحلية:

أ . مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات الرئاسية ١٩٩٦

والتي تعتبر اول محطة انتخابية للمجتمع الفلسطيني ومرحلة جدية في تاريخ الشعب الفلسطيني ومعلما من معالم الممارسة الديمقراطية في عهد السلطة الفلسطينية والذي احتكمت الانتخابات حينها الى قانون الانتخابات رقم ١٣ لعام ١٩٩٥ . ووفق القانون الذي يعطي المرأة حق الترشح والانتخاب نافست السيدة سميحة خليل الرئيس الراحل ياسر عرفات على منصب رئاسة السلطة الفلسطينية والتي تعتبر سابقة في المنطقة العربية برمتها، اسفرت النتائج لصالح الرئيس الراحل ياسر عرفات الا انها استطاعت حصد ١٠ ٪ من اصوات الناخبين /ات في الضفة الغربية وغزة

(رحال، ٢٠١٠). ان انتخابات الرئاسة اظهرت ان المجتمع ما زال غير مقتنع باستلام امراة موقع رئاسة الدولة فقد تم اجراء استطلاع للرأي لمركز اوراد (٢٠٠٨) اظهرت النتائج ان نسبة التأييد لتولي المرأة المؤهلة لمنصب الرئاسة لا تتعدى ٢٤٪ بين المستطلعين، فيما يعارض ٦٠٪ تولى امراة لمنصب الرئاسة.

ب. مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتخابات التشريعية ١٩٩٦

في الانتخابات التشريعية الاولى عام ١٩٩٦ شاركت المرأة الفلسطينية ووصفت مشاركتها بالقليلة مقارنة بالرجال اذ ترشحت ٢٧ امراة من اصل ٦٤٦ مرشحا وكلهم تنافسوا على ٨٨ مقعدا، وقد فازت ٥ نساء فقط بما نسبته ٦, ٥٪ وغالبيتهم من حركة فتح ومستقلات وكانت بعض المرشحات قد وضعت قضايا المرأة وحقوقها ضمن اهداف حملاتهن. لذا نجاح النساء في الانتخابات الاولى كان بسبب وجودهن ضمن قائمة احزاب قوية وكبيرة او كمستقلات يشهد لهن بالكفاءة والتميز والدور النضالي. وقاطعت النساء اليساريات والاسلاميات الانتخابات التشريعية على خلفية رفضهن لاتفاق اوسلو، فلم يكن هناك أي تنافس بين المرشحات من خلفيات تنظيمية وحزبية مختلفة، حيث اقتصر التنافس على المرشحات المؤيدات لاتفاقية أوسلو (حزب فدا، حركة فتح، حزب الشعب، جبهة التحرير الفلسطينية) مما اعتبرته نزال حرمانا لشريحة عريضة من النساء من الوصول إلى مراكز صنع قرار (نزال، ٢٠٠٤).

واجهت مشاركة المرأة في الانتخابات والنتائج المتحققة لها عوائق منها ما هو موضوعي ومتعلق بالنظام الانتخابي حيث اعتبر قانون الانتخابات في صيغته احد العوائق التي أثرت سلباً على مشاركة النساء السياسية في الانتخابات كونه يقوم على أساس الدوائر المتعددة وليس نظام الدائرة الواحدة، مما يسمح للعائلية والعشائرية بالظهور كاساس للنجاح، وهذا يشكل عائقا أمام المرأة في ظل مجتمع ذكوري (جادالله، ٢٠٠٧). فقد لعب حجم الدائرة دورا في ترشيح النساء، ففي الدوائر الصغيرة لم ترشح المرأة نفسها لصعوبة تنافسها مع الرجال في ظل عدد مقاعد قليلة وفي ثقافة سائدة ترى ان المواقع القيادة واتخاذ القرار الرجال اقدر من النساء فيها والتي ارتبط موقع المرأة تاريخيا بالمجال الخاص (الاسرة والمنزل) (مصلح، ٢٠١٢). وكان لطبيعة المجتمع والثقافة السائدة التي تفضل الرجل على المرأة في تولى المناصب القيادية فالاحزاب السياسية والفصائل في المجتمع الفلسطيني عجزت عن تغيير مثل هذه الثقافة فهي لم تدعم المرشحات كما دعمت المرشحين الرجال (جادالله، ٢٠٠٨). وترد مصلح (٢٠١٢) مثالا عن ضعف الاحزاب وقلة دعمها للترشيح نساء في قوائمها ومنها قائمة حزب الشعب التي رفضت ان تكون المرشحة رنا النشاشيبي في القائمة لاعتقادهم ان الرجال يتمتعوا بشعبية اكثر من النساء رغم انها حصدت اصواتا اعلى من اي عضو من مرشحين حزب الشعب عندما رشحت نفسها عن دائرة القدس (مصلح، ٢٠١٢: ٥٥).

ومن بعض العوامل الذاتية كان للموارد المالية تأثيرا حيث قدرت تكلفة الحملة الانتخابية للمرشح بـ ٣٠ الف دولار كان من الصعب توفرها لدى النساء الا عبر الحزب او الحركة النسوية والمؤسسات التي لم تدعم، حيث ساهمت بعض الاطر النسوية بدعم المرشحات الذي اتسم بالعشوائية في ظل غياب دعم الاحزاب، اضافة الى ضعف المرشحات بادارة تحالفات انتخابية او التواصل والحشد مع المؤسسات والاعلام (جادالله، ٢٠٠٧). وتبين مصلح (٢٠١٢) ان التعليم العالي للمرشحات كان معيارا وعنصرا لترشيح النساء في حين انه لم يكن كذلك بالنسبة للرجال (مصلح، ٢٠١٢: ٥٥).

اما تجربة العضوات الفائزات في المجلس التشريعي الاول اظهرت الادييات انهن كن فاعلات واثبتن قدراتهن وكفائتهن في صنع القرار في اعمال المجلس سواء بنقاش القوانين والسياسات او اقرارها كقانون العمل، والخدمة المدنية وغيرها والمسائلة في قضايا الفساد، وكان لاطلاق وثيقة الاصلاح الفلسطيني (٢٠٠٢/٥/١٦) المساهمة الكبرى التي تعزز بها النساء في التشريعي بغرض الاصلاح الاقتصادي والسياسي والاداري والقضائي كمطلب داخلي فلسطيني قبل ان يكون من الخارج. ولم تتواني العضوات في دعم مطلب الكوتا للنساء في المجلس التشريعي واقناع الاعضاء الرجال في المجلس والذي لاقى موقفا رافضا تحديدا من ممثلي حركة فتح في المجلس التشريعي (مصدر سابق، ٢٠١٢).

ج. الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٥

سبقت عملية الانتخابات التشريعية الثانية التي اقرت بتاريخ ١٩/٧/٢٠٠٥ استنفارا من قبل القوى والمؤسسات والشخصيات والمنظمات النسوية بهدف التغيير في قانون الانتخابات الذي شكل عائقا في انتخابات ١٩٩٦ منه ما له اثر على التمثيل والمشاركة بالنسبة للمرأة وخاصة بالتجربة التشريعية السابقة التي حصلت النساء على نسبة تمثيل متدنية، واخر بنظام الدوائر، فبدأت النقاشات الجادة واطلقت الحملة الوطنية لتطوير مشاركة المرأة في الانتخابات^٧ والتي مارست اشكال الضغط المختلفة على اصحاب القرار في الهيئات التنفيذية والتشريعية وقوى الاحزاب السياسية وغيرهم، ناهيك الى حملات التوعية الجماهيرية بهدف التحشيد لمطالب التغيير في القانون، واستثمرت الوسائل الاعلامية لغايات تعزيز المطالب وكان منها اقرار نظام الكوتا بنسبة ٢٠٪ من مقاعد المجلس التشريعي كتدبير مؤقت لكي تصل المرأة الى المجلس التشريعي، افضت الجهود والمطالبات الى اقرار الكوتا وايضا الى المرحز مناصفة بين القائمة النسبية والدوائر (نزال، ٢٠٠٦).

وتناقش نزال ان الكوتا وحدها لن تستطيع ان تحقق نتائج اكثر على صعيد تغيير المفاهيم النمطية ازاء المرأة دون ان يرافقها استراتيجية عامة للنهوض بواقع المرأة في كافة المجالات وبسياسات متكاملة مخطط لها تدرج في وسائل التنشئة كالمناهج والاعلام والسياسات الاجتماعية والتشريعية، لذا الكوتا لم تاتي كنتيجة للتطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الشامل وانما اتت بتدخل قيادي وتحت ضغط سياسي بمعزل عن تطور المجتمع (مصدر سابق، ٢٠٠٦). ورغم ما وصلت اليه نزال في دراستها (٢٠٠٦) الا ان استطلاع الراي حول الكوتا في قانون الانتخابات لاقى ترحابا بنسبة ٦٩٪ من المستطلعين/ات تؤيد وجود كوتا في قانون الانتخابات، مقابل ٢٧٪ يعارضونها. ومن بين المؤيدين للكوتا، صرح ٤٨٪ عن تأييدهم لنسبة ٣٠٪ أو أكثر، وأيد حوالي ٢٧٪ بنسبة ٢٠٪، بينما أيد ٢٦٪ لنسبة ١٠٪ ككوتا للنساء (اوراد، ٢٠٠٨/٢/٢٠) ان هذه النسب تبين قبول مجتمعي عالي للكوتا وايضا بنسبة لا باس بها الى رفعها وهذا امر يتطلب استثماره والبناء عليه.

أقر المجلس التشريعي « قانون الانتخابات العام بشكله النهائي في ١٨/٦/٢٠٠٥ وبموجبه تم رفع عدد مقاعد المجلس التشريعي من (٨٨ مقعدا إلى ١٣٢ مقعدا). حيث تشدد اعضاء المجلس التشريعي تجاه النظام النسبي والكوتا النسائية، إلا أن الرئيس محمود عباس أنهى الجدل بجعل المقاعد تتوزع مناصفة ما بين التمثيل النسبي، والأغلبية (تمثيل الدوائر)، وبقي تمثيل المرأة بكوتا ال (٢٠٪) كحد أدنى من نصف عدد مقاعد المجلس (الخاصة بالتمثيل النسبي) على قوائم الاحزاب ولم تستطع المرأة أن تحصل على ٢٠٪ من مقاعد الدوائر كما كانت تأمل (القطب ٢٠١٢). وشهد مطلع ٢٠٠٦ الانتخابات التشريعية حيث كانت هذه الانتخابات نقطة تحول في النظام السياسي الفلسطيني وتميزت بمشاركة الفصائل الفلسطينية الوطنية والاسلامية باستثناء حركة الجهاد الاسلامي، وكانت النتيجة ان فازت قائمة حماس (كتلة الاصلاح والتغيير) ب٧٦ مقعد في حين كتلة فتح فازت ٤٣ مقعد، وقائمة الجبهة الشعبية ب ٣ مقاعد، المستقلون ب ٤ مقاعد، وحصلت كل من قائمة بديل والطريق الثالث وفلسطين المستقلة على مقعدين لكل حزب. ومن بين المرشحين استطاعت ١٧ امرأة الوصول إلى المجلس التشريعي من اصل ١٣٢ عضوا، بعد ان ترشحت ٧٢ امرأة في ١١ قائمة انتخابية اي بنسبة ١٣٪ من المجموع الكلي، ولم تفوز اي امرأة عن الدوائر، فقد توزعت المرشحات على (١١) قائمة، وبلغ عدد النساء (١٥) امرأة من مجموع (٤١٤) من إجمالي عدد المرشحات الموزعين على (١٦) دائرة انتخابية (نزال، ٢٠٠٦). وضمن الاستطلاعات حول انتخاب النساء في المجالس التشريعية عبر ٥٣٪ من المستطلعين بأنهم مستعدين لانتخاب مرشحة للبرلمان، في حين أن ثلث المستطلعين غير مستعدين لانتخاب امرأة. وصرح ٢٢٪ من المستطلعين بأنهم قد انتخبوا امرأة في محافظاتهم في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٦، وتشكل هذه النسبة حوالي ٣٠٪ ممن صوتوا فعليا في الانتخابات (اوراد، ٢٠٠٨/٨/٢٠).

٧ شهد عام ٢٠٠٢ نشاطا حول نقاش الكوتا فبادر طاقم شؤون المرأة لعقد اجتماع بخصوص التعديل على قانون الانتخابات تم فيه طرح كوتا نسوية بنسبة ٢٠٪ والدعوة كانت المؤسسات نسوية وحقوقية وشخصيات مهتمة وقوى سياسية وايضا المؤسسة مواطن التي كانت تعمل على تعديل القانون لتضمين كوتا بنسبة ٢٠٪، دعا ايضا الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لوضع الكوتا فوجد اراء متناقضة ومنهم رافض لها بحكم تعارضها مع القانون الاساسي بانه تمييزا، وبعد نقاشات لاهمية الكوتا وفهم اوسع لها توافق الجميع وقد كان هذا هاما ان تتفق الحركة النسوية جميعها على مبدأ الكوتا ونسبتها لكي يتم الحشد والدفاع عنها وطنيا وكسب التأييد لها الا ان نسبة الكوتا تم تخفيضها الى ٢٠٪ لكي يتم ضمان قبولها (مصلح، ٢٠١٢: ٥٩).

ان اهمية انتخاب وتمثيل المرأة في المجالس التشريعية يعزز مشاركتها في رسم السياسات العامة والتشريعات، الا ان الاهمية تتضاعف في وجودها في الهيئات المحلية فهو سيتيح لها الفرصة في تطبيق السياسات والتشريعات وتحويلها لواقع ملموس. فوق علاونة (٢٠٠٩) مجالس الهيئات المحلية سواء القروية او البلدية تعتبر من اكثر المؤسسات المؤثرة في حياة المواطنين بمختلف جنسهم وشريحتهم الاجتماعية، لان ما تقدمه الهيئات من خدمات وبرامج ومشاريع هي حيوية تلامس حياة المجتمع بشكل مباشر وتؤثر فيه. وعلى وجه الخصوص فهي تلعب دورا رئيسيا في حياة النساء على صعيد الحاجات الخدمائية، اذ تعتبر هامة وحيوية ومؤثرة في حياة النساء بشكل كبير سواء كان بطريقة غير مباشرة او مباشرة.

دخلت النساء الهيئات المحلية سواء بالتعيين في بدايات السلطة الفلسطينية او عبر الانتخابات الديمقراطية التي تمت مرتين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٢-٢٠١٣ فراكمت النساء في الهيئات المحلية تجربة واجهت فيها معوقات موضوعية وذاتية عكست بطابعها بعدا ثقافيا واجتماعيا وسياسيا اثر على نوع مشاركة العضوات وعلى ادائهن(عودة، ٢٠١٤).

وبالرغم ان النظام السياسي الفلسطيني يسمح للمرأة بالمشاركة والوصول الى مواقع صنع القرار وفق المرجعيات القانونية له، الا ان وجود النساء في الهيئات المحلية عبر الانتخابات قد تاخر حتى عام ٢٠٠٥ والتي عقدت لأول مرة، وبفضل نضالات المرأة اوصلتها الى اقرار نظام الكوتا الانتخابي عام ٢٠٠٤. سبق مرحلة الانتخابات الاولى عملية التعيين بقرار منذ التسعينات(١٩٩٨) من قبل وزير الحكم المحلي انذاك د. صائب عريقات (حيث اتبعت البلديات والمجالس الى اهتمام وزارة الحكم المحلي) واصدر قرارا يفضي بتعيين امراة على الاقل في جميع المجالس والبلديات ولم تكن الصيغة ملزمة، وقام جزء من المجالس والبلديات بتعيين امراة وبعضا لم يقم بذلك، ادى هذا القرار الى تعيين ٦١ امراة من اصل ٣٧٢٩ عضو معين اي ما يشكل نسبة ١,٦% وغالبية التعيينات جرت في الضفة ولم يلتزم قطاع غزة بتعيين اي امراة (نزال ٢٠٠٦).

لم تكن تجربة النساء المعينات سلسلة، فقد واجهن عدة معيقات جعل بعضا منهن ان يستقلن(عدد ٧) لاسباب ذات علاقة بطريقة التعامل ومحاولات التهميش والاقصاء وتغييبهن وحجب المعلومات وعقد الاجتماعات في اوقات متاخرة وغير ملائمة وغيرها من السلوكيات ضدهن والتي تتطرق هذه الممارسات من مواقف ذكورية تجاه مشاركة المرأة الذي يعتبر ان عمل الهيئات المحلية هو حيز للرجال (عودة، ٢٠١٤).

وبالرغم من المعوقات والصعوبات التي واجهتها العضوات الا ان التجربة ايضا عكست بعض الاثار الايجابية ومنها في تغيير بعض المفاهيم التقليدية نسبيا من حيث تغيير المواقف تجاه تبوء النساء مناصب مكنتها من الاشراف والمسؤولية والتماس المباشر مع المجتمع بكافة فئاته (نزال ٢٠٠٦: ٢٧). وطبيعة التجربة وظهور العضوات في المجتمع المحلي كان له تاثيره في توجهات المجتمع الفلسطيني حول اهمية وجود النساء في الهيئات المحلية، ففي دراسة حول عضوات المجالس المحلية واتخاذ القرار في ٣٦ هيئة محلية تم سؤال اعضاء المجتمع المحلي في هذه الهيئات عن اهمية وجود النساء في الهيئات المحلية فتبين ان ما يقارب ٧٥% يروا اهمية لوجودها و ١٥% لا فرق لديهم ، و ١٠% اجابوا بلا اي لا اهمية لوجودها، وقد كانت نسبة الاناث بتاييد وجود النساء اكثر من ٩٠% بينما الرجال وصلت ٥٨% مما يعكس وعيا عند النساء باهمية دورها ووجودها في الهيئات المحلية، وما زالت نسبة من الرجال تتحفظ ونسبة اخرى لا فرق لديها (عودة، ٢٠١٤). وفي استطلاع للرأي قام به مركز العالم العربي للبحوث والتنمية اورد (٢٠٠٨/٨/٢٠) تبين ان ٥٣% تؤيد تولي امراة مؤهلة لمنصب رئاسة البلدية فيما عارض ذلك ٤٤%. قد لا يكون هناك مجال للمقارنة بين الدراستين الا ان المجتمع يوافق او يرى اهمية لوجود النساء في الهيئات المحلية، الا ان ترأس النساء البلدية او المجلس القروي ما زال التحفظ عليه عاليا مما يؤكد عمق الفكر الذكوري بان الرجال هم لهم القيادة والقرار وتحتاج المرأة الى وقت وجهد مضاعف حتى تثبت نفسها وتنال ثقة مجتمعها كقائدة لهيئتها المحلية.

٥. انتخابات المجالس المحلية الاخيرة عام ٢٠١٢-٢٠١٣

ان الانتخابات المحلية الاخيرة التي تمت ما بين ٢٠١٢-٢٠١٣ قد عقدت في احدى عشر محافظة وفق التمثيل النسبي ونظام الكوتا (امراتين في كل مجلس) اسفرت ان فازت النساء بحوالي ٢١٪ من اجمالي المقاعد، وكان عدد الفائزون الكلي ٢٤٧٤ مقعد حصل من الرجال على ٢٧٤٢ مقعد والنساء ٧٣٢ مقعد. وفاز بالتزكية من الرجال والنساء ١٦٤٦ كانت منهم ٤٦٥ امرأة و١٠٣ بالكوتا والباقي بالانتخاب (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣). وتميزت الانتخابات المحلية التي أجريت خلال العام ٢٠١٢ في الضفة الغربية بتراجع لواقع المشاركة النسوية حيث تقدمت للمرة الأولى قوائم نسوية وبأجندات نسوية ولكنها خرجت بخسارة قاسية كما تراجع حضور المرأة في القوائم الحزبية والمستقلة على حد سواء. ومن الواضح عبر النسب المذكورة ان الانتخابات الاخيرة لم تشهد تطورات في تمثيل المرأة كما كان متوقعا مقابل الجهود الحثيثة التي بذلت من قبل الحركة النسوية وايضا نظام الكوتا، وبين جهاز الاحصاء الفلسطيني ان الجدل يدور حول نوعية النساء اللواتي تم انتخابهن وكيفية اختيارهن على اسس عائلية وعشائرية (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣).

التمويل الاجنبي لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامية:

تعتمد فلسطين على التمويل الخارجي اكثر من اي دولة بالعالم، وتمس المساعدات فئات المجتمع الفلسطيني حيث تغطي قطاعات مختلفة في البنية التحتية وقطاع الاعمال والحكومة، قدرت السلطة الفلسطينية لخطة التنمية الوطنية الفلسطينية للاعوام ٢٠١١-٢٠١٣ انها تحتاج الى ٤,٨ مليار دولار. وفي مجال دعم مساواة النوع الاجتماعي فانه من الصعب التتبع لها، فوكالات التنمية الحكومية وغير الحكومية العاملة في فلسطين لديها اهداف متداخلة، وفي بعض الحالات يمكن تتبع الميزانية المرصودة التي تدعم النوع الاجتماعي بشكل مباشر واحيانا يكون غير مباشر وضمن مساعدات اخرى. ومن ابرز الجهات المانحة لموضوع مساواة النوع الاجتماعي كانت المانيا وفنلندا حيث قدر ما نسبته ٧٣٪ من قيمة المنحة المقدمة وكان اقلها الاتحاد الاوروبي فوصلت الى ١٪ من قيمة منحها (قزاز واخرون، ٢٠١٣).

اما الاستراتيجية العبر قطاعية للمساواة والعدالة بين الجنسين ٢٠١١-٢٠١٣ والتي اطلقتها وزارة شؤون المرأة بشراكة واسعة من مؤسسات حكومية واهلية ونسوية وتمول من قبل هيئة الامم المتحدة للمرأة، تبين انها تفتقر الى التمويل الكافي اضافة الى اليات الرصد والمتابعة، وتبين قزاز في دراستها ان هناك التباس لدى المانحين حول الخطة ومنهم لا يعرف عنها وفق المانحين الذين تم مقابلتهم وهذا يترك اثر سلبي في ضعف جهود التمويل للخطة والتنسيق فيما بينهم ومنع التكرار، ومن الامثلة على ذلك عدة مانحين قاموا بتمويل تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات حيث تناقست المؤسسات النسوية على الدوائر الانتخابية وتضاربت في العمل واستخدمت نفس الاستشاريين والمدربين والسبب الممول وسوء التنسيق واختيار المشاريع (قزاز واخرون، ٢٠١٣).

اما حول سكرتاريا تنسيق المساعدات المحلية في فلسطين والتي دورها توفير التمويل لفلسطين وفق الاليات الوطنية وبما يتماشى مع اعلان باريس عام ٢٠٠٥ الا ان اجندة معالجة قضايا المرأة لم تكن معترف بها بشكل كافي في اللجان الفنية لاعلان باريس بصفة عامة ولفلسطين بصفة خاصة، كما ان النوع الاجتماعي غير مدرج كقطاع منفصل للاهتمام والتمويل له مثل باقي القطاعات الرئيسية الاربعة وهي الاقتصاد والحكم والبنية التحتية والتنمية الاجتماعية، والقطاعات الثلاث الاولى تقريبا غابت عنها قضايا المرأة والنوع الاجتماعي (المصدر السابق، ٢٠١٣). وقد بينت دراسة **Renprecheit** ٢٠١٢ ان هناك رفضا لايجاد قسم في سكرتاريا تنسيق المساعدات منفصل لادماج النوع الاجتماعي والاسباب خوفا من عزل قضايا المرأة والنوع الاجتماعي وعدم تحقيق الهدف النهائي بادماج النوع الاجتماعي وحقوق المرأة في الاستراتيجيات الوطنية للسلطة، وسبب الرفض ان المجموعات القطاعية لدى السكرتاريا قادرة على ادماج النوع الاجتماعي في عملها ونقاشاتها وكذلك هناك تخوف من تعقيدات في الهيكل التنظيمي لمكتب سكرتاريا المساعدات لايجاد قسم للنوع الاجتماعي^٨.

ويتعرض التمويل الاجنبي الى الكثير من النقد مع انه يشكل ٤٩٪ من ايرادات السلطة الفلسطينية، وجزء من النقد

^٨ هناك ضغط من قبل مؤسسات دولية للقيام بذلك ومنها هيئة الامم المتحدة للمرأة بهدف الوصول الى الية لايجاد مجموعة /قسم في هيكل سكرتاريا تنسيق المساعدات لدمج النوع الاجتماعي وقضايا المرأة وحقوقها ومن المهم الاشارة اليه ان وزارة المرأة تشارك في النقاشات والمجموعات لغاية تعميم النوع الاجتماعي في سكرتاريا تنسيق المساعدات (قزاز واخرون، ٢٠١٢).

الاعتماد المفرط على التمويل الاجنبي، سوء ادارة التمويل من قبل السلطة ومزاعم الفساد، لا يوجد تمويل لدعم انهاء الاحتلال، تكلفة الادارة والمستشارين والمدربين والخبراء الاجانب اذ يقدر ما نسبته ٤٥٪ تعود الى الجهة المانحة اما بشكل مباشر او غير مباشر الى الاقتصاد الاسرائيلي، ويتهم التمويل بانه يعزز انماط الاستهلاك وليس الانتاج فلا يوجد تمويل حقيقي باتجاه تعزيز مشاريع انتاجية تصنيعية، والبعض يشير الى سلبيات التمويل الاجنبي التي حولت قادة الحركة الوطنية الى موظفين كما ان التمويل يقتصر على النخبة والانشطة المعزولة. اما تمويل قضايا المرأة والنوع الاجتماعي فهم متهم بانه يجلب نماذج المرأة الغربية التي لا تتناسب وثقافة وسياق المرأة في المجتمع الفلسطيني، كما ان التمويل للمرأة والنوع الاجتماعي تصرف على نشاطات مثل التدريب وورش العمل دون ان تتوجه لتحسين الظروف المعيشية (مصدر سابق، ٢٠١٣). ويوجد في فلسطين العديد من المنظمات الدولية الغير حكومية ترتبط الكبيرة منها بوكالات المساعدات الدولية ولدى معظم هذه المنظمات مكون ادماج النوع الاجتماعي حتى لو لم يكن منصوص عليها في استراتيجيتها، بعض من هذه المنظمات تختص بقضايا المرأة مثل ماما كاش، كفيينا-اكفيينا السويدية، وبعض المؤسسات لديها برامج موجه للمرأة مثل اوكسفام وكير الدولية.

وتعتبر هيئة الامم المتحدة للمرأة ذات تاثير فقد دعمت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية بتطوير الخطة الاستراتيجية عبر القطاعية للمساواة بين الجنسين وبالموائمة مع الاستراتيجية العالمية لهيئة الامم المتحدة للمرأة ٢٠١١-٢٠١٣، فإن الاستراتيجية المحلية لهيئة الامم المتحدة للمرأة ٢٠١١-٢٠١٣ للأراضي الفلسطينية المحتلة تمكين المرأة سياسياً من أجل ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في عملية صنع القرار (جابر وآخرون، ٢٠١٤). وفي ذات السياق فقد بذلت جهداً في الضغط الحكومي بمراعاة النوع الاجتماعي في موزانتها، وتعتبر هذه المبادرة مهمة فهي تعمل على التنسيق والتشبيك مع الوزارات والمنظمات الغير حكومية والجهات المانحة في تحسين ورصد وتقييم مساواة النوع الاجتماعي، اضافة الى انها تحث المانحين على تتبع مؤشرات النوع الاجتماعي في تمويلهم، كما تضغط على سكرتاريا تنسيق المساعدات المحلية في مراعاة قضايا النوع الاجتماعي ان هذا العمل يتم عبر ائتلاف وطني لتعزيز الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي والتي شكلت بقرار مجلس الوزراء (قرزاز وآخرون، ٢٠١٣).

وضمن المقابلات الفردية مع الناشطين/ات سياسا واجتماعيا اشادت حنان امسيح (مديرة وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي) بدور هيئة الامم المتحدة للمرأة لاهتمامها بقضايا المرأة ودعم المشاريع التي تؤدي الى تمكين النساء سياسيا والوصول الى مراكز صنع القرار. اضافة الى ان بعض الممولين يشترطوا في دعمهم للمشاريع الاخذ بالنوع الاجتماعي او ان تكون النساء ممثلة في الهيئات العامة والادارية للمؤسسات الاهلية (٢٠١٤/٧/٢٢). وقد تشكل صندوق دعم المساواة بين الجنسين التابع لهيئة الامم المتحدة للمرأة والذي هدفه العمل على دعم الاستراتيجية المحلية لهيئة الامم المتحدة للمرأة والتي احداها استراتيجية التمكين السياسي للمرأة والوصول الى مواقع اتخاذ القرار وهي تدعم عدة مؤسسات تعمل على تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية ومنها اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي ومؤسسة داليا وغيرها (عايش، ٢٠١٤/٧/٢٥).

المعوقات التي تواجه المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة:

بينت الادبيات مجموعة من المعوقات ما زالت قائمة تشكل تحدي امام مشاركة المرأة السياسية والعامة ومنهم من صنفها لارتباطها بعوامل موضوعية وذاتية وآخرون صنفوها وفق مجالات كعوامل مرتبطة بالبنية السياسية او الثقافية المجتمعية او الاقتصادية وايضا ما هو ذو علاقة بالمرأة نفسها واخرى ذا علاقة بعوامل داخلية او خارجية. مارست المرأة الفلسطينية دورا وطنيا وسياسيا ذو اهمية عبر التاريخ الفلسطيني وعلى الرغم من اهمية الدور السياسي الذي شغلته المرأة الفلسطينية، إلا أنه ما تزال هناك العديد من المحددات التي تشكل عوامل كبح ومعوقات نحو مشاركة سياسية فاعلة في مجتمعنا الفلسطيني الذي يعيش ظروفا استثنائية متمثلا بوقوعه تحت الاحتلال الإسرائيلي، وواقعا صعبا متمثلا بتأثرها بعوامل القمع الاجتماعي والثقافي، وتتخذ معيقات العمل السياسي للمرأة الفلسطينية ومشاركتها السياسية أبعادا متنوعة، إلا أن أهم هذه المعيقات تتعلق بمعوقات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وقانونية تتفاعل فيما بينها وتتشابك لتصبح المرأة المتضرر والمتأثر الأكبر من هذه المعوقات.

تناقش دراسة معهد دراسات المرأة (٢٠١٣) ان من معوقات مشاركة المرأة السياسية بالاساس تكمن في المفهوم التقليدي للمشاركة السياسية والتي تتحدد او تعرف بما هو فاعل او مشارك بفعالية في المجال العام، وبما يخص ما يمارس

في المجال الخاص حيث توجد المرأة وهو خارج نطاق السياسة، وفي حال مشاركة المرأة في المجال العام فهي تشارك كزوجة وام. وفي ذات السياق فالحيز العام مرتبط بالرجال فتجدهم يسيطرون على المؤسسة السياسية والحزبية والتي بالغالب تركز على القضايا الوطنية العامة وقضايا المرأة لا يتم اعتبارها جزء من الشأن السياسي لذا لا تأخذ قضايا المرأة اهتماما في المؤسسة السياسية والحزبية، ويسيطر الرجال على الهياكل والهيئات السياسية، وتمارس الأنشطة السياسية باوقات لا تناسب النساء ولا تراعي اوقاتهن ومسئولياتهن وادوارهن الانجابية في المنزل والعائلة (مصدر سابق، ٢٠١٣). مما لا شك فيه ان الاحزاب السياسية لعبت دورا في تنظيم النساء وتشجيعهن على المشاركة في الحياة السياسية الا ان العقلية الذكورية والسلطة الابوية في الاحزاب الفلسطينية لعبت دورا سلبيا تجاه قضايا المرأة حيث ركزت الاحزاب على القضايا السياسية وتجاهلت تعزيز مشاركة المرأة السياسية ووصولها الى مواقع قيادية فيها ورسخت دورها التقليدي كاحتياطي داعم للرجال في المقاومة الوطنية.

من جهة اخرى هناك جهود تقوم بها الحركة النسوية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية نحو الدفع باتجاه تطوير وتقدم المرأة إلا أن مفاعيل الانغلاق والتفوق في الثقافة الاجتماعية التقليدية المحلية، واستمرار تأثير الأنماط التقليدية لتقسيم الأدوار ما بين الرجل والمرأة، لا يزال يغذي الموروث الثقافي التقليدي الذي يحد من تقدم المرأة ووصولها الى المراكز القيادية في المجتمع الفلسطيني، مما يضع المرأة الفلسطينية، والمجتمع الفلسطيني ككل في حالة صراع ما بين الثقافة المحلية المعيقة، والعوامل الدافعة الاخرى (نزال، ٢٠٠٧). وبرز الاهتمام بدور المرأة القيادي في المؤسسات، والأحزاب والفصائل والحركات السياسية، خاصة بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام ١٩٩٤، حيث بادرت بعض الأحزاب والفصائل والحركات الفلسطينية إلى دفع بعض النساء إلى تسلم العمل القيادي، متأثرة بمتطلبات الحياة السياسية الجديدة، وعملت في الوقت ذاته الحركات النسوية الفلسطينية، ومؤسسات المجتمع المدني الى برامج ونشاطات لتمكين المرأة الفلسطينية من زيادة مشاركتها الفعالة في صناعة القرار، تماشيا مع الواقع الفلسطيني بشكل عام، وحاجات المرأة الفلسطينية بشكل خاص، وتنفيد برامج ممولة من الدول المانحة بنفس الوقت التي تهدف إلى مساعدة المرأة الفلسطينية على اعتبارها جزءا لا يتجزأ من العملية الديمقراطية والتحول الديمقراطي في فلسطين. لذا اوجدت هذه العوامل إشكالية لدى المرأة، والمجتمع الفلسطيني ووضعها في مأزق كبير، بين الموروث الثقافي والاجتماعي والعوامل الداخلية والخارجية الهادفة لتفعيل دور المرأة القيادي في المؤسسات الفلسطينية.

وفي سياق متصل فالتنشئة والثقافة الاجتماعية تحدد ادوار النساء واعمالهن وما هو مقبول او غير مقبول وبما ان المجتمع يعطي القيمة الاعلى لدورها الانجابي فترى ان مشاركتها في الحياة العامة والسياسية كدور مجتمعي يتأثر ويتضارب مع دورها الانجابي والانتاجي، وبما ان العباء الاكبر يقع على المرأة في الدور الانجابي (من مسؤوليات اعمال المنزل والعائلة والاولاد) ويستنزف وقتها الاكبر مما يجعل الوقت المتاح للمشاركة السياسية محدود(عودة، ٢٠١٤).

ومن جهة اخرى ممارسة الدور السياسي يحتاج الى دعم مالي فالعامل الاقتصادي مهم وحيانا حاسم بمشاركة المرأة السياسية ومع قلة وصول النساء الى المصادر والملكية تقل فرصة مشاركتها، وتتأثر مشاركة النساء بحجم العلاقات الاجتماعية التي تتمتع بها والتي تشكل الراس مال الاجتماعي وعادة هو اقل من الرجال فهن لا يراسن عشيرة او عائلة او لجان مجتمعية مما يقلل فرصهن من الوصول الى القواعد الاجتماعية او السياسية وبالتالي تدني فرص التدريب والتعليم السياسي والوصول الى المعلومات (معهد دراسات المرأة، ٢٠١٣).

ويؤكد اشتيه(٢٠١٢) ان العوائق الاقتصادية تقف حائلا بين المرأة ومشاركتها السياسية الفعالة فتتمثل في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يعيشها المجتمع الفلسطيني مما ادى الى بروز الفقر والبطالة، لذلك يعد الفقر والبطالة من معيقات مشاركة المرأة السياسية، وخاصة ان إعادة انتاج علاقات القوة والتحكم في الموارد القليلة يعود لصالح الرجل، الأمر الذي يؤثر على المرأة سلبا.

ويلعب العامل الذاتي للمرأة وثقتها بقدراتها وامكانياتها ووعيها لدورها وحقوقها اثرا في مشاركتها في الحياة العامة والسياسية، ووجود الارادة لدى المرأة التي تساعد على تحقيق اهدافها وممارسة فناعتها هي عوامل ذاتية هامة، فقلة التعليم والوعي بالحقوق والضعف العائلي والمسؤوليات الاسرية والتنشئة الاجتماعية تساهم في اضعاف دور المرأة بالمشاركة بشكل عام وتزعزع ثقتها بنفسها ودورها وادائها (القطب، ٢٠١٢). وتدعى اسماعيل (٢٠٠٧) ان

مستوى الوعي لدى المرأة لم يرتقى الى المستويات المطلوبة مما يفقدها الثقة بقدرتها على ممارسة الادوار القيادية ، وقد لوحظ ان الناخبات في عدة انتخابات تذهب اصواتهن الى المرشحين الرجال وليس الى مرشحات نساء اي انها لا تثق بامكانياتها وامكانية الاخريات .

وبالمحصلة فان عزوف المرأة عن المشاركة السياسية لا ينفصل عن عزوف المجتمع ككل عن هذه المشاركة حيث اصبح المجتمع يعاني من حالة اغتراب سياسي واحباط وشعور باللامبالاة السياسية، ويعود ذلك الى حالة الترهل السياسي الموجودة، وعزوف الجماهير بما فيهم النساء الانضمام للحزب لترهلها وبيرقراطيتها، ومحدودية قدرتها في طرح سياسات بديلة او حلول للمشاكل او اهتمامها بقضايا النساء (اسماعيل، ٢٠٠٧). ان ما تم ذكره من معيقات باختلاف انواعها تتفاعل مع عوامل اخرى مدعمة مثل الاحتلال وممارساته، يطرح معهد دراسات المرأة (٢٠١٣) انه عندما يقع المجتمع تحت قوة مهيمنة كالقوى الاستعمارية او قوى سياسية او اقتصادية مثلما هو الحال في فلسطين التي تقع تحت سيطرة الاحتلال وممارساته من استيطان وجدار فصل عنصري وتبعية اقتصادية وسياسية لمراكز القرار الدولي مما يؤثر على السياسات والقرارات والامكانيات الخاصة بالسلطة الفلسطينية، وتفرز حالة من الفقر والتهميش لمجموعات واسعة من السكان ويضعف المشاركة السياسية لهذ المجموعات المهمشة والفقيرة والتي تشكل النساء حجما عاليا منها . ومن ناحية اخرى يبين اشتيه (٢٠١٢) ان عمل المرأة السياسي ومشاركتها به لا يمكن تناوله دون ربطه بالاستعمار وعملية التحرر او المقاومة الوطنية التي تصاحبها ، وذلك لاثر الاستعمار الواضح على حياة النساء في المجالات المختلفة وخاصة ان حدوثه واستمراره عمل على تاجيل النضال الاجتماعي الحقوقي ضد التمييز واللامساوة في المجتمع الفلسطيني ، اضافة الى قيام الاستعمار بمحاولات للتحكم بالقيم الثقافية التي ترسخ هيمنته وتبعيته مما يؤخر من تطوير مشاركة المرأة وتقدمها(اشتيه، ٢٠١٢). وفي ذات الوقت غياب الدولة الفلسطينية المستقلة حرم المرأة الفلسطينية تاريخيا من الرعاية السياسية، كما حدث في أغلب المجتمعات في العالم، علاوة على أن ضعف المؤسسة السياسية الرسمية أضعف من قدرات المرأة السياسية (المصدر السابق، ٢٠١٢).

ويشير تقرير الاوروميد الى ان استمرار الاحتلال يزيد الامر تعقيدا والانقسام السياسي الداخلي ما بين حركتي فتح وحماس في الضفة الغربية وغزة يؤثر سلبا على المرأة ويثير حالة من الاستقطاب السياسي، فمن جهة تقوض الثقافة السائدة والمفاهيم النمطية المبنية على اساس النوع الاجتماعي فرصة المرأة من التمتع بحقوقها والمشاركة على قدم المساواة مع الرجل، ومن جهة اخرى يؤدي الوضع الجغرافي السياسي والاجتماعي الاقتصادي غير المستقر الى تثبيت عدم الاستقرار القانوني ويهدد أمن السكان مما له انعكاسا سلبيا على وضع المرأة وحقوقها (الاوروميد، ٢٠١١).

الجهود والفرص نحو تطوير مشاركة المرأة السياسية:

عبر مراجعتنا للادبيات والدراسات المختلفة لم يتواجد اية دراسة متخصصة في مجال الفرص القابل استثمارها في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية وعبر القراءات المختلفة والمقابلات التي تمت كمصادر معلومات اولية كان هناك اشارة من قريب او بعيد الى وجود مقومات تعزز من مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية والتي التقاطها والاخذ بها وتطوير العمل عليها قد تكون فرص حقيقية لتعزيز مشاركة المرأة السياسية .

تاريخيا التفت المرأة الفلسطينية لقضايا التحرر والنضال واعتبرت حريتها من حرية الوطن، ونحت قضاياها الاجتماعية والحقوقية جانبا، فانضمت لمنظمة التحرير لفصائل الثورة وحملت السلاح واستشهدت وتم اسرها وملاحقتها، واستطاعت ان تحول الحركة النسوية من حركة اغاثية خدمانية الى حركة سياسية نضالية بانضمامها الى فصائل منظمة التحرير، فنضال المرأة ضد الاحتلال منحها الشرعية في العمل السياسي. ومن هنا نجد ان تقوم الحركة النسوية باعادة الاعتبار الى الاجندة الوطنية وتعزيزها ومرافقتها بالنضال الاجتماعي يعزز موقفها ويعزز من مشاركتها ورصيدها في العمل السياسي وهذا يعزز الفرص لمشاركة سياسية اوسع للنساء وهذا ما اكد عليه عدة اشخاص ممن تم مقابلتهم من الشخصيات الناشطة سياسيا واجتماعيا .

ان وجود التشريعات التي تعترف بحقوق المرأة، وعملا بما نص عليه النظام الاساسي الفلسطيني المعدل وكذلك ما جاء في وثائق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية المختلفة بخصوص حقوقها في المشاركة السياسية بالترشيح والترشح للانتخابات النيابية، علاوة على تخصيص حد ادنى لتمثيل المرأة في القوائم بحيث تلتزم كل قائمة بتضمين الأسماء

الثلاثة الأولى اسم امرأة على الأقل، والأسماء الأربعة التالية امرأة أخرى على الأقل، وامرأة واحدة في كل خمسة أسماء تلي ذلك. وذلك حسب قانون الانتخابات رقم (٩) لعام ٢٠٠٥، فإن قانون الانتخابات النسبي يعطيها الفرصة لمشاركة فاعلة في الحياة السياسية ويمهد الطريق امامها لتولي مناصب قيادية تعتبر دائما حكرا على الرجل دون منازع (اشتية، ٢٠١٢).

ومن جهة اخرى فان غالبية من تم مقابلتهم في المجموعات البؤرية والمقابلات الفردية من الناشطين/ات سياسيا واجتماعيا يروا ان وجود وثيقة الاستقلال ووثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، والقانون الاساسي والكويتا في قانون الانتخابات هي فرص من شأنها تعزز مشاركة المرأة السياسية اي ان الاطر والمرجعيات القانونية لمشاركة المرأة السياسية لا تميز ضد المرأة وبالتالي هي فرص يجب استثمارها. كما ان الوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية التي وضعها الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في ١٩٩٣ عند اقامة السلطه الفلسطينيه لاول مرة وجرى تطويرها بحيث اصبحت بشكلها الحالي تمثل مرجعية نسويه موحده وهي فرصة للعمل باتجاهها مما تفضي في تعزيز مشاركة المرأة السياسية وتمتعها بحقوقها المنشودة (نهاية محمد. ٢٠١٤/٨/١٢).

ولقد تبين ان لوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية التأثير بالاضافة الى تحصيل الكوتا بنسبة ٢٠٪ هناك توجه حكومي نحو الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي وتبني السلطه قرار مجلس الامن ١٣٢٥، اضافة الى الضغط من قبل وزارة المرأة والحركة النسوية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية نحو تبني اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة (جاد، ٢٠١١). وفي ذات السياق انضمام فلسطين الى اتفاقية الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة يساعد الحركة النسائية على اجراء التعديلات اللازمه على القوانين الساربه في فلسطين والمجحفه بحق المرأة وخاصة ان السلطه الفلسطينيه الزمت نفسها ومن طرف واحد الانضمام ال المواثيق الدولية دون ابطاء حيث ورد ذلك في احد بنود القانون الاساسي الفلسطيني، فتقول احدي الشخصيات السياسية التي تم مقابلتها ختام السعافين «سيداو فرصة ولكن نحن نعجز عن استغلالها بسبب عدم السيادة على كل الاراضي» (٢٠١٤/٨/١٠). ورغم ما اشارت له السعافين في مقابلتها يبقى نص القانون الاساسي الفلسطيني نقطة قوة للتفاوض والمطالبة بتطبيقات اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة والتي طالبت بنبذ التمييز في جميع مجالات الحياة ومنها الحياة السياسية.

اتخذت السلطه الفلسطينيه اجراءات لتعزيز ومساندة قضايا النساء تمثلت في تشكيل وحدات النوع الاجتماعي للمرأة الفلسطينية في الوزارات والدوائر الحكومية ثم إنشاء وزارة شؤون المرأة في آذار ٢٠٠٣، كوزارة سياساتية من أجل النهوض بأوضاع المرأة الفلسطينية وتفعيل دورها. والتي هي بمثابة الية وطنية لدمج النوع الاجتماعي، وطرح استراتيجيات لتعزيز وضع المرأة من منظور النوع الاجتماعي يعكس التوجه الرسمي نحو تطوير وضعية المرأة من جهة، ومن جهة ثانية هي فرصة في تعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في مناحي الحياة المختلفة بحيث تاخذ الدور الرقيب على ذلك في الهيئات التنفيذية والتشريعية (عودة، ٢٠١٣). وبغض النظر عن السبب لإستحداث وزارة شؤون المرأة، ينظر اليها بحماس عالي نحوها كأداة لإقرار مزيد من التشريعات والقوانين لصالح النساء، ومكان لوجود خطة وطنية للنهوض بوضعية النساء ودمجهن في عملية البناء وصنع القرار (ابو دحو، ٢٠٠٤). اذا وجود وزارة المرأة وفق الاهداف التي انشأت من اجلها هي فرصة يتطلب منها اعطاء مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية اهتماما عاليا.

وبمراجعة خطط وزارة المرأة الفلسطينية منذ نشأتها تبين ان محور تعزيز مشاركة المرأة السياسية حاضرا بغض النظر على الآثار والنتائج المتحققة. فعندما انطلقت وزارة المرأة في تخطيطها استندت الى القانون الاساسي ووثيقة الاستقلال والاتفاقيات الدولية والاقليمية بما فيها اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة، ومنهاج عمل بيجين ١٩٩٥ ولاحقا وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية (٢٠٠٨)، كذلك قرار مجلس الامن ١٣٢٥، وكان محور دمج النوع الاجتماعي وتعزيز مشاركة المرأة السياسية ووصولها الى مواقع صنع القرار حاضرا في غالبية استراتيجياتها (جاد، ٢٠١١). انطلقت رؤية استراتيجية عام ٢٠٠٤ وهي الخطة الاولى لها وفق الاتي «تحقيق بناء وتتمية الوطن الفلسطيني الديمقراطي وترسيخ مجتمع مدني فاعل تحكمه القيم الوطنية والحضارية والانسانية» وارتكزت محاور عمل الخطة في تعزيز الدمج للنوع الاجتماعي وحقوق الانسان في سياسات وبرامج الوزارات والقوانين والتشريعات، اما خطة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ فقد كان الهدف الثالث فيها تعزيز مشاركة المرأة السياسية والوصول الى مواقع القرار في الهيئات المختلفة ومنها التشريعي والمجالس المحلية، وبعد الانقسام ووجود حكومتين احدهما في الضفة والاخرى في غزة عملت وزارة المرأة في الضفة

على اعداد استراتيجية للاعوام ٢٠٠٨-٢٠١٠ وركزت في هذه الاستراتيجية على محاربة العنف ضد النساء وافردت لها استراتيجية عمل خاصة بمشاركة واسعة قطاعية رسمية واهلية وهي خطة ٢٠١١-٢٠١٥ وشملت هذه الخطة بند قرار ١٣٢٥^١ ضمن محور استخدام الاليات القانونية الدولية لتقديم شكاوي من النساء المعنفات في فلسطين ضد الاحتلال وتحديد المحكمة الجنائية وتفعيل دور الحكومة لقرار مجلس الامن ١٣٢٥ في ما يخص مشاركة المرأة في صنع السلام وحل النزاعات ولكن لم توضع اليات عملية لتحقيق ذلك (مصدر سابق، ٢٠١١: ١٢).

اما الاستراتيجية العبر قطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين للاعوام ٢٠١١-٢٠١٣ والتي تمت بدعم من هيئة الامم المتحدة للمرأة وبشراكة واسعة من قبل قطاعات رسمية واهلية ومنظمات نسوية تناولت عدة محاور استراتيجية حيث تميزت باعادة الاعتبار لبعض القضايا الوطنية مثل الانتفات لقضايا المواطنة والاقامة للنساء المقدسيات وذلك عبر فضح العنصرية والتمييز الذي يحصل في محاكم المحتل وفضح طبيعة القانون العسكري الاسرائيلي وفضح انتهاكات قوات الاحتلال والمستوطنين ضد سكان القدس. وملاحقة المجرمين الاسرائيلين مرتكبي الانتهاكات ضد الفلسطينيين/ات وحماية المرأة المقدسية وتوعيتها القانونية، وتناولت الاستراتيجية الاسيرات واهمية رفع شانهن عبر توثيق تجربتهن وتقديم قضية المرأة الاسيرة كقضية وطنية سياسية، وتقديم الدعم النفسي للاسيرات الفلسطينيات، وإشراك المرأة الاسيرة في كافة القرارات والتشكيلات على مستوى الوطن، وفي صنع القرار السياسي محلياً ودولياً. ومن المحاور الهامة تعزيز دور المرأة من المشاركة السياسية الفاعلة وصنع القرار عبر تعديل قانون الاحزاب السياسية وقانون النقابات المهنية والعمالية وقانون الجمعيات من منظور النوع الاجتماعي، واختيار نظام انتخابي سهل ويدعم وصول النساء المرشحات إلى المواقع القيادية، وتسهيل مشاركة الفتيات الجامعيات في مجالس الطلبة، وصياغة وإعداد وتنفيذ استراتيجية إعلامية لمواجهة الموروث الثقافي والاجتماعي تجاه قضايا المرأة وادوارها في المجتمع، و تعديل المناهج المدرسية لتعكس دور وأهمية مشاركة المرأة في المجال السياسي، وبرامج تدريبية للنساء لزيادة إمكانياتهن وقدراتهن (وزارة المرأة، ٢٠١١). وقد سعت الاستراتيجية الى الالتفات الى ماسسة النوع الاجتماعي في القطاع الحكومي وتفعيل قرار مجلس الوزراء بشأن وحدات النوع الاجتماعي وتطوير قدرات العاملين/ات فيها (وزارة المرأة، ٢٠١١).

بغض النظر عن تطبيقات هذه الخطة الاستراتيجية الا انها تعبر في عدة محاور لها الالتزام الرسمي بضرورة تعزيز مشاركة المرأة السياسية وتفعيل ادوات ذلك والالتفات الى القضايا الوطنية مما يعني تطبيق هذه الخطة يعني فرصة في تقدم وضع النساء في مجال المشاركة السياسية.

وبالعودة الى قرار مجلس الامن ١٣٢٥ وبعد مصادقة مجلس الوزراء عليه بقرار ١٤/٢٠/٥١ م/د.س.ف لعام ٢٠١٢ للعمل على تطبيقه تم تشكيل ائتلاف وطني ترأسه وزارة شؤون المرأة ويضم بعضيته الوزارات الفلسطينية ذات العلاقة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والعديد من المؤسسات النسوية والمجتمع المدني، ومؤخراً وفي بداية شهر ٨/٢٠١٤ اصدرت وزارة شؤون المرأة الفلسطينية اطار استراتيجي وطني وبمثابة خطة لتفعيل العمل بقرار ١٣٢٥ وهي مسودة قيد التداول (وزارة المرأة، ٢٠١٤). وبالتالي الاطار الاستراتيجي الذي تم اعداده يعطي فرصه نحو تعزيز مشاركة المرأة السياسية في قضايا الوطن الحيوية.

يتم النقاش في الادبيات المختلفة حول مشاركة المرأة السياسية ولتعزيز دورها الامر يعتمد على مقومات اساسية وهي توفر الارادة السياسية المقتنعة باهمية دور المرأة السياسي ووصولها الى مواقع تؤثر في السياسات واهمية مشاركتها باتخاذ القرارات، والمقوم الاخر وجود حراك مجتمعي عالي محشد وواعي تجاه اهمية دور المرأة في الحياة السياسية والعامه كحق يتم ممارسته على اساس المواطنة وهذا يتطلب جسم او حركة نسوية قوية متحدة في رؤيتها ورسائلها واولوياتها، واخيراً بالضرورة توفر الدعم الكافي لهذه الجهود. اعتبرت اغلبية الشخصيات الناشطة سياسياً التي تم مقابلتها ان وجود الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والاطر النسوية والاحزاب السياسية والمنظمات الاهلية النسوية والتي تشكل مكونات الحركة النسوية هي مقومات وروافع لتنمية وتعزيز مشاركة المرأة السياسية اذا طورت من دورها واليات عملها وامتلكت رؤية موحدة نحو هذا الامر^١.

قرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الامن عام ٢٠٠٠ والذي يدعو في بنوده الثمانية عشر الدول الاعضاء الى تمكين نساء العالم خاصة اللواتي يعشن في مناطق الصراع المسلح والى مشاركتهن في لعب دور مهم في منع الصراعات الدولية المسلحة والمحلية ايضا ودراسة اثر الصراعات المسلحة على النساء وعلى حمايتهن وتشديد العقوبة على المسئولين عن الابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب بما فيها ما يتعرض له النساء والفتيات من عنف جنسي وغيره من اشكال العنف(نزال، ٢٠٠٨)

ان التحسن على مستويات تعليم المرأة وانخراطهن بسوق العمل ووجود الشابات الجامعيات كل هذه عوامل مساعدة لتحسين مستويات مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية يتطلب الاستثمار في هذا البعد وتحديدا الاستثمار في جذب الشابات الى المشاركة السياسية وفق ما اشارت نهلة قورة ونهاية محمد في المقابلات التي تمت معهن¹¹ وبالضرورة بمكان ان تعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامية عبر استراتيجيات وطنية تعمل على خلق فرص عمل للمرأة واتاحة توظيفها في مواقع قيادية بنسب اعلى وفق حنا عميرة (٢٠١٤/٨/٢٠). وللدول المانحة كما اسلفنا سابقا دورا في الضغط على الحكومة وفي تعزيز مشاركة المرأة وادماج النوع الاجتماعي وتوفير الدعم المالي لذلك وقد اكدت على ذلك امينة حزب فدا الديمقراطي زهيرة كمال (٢٠١٤/٨/٢٠) حيث بينت ان «النساء موجودات على جدول الدول المانحة»، في حين ان نهاية محمد (٢٠١٤/٨/١٢) بينت انه بالضرورة استغلال التوجه الدولي مثل هيئة الامم المتحدة التي تصر على «انه كل وفد يمثل دولة يجب ان يكون فيه نساء وهذا دافع قوي. واعتبر بعض ممن تم مقابلته ان ضعف مشاركة المرأة يعود الى عوامل ذاتية مصدرها جهلها باهمية دورها المجتمعي والسياسي وحقوقها وعدم ثققتها بقدراتها وبالرغم انها معوقات الى انها قابلة لان تكون فرصا للحد منها عبر تعزيز مشاركتها وتوعيتها واطلاق مبادرات نسائية لهن في مجتمعاتهن ودعمهن في الانتخابات وفي ممارسة حقوقهن السياسية والمجتمعية عبر تعزيز العلاقة القاعدية والشعبية من قبل الاطر والمؤسسات النسائية والاحزاب السياسية.

١١ نهلة قورة تم مقابلتها بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٣. ونهاية محمد تم مقابلتها في ٢٠١٤/٨/١٢

خلاصة عامة

ان وضع المرأة الفلسطينية من حيث المشاركة السياسية يبدو بصورة متباينه ولكن بالمقارنة مع اماكن اخرى من العالم وفي المنطقة العربية فقد حققت مستويات عالية من المشاركة والتمثيل النسبي السياسي الرسمي اعلى من نظيراتها في الدول العربية، وحققت الحركة النسوية الفلسطينية بعض النجاحات الملحوظة على المستوى السياسي والقانوني، وبالرغم من ذلك ما زالت العقبات القانونية والاجتماعية الثقافية والاقتصادية والاحتلال يقف امام فاعلية مشاركتها بالرغم من نضالها السياسي وضد الاحتلال المشهود لها. وبالمقابل تبين ان هناك فرصا قابل البناء عليها لتعزيز مشاركة المرأة السياسية ومنها: وجود لحركة نسوية واتحاد عام للمرأة الفلسطينية واطر ومؤسسات نسوية وحركات نشطة لمؤسسات حقوق الانسان وائتلافات خاصة بتعديل القوانين او قضايا حيوية مؤثرة بحياة النساء، وبعض اشكال التمويل الاجنبي ودور المانحين هدفه تحقيق مساواة النوع الاجتماعي والنهوض بواقع المرأة، اضافة الى الاحزاب السياسية رغم النقد الموجه اليها وتراجع دورها تبقى حاضنة هامة للتنشئة السياسية وتعزيز مشاركة المرأة اذا أولت اهتماما للمرأة في ان تتقدم في صفوف حزبها ومنحتها ثقة اكبر. وبشكل عام الجهات الرسمية تبين انها داعمة لتعزيز مشاركة المرأة فهناك انجازات للمرأة قامت بها الحكومة الا انها ما زالت لا تتناسب وحجم النساء في المجتمع الفلسطيني وحجم نضالهن السابق والحالي ضد الاحتلال.

عرض وتحليل البيانات

يشمل هذا القسم من الدراسة عرض وتحليل البيانات الكمية والنوعية للاستثمار والمجموعات البؤرية، بالإضافة الى المقابلات الفردية مع العضوات والمقابلات المعمقة مع ممثلي المؤسسات، الوزارات، الاتحادات والاحزاب. وتم تقسيمها الى اربعة اجزاء: تناول الجزء الاول البيانات الكمية من تحليل اسئلة الاستثمار للتعرف على توجهات المجتمع المحلي (ذكورا واناث) حول توجهاتهم/هن نحو مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية، في حين تناول الجزء الثاني تحليل نقاشات المجموعات البؤرية للتعرف على مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية- المعوقات، الفرص والمبادرات. اما الجزء الثالث فتناول تحليل المقابلات الفردية للعضوات كنموذج مشارك في الحياة السياسية والاجتماعية. واخيرا الجزء الرابع عمل على تحليل المقابلات الشبه منتظمة (المعمقة) للناشطين/ات والسياسيين حول آرائهم/هن لواقع مشاركة المرأة الفلسطينية من موقع اتخاذ وصناعة القرار.

الجزء الاول: توجهات التجمعات المحلية نحو مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية - تحليل الاستثمار (بيانات كمية)

اشتملت عينة الدراسة على الحدود الجغرافية لتجمعات في محافظة رام الله والبيرة ومحافظة جنين واختيرت عشرة تجمعات وهي: اليامون، كفر راعي، فحمة، سيلة الحارثية، برقين وكلها ضمن محافظة جنين. اما محافظة رام الله فشملت كل من: صفا، بيت عور التحتا، خريثا بني حارث، بيت سيرا، خريثا المصباح. التجمعات تم اختيارها قصديا من قبل اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي. تم جمع الاستثمارات من اعضاء المجتمع المحلي ذكورا واناث بعد مقابلتهم من قبل الباحثات الميدانيات حيث بلغ عدد الاستثمارات ٣٠٠ استثمارا وتم اختيار العينة من كل تجمع عشوائيا وبطريقة احصائية لتشمل الذكور والاناث وفق حجم السكان لكل تجمع. وكانت نسبة ارتجاع الاستثمارات ٩٨٪. يتناول هذا القسم تحليل البيانات والتي قسمت الى ثمانية محاور تناولت تحليلا لمستوى مشاركة اعضاء المجتمع المحلي في الحياة السياسية والعامية والفرص المتاحة لتعزيز مشاركة المرأة، موقف وتوجهات اعضاء المجتمع من مشاركة المرأة السياسية والعامية، ومستوى مشاركة المرأة السياسية والعامية في مجتمعهم، دور الهيئات الرسمية والاهلية في تعزيز مشاركة المرأة، والمعوقات التي تواجهها المرأة في تجمعاتهم للمشاركة، والمبادرات المقترحة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامية.

(انظر الى الملحق رقم ١ - المتعلقة بالاستثمار وخصائص العينة).

أ. مستوى مشاركة اعضاء المجتمع المحلي في الحياة السياسية والعامية:

بحكم ان المشاركة في الحياة السياسية والعامية المجتمعية هي ترجمة لمدى الوعي المجتمعي لاهمية هذا المكون في فعالية الافراد تجاه قضايا الوطن والمجتمع واستحقاق ديمقراطي وشكل من تعزيز حقوق المواطنة، وطبيعة المشاركة السياسية تاخذ اشكالا ومستويات مختلفة مثل الانخراط بالاحزاب السياسية، وعند سؤال عينة الدراسة عن انتمائهم السياسي تبين:

- ان ٤٤٪ لديهم انتماء سياسي و ٥٦٪ لا يوجد لديهم انتماء سياسي، وهناك فروق وفق الجنس حيث شكلت نسبة الرجال ٥٥,٣٪ من لديهم انتماء سياسي في حين ان الاناث وصلت نسبتهن الى ٣٢,٧٪. ووفق متغير المراحل العمرية فتقاربت نسبة الانتماء للحزب السياسي ما بين الفئات العمرية فكانت اعلاها عند الفئة العمرية ١٨-٢٨ عام ووصلت الى ٤٨,٢٪ وتلتها الفئة العمرية من ٤٠-٤٩ بنسبة ٤٧,٥٪، واطلها ٣٧٪ عند الفئة العمرية ٢٩-٣٩ عام.
- اما مستوى التعليم فكان له تاثيره فكلما زاد مستوى التعليم زاد الانتماء السياسي، وكانت اعلاها عند حملة البكالوريوس بنسبة ٥٣٪ والماجستير ٥٠٪ واطلها حملة التوجيهي فاقل فوصلت النسبة الى ٣٦,٢٪.
- ووفق متغير الموقع (المحافظة) تبين ان لتجمعات جنين نسبة الانتماء السياسي اعلى من تجمعات محافظة رام الله فكانت ٤٧,٢٪ و ٤٠,٣٪ على التوالي.
- اما وفق الاستفادة من برنامج اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي فتبين ٥٤,٥٪ منهم لديهم انتماء سياسي ومن غير المستفيدين/ات من البرنامج ولكن لديه انتماء سياسي وصلت النسبة الى ٢٩,٥٪، اما ممن لا يعرفون عن البرنامج نهائيا فوصل من لديهم انتماء سياسي الى ١٥,٩٪.

جدول ٩: نسبة توزيع العينة وفق متغير الانتماء السياسي ومتغير الجنس والمحافظة

الانتماء السياسي	النسبة/الكلية	نسبة الذكور	نسبة الاناث	محافظة جنين	محافظة رام الله
نعم	%٤٤,٠	%٥٥,٣	%٣٢,٧	%٤٧,٢	%٤٠,٣
لا	%٦,٠	%٤٤,٧	%٦٧,٣	%٥٢,٨	%٥٩,٧
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

اما شكل الانتماء للحزب السياسي افاد ما نسبته %٣٦,٥ انهم اعضاء /عضوات، وكان %٤٤,١ اعضاء مؤازرين/ت او مؤيدين/ات، بينما %١٩,٧ اشاروا غير ذلك. وارتفعت نسبة الذكور عن الاناث في عضويتهم للحزب فكانت %٤٠,٨ و%٢٨,٣ على التوالي. بينما ارتفعت نسبة الاناث عن الذكور الذين هم اعضاء مؤازرين/ات فكانت %٥٤,٣ و%٣٨,٣ على التوالي.

جدول رقم ١٠: نسبة توزيع العينة وفق شكل الانتماء السياسي وفق متغير الجنس والمحافظة

صفتك في الحزب	% النسبة	الذكور	الاناث	محافظة جنين	محافظة رام الله
عضوة	%٣٦,٢	%٤٠,٧	%٢٨,٣	%٤٢,٥	%٢٧,٨
عضو مؤيد/مؤازر	%٤٤,١	%٣٨,٣	%٥٤,٣	%٤٩,٣	%٣٧,٠
غير ذلك	%١٩,٧	%٢١,٠	%١٧,٤	%٨,٢	%٣٥,٢
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

ووفق متغير مستوى التعليم تبين سابقا ان الاكثر تعليما لديهم انتماء لحزب سياسي وعند السؤال عن نوعية الانتماء تبين انه كلما زاد مستوى التعليم بكالوريوس واعلى تكون عضويتهم مؤيدة او مؤازرة للحزب السياسي، ومن اللافت للنظر ان حملة الماجستير بنسبة %١٠٠ فقط هم مؤيدين او مؤازرين، في حين من هم اقل تعليما (حملة الدبلوم) شكلوا اعلى نسبة كاعضاء %٤٥. ان النتائج اعلاه تبين انه يوجد اهتمام بالمشاركة السياسية وتحديدًا مع الاحزاب السياسية سواء بالانتماء الفاعل او المؤازرة والتأييد، والنتائج بينت ان هناك فروقا جندرية فتزيد مشاركة الرجال عن الاناث وتحديدًا بالعضوية هذا يعكس ان العمل السياسي الحزبي ما زال مجالًا للرجال مع ان النساء دخلت هذا المجال منذ تاريخ بروز الفصائل الا ان عضويتها تاريخيا وليومنا ما زالت محدودة وما يدل على ذلك ارتفاع نسبة ان تكون مؤيدة او مؤازرة للحزب وتقل نسبتها كعضوة فاعلة. ورغم ان الانتماء للحزب يرتفع بارتفاع مستوى التعليم الا انه في ذات الوقت تكون نسبة الارتفاع بان يكونوا مؤيدين/ات وليسوا اعضاء فاعلين. ومن اشكال المشاركة السياسية والعامّة الانتساب والتطوع لهيئات المجتمع المدني من مؤسسات اهلية وقاعدية والاتحادات والنقابات وغيرها والتي تدخل ضمن السياسة الغير رسمية، وبناء عليه تبين ان %٤٧ من المستجيبين/ت هم متطوعون/ات في مؤسسات المجتمع المدني و%٥٣ اجابوا بلا حيث الفروقات طفيفة جدا وفق متغير الجنس ممن يتطوعون، وكانت النسبة الاعلى لمن يتطوع وفق المرحلة العمرية ٤٠-٤٩ حيث وصلت الى %٥٩ تلتها الفئة العمرية من ١٨-٢٩ وشكلت ما نسبته %٤٧,٣. اما وفق المحافظة فالمستجيبون/ات من محافظة جنين ارتفعت نسبة التطوع لديهم عن محافظة رام الله فكانت %٤٩,١ و%٤٤,٦ على التوالي.

جدول رقم ١١: نسبة توزيع العينة للتطوع في مؤسسات المجتمع المدني وفق متغير الجنس والمحافظة

التطوع	النسبة %	ذكور	اناث	م. جنين	م. رام الله
نعم	%٤٧,٠	%٤٧,٣	%٤٦,٧	%٤٩,١	%٤٤,٦
لا	%٥٣,٠	%٥٢,٧	%٥٣,٣	%٥٠,٩	%٥٥,٤
المجموع	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

جدول رقم ١٢: نسبة التطوع وفق متغير تصنيف المؤسسة، الجنس، المحافظة

المؤسسة التي يتم التطوع بها	النسبة %	ذكور	اناث	م. جنين	م. رام الله
مؤسسة قاعدية	%٢٩,١	%١٦,٧	%١٠,٧	%٢٣,٠	%٢,٩
مؤسسة نسوية	%٤٥,٤	%٦,٧	%٣٦,٠	%٢٣,٠	%١٩,٤
نادي ثقافي رياضي	%٢٧,٧	%٢١,٣	%٤,٧	%١٤,٣	%١١,٥
مجلس طلبة	%١٦,٣	%٦,٠	%٩,٣	%٧,٥	%٧,٩
نقابة مهنية او عمالية	%٢٢,٠	%١٦,٠	%٤,٧	%١٤,٣	%٥,٨
اتحاد وتعاونية	%١٧,٠	%١٠,٧	%٥,٣	%١٢,٤	%٢,٩
غير ذلك حدد/ي	%١٠,٦	%٥,٣	%٤,٧	%٣,٧	%٦,٥

جدول ١٣ : اسباب عدم التطوع وفق متغير الجنس

اسباب عدم التطوع	النسبة %	ذكور	اثاث
لا يوجد مؤسسات في التجمع	١٠,٧ %	٣,٣ %	٨,٠ %
ليس لدي اهتمام	٤٣,٤ %	٣١,٣ %	١٤,٧ %
لدي انشغالات ولا يوجد وقت	٥٠,٣ %	٢٧,٣ %	٢٦,٠ %
الالتزامات العائلية	٢٥,٨ %	٦,٧ %	٢٠,٧ %
التطوع غير مجدي ماليا	١٠,٧ %	٨,٧ %	٢,٧ %
لا استطيع ان اوفق بين واجبات المنزل والعمل التطوعي	٨,٨ %	٣,٣ %	٦,٠ %
الثقافة المجتمعية تحد من مشاركتي	٥,٧ %	٢,٧ %	٣,٣ %
الاب, او الاخ, او الزوج او غيرهم	٢,٥ %	٠ %	٢,٧ %
غير ذلك حدد/ي :	٦ %	٧ %	٠ %

ان اكثر من نصف العينة بقليل لا يتطوعوا وتعود الاسباب وفق اجابات المستجيبين والمستجيبات ان ٥٠,٣ % لديهم انشغالات ولا يوجد وقت (اي نصفهم)، ويأتي السبب الثاني الى قلة الاهتمام بنسبة ٤٣,٣ %، يليها الالتزامات العائلية بنسبة ٢٥,٨ %، وكانت الثقافة المجتمعية وقيود العائلة تحديدا من قبل رجالها اخذت اقل نسب ٥,٧ % و ٢,٥ % على التوالي. وكان هناك فروقا وفق الجنس حيث كانت الاسباب الرئيسية بالنسبة للرجال هو عدم وجود الاهتمام وكذلك بسبب الانشغالات ولا يوجد وقت، اما النساء فكانت الاسباب الرئيسية الانشغال والالتزامات العائلية وبنسبة اقل لا يوجد اهتمام. ومن اللافت للنظر ان عامل الثقافة المجتمعية بالنسبة للرجال والنساء لم يكن سببا رئيسيا بارزا حيث وصل الى ٣,٣ % لدى النساء و ٢,٧ % للرجال. ان وهذا يدل ان هناك قبول للتطوع في هيئات العمل الاهلي على مستوى التجمعات وهذا عكس المتوقع وفق ما اوردهت الادبيات ان الثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد تحد من مشاركة المرأة العامة والسياسية.

كذلك لم يوجد فروقات في اسباب المستجيبين/ات وفق المحافظتين وان كان هناك فرقا في عدم وجود مؤسسات في التجمع، فقد اشارت اليه تجمعات رام الله والبيرة بنسبة ١٠,١ % بينما جنين ٩,٩ %، اما وفق متغير التعليم ومستواه فكلما قل مستوى التعليم كانت اسبابهم مرتبطة بعدم الاهتمام وقلة الوقت والانشغالات يليها الالتزامات العائلية وهذا الاسباب كانت اقل لدى حملة الدبلوم فاعلى.

ووفق الفئة العمرية تبين ان كلما زادت المرحلة العمرية اسبابهم ترجح الى الانشغال والالتزامات العائلية وعدم الاهتمام، بينما تقل هذه الاسباب لدى الفئات العمرية الشابة (١٨-٢٩) لتتوزع على الاسباب الاخرى مثل العمل الطوعي غير مجدي، لا يوجد مؤسسات. وكانت الثقافة المجتمعية والقيود من افراد العائلة (الرجال) هي الاعلى من بقية المراحل الاخرى فوصلت الى ٩ % . وهذا يبين ان القيود المجتمعية والثقافية تكون اشد وفق العمر وخاصة مرحلة الشباب وتحديد الاناث التي ترتبط ثقافة المشاركة العامة بالاختلاط والتنقل والحركة الغير محبذة وتخوف الاهل على بناتهم من الايذاء والتحرش.

ب. الموقف والتوجهات من مشاركة المرأة السياسية والعامة:

حول موضوع مشاركة المرأة السياسية والتي تاخذ طابع المشاركة الرسمية في الانتخابات والمجالس التشريعية، والمحلية والوظائف القيادية الرسمية في الحكومة، واخرى الغير رسمية المرتبطة بالمجتمع المدني من احزاب ونقابات واتحادات ومؤسسات اهلية بكافة انواعها. لقد حظيت المرأة بتأييد تام بنسبة ٣٦,٥ % (ثلث العينة) ومؤيد بنسبة ٥٣,٧ % (اكثر من النصف) اما المعارضين/ات والمعارضين/ات تماما كانت نسبتهم ١٠ %، اما وفق الجنس فكان حماس النساء للتأييد التام اعلى من الرجال وكذلك نسبة من عارضن مشاركة المرأة السياسية فكانت ٤ % مقابل ١٤ % للرجال، ولم تعارض تماما اي امراة بينما ٢ % من الرجال كانوا معارضين تماما. ان النتائج تبين ان قبول مشاركة النساء في الحياة السياسية الرسمية عاليا لدى التجمعات قيد الدراسة وقد تكون لتجارب وجود النساء في المجالس المحلية والتشريعية ان عملت على تغيير في النظرة المجتمعية نحو وجود النساء في مثل هذه المواقع والتي اشارت الادبيات انها حيز مهيم عليه من قبل الرجال ومقبول مجتمعيًا للرجال وهم الاقدر عليه وخاصة انها مرتبطة بالقيادة ونجد تاثيرات الثقافة بين صفوف المعارضين سواء الرجال او النساء وان كانت نسبتهم ضئيلة.

ومن اللافت للنظر ان نسبة المؤيدين/ات لمشاركة المرأة السياسية الرسمية كانت اعلى عند الفئة العمرية ٥٠-٥٩ ، وكانت الاقل في التأييد عند الفئة العمرية ٣٠-٣٩ ، والامر الاخر ان نسبة المعارضين تماما كانت بين الفئة الشابة ١٨-٢٩ بنسبة ٩٪ وبين من هم اعمارهم ٦٠ عام فاكثر بنسبة ١١٪ . نرى ان الجيل الشاب يكون معارض لمشاركة المرأة السياسية امر جدير بالانتباه والتوقف عنده والذي يحتاج الى تعزيز التوعية بحقوق المواطنة والمشاركة على قدم المساواة دون تمييز، اما الجيل المتقدم بالسن قد تكون نتيجة طبيعية لترسبات ثقافية يحملونها معهم . ووفق المحافظة تبين ان تجمعات محافظة جنين لديهم موقف متقدم عن تجمعات محافظة رام الله حيث نسبة المعارضين تماما هي في تجمعات رام الله والتي غاب هذا الخيار في محافظة جنين .

وقد وجدت علاقة بين متغير مستوى التعليم وبين الموقف من المشاركة السياسية الرسمية للمرأة فكلما زاد مستوى التعليم زادت نسبة التأييد لذلك وخاصة من حملة البكالوريوس والماجستير، فحملة الماجستير ايدوا تماما مشاركة المرأة السياسية بنسبة ١٠٠٪، اما معارضة مشاركة المرأة فكانت بين من هم من حملة الدبلوم والتوجيهي فاقل، وكان المعارضين تماما فقط ضمن من هم حملة التوجيهي فاقل وان كانت النسبة متدنية وصلت الى ٤ ، ١٪ .

وبينت نتائج تحليل البيانات ان من لديهم انتماء لحزب سياسي يؤيدون مشاركة المرأة بنسبة اعلى (والفارق بسيط وصل ٥٪) ممن لا ينتمون لحزب فكانت النسبة ٩٣ ، ٢٪ و ٨٧ ، ٣٪ على التوالي. الا ان نسبة المعارضة والمعارضة التامة كانت اعلى لمن هم منتمون لحزب سياسي من الغير منتمين وان كان الفارق ما يقارب ٢٪. ان النتائج تبين ان الانتماء السياسي لا يشكل تأثيرا عاليا حول موقفهم من حق المرأة في المشاركة السياسية الرسمية وهذا يبين وضعية وموقف التربية الحزبية من المرأة التي تمرر الى اعضائها، فعمليا المنتمي والغير منتمي سياسيا تتقارب مواقفهم من مشاركة المرأة في السياسة الرسمية مما يعني دور التغيير الثقافي المنشود نحو مشاركة المرأة السياسية لا تاخذ الاحزاب السياسية دورا جادا تجاهه، وهذا جاء بتوافق مع العديد من الادبيات التي بينت ان الاحزاب مهيمن عليها من الرجال والمرأة عضو احتياط وما زالت نسبتها في المواقع القيادية والعليا في الاحزاب متدنية .

جدول رقم ١٤ : الموقف من مشاركة المرأة في الحياة السياسية الرسمية وفق الجنس والمحافظة

الموقف	النسبة %	ذكور	اناث	م.جنين	م.رام الله
مؤيدة/ة جدا	٣٦,٣%	٢٨,٧%	٤٤,٠%	٤٤,٠%	٢٥,٢%
مؤيدة/ة	٥٣,٧%	٥٥,٣%	٥٢,٠%	٤٦,٠%	٦٢,٦%
معارض/ة	٩,٠%	١٤,٠%	٤,٠%	٨,١%	١٠,١%
معارض/ة جدا	١,٠%	٢,٠%	٠%	٠%	٢,٢%
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

اما الموقف من المشاركة السياسية الغير رسمية (الاحزاب، مؤسسات المجتمع المدني، الاتحادات، نقابات، مجالس طلبة..) تبين ان ٨٨٪ من العينة بين مؤيدة/ة تماما ومؤيدة/ة ووصلت نسبة المعارض/ة والمعارض/ة تماما ١٢٪. ووفق الجنس فقد كانت نسبة التأييد والتأييد التام بين النساء اعلى من الرجال حيث وصلت الى ٩٥٪ و ٨٢ ، ٦٪ على التوالي، وكانت نسبة المعارضة والمعارضة التامة ١٢٪ ، وكانت اعلى بين الذكور لتصل الى ١٧ ، ٣٪ بينما النساء عارضن بنسبة ٦ ، ٧٪. ومن الملاحظ ان نسبة التأييد للمشاركة السياسية الغير رسمية لاقت تاييدا اقل من المشاركة الرسمية ، وايضا معارضة اعلى رغم ان الفروق ليست عالية الا انها موجودة . وكانت الفروقات جلية بين تجمعات محافظة جنين ومحافظة رام الله، فجنين لديها نسبة تايد اعلى ونسبة معارضة اقل وفق الجدول ادناه .

وبالنسبة للتعليم انطبق الامر كما الموقف من المشاركة الرسمية كلما زاد التعليم كلما زادت نسبة التأييد وقلت المعارضة، اما وفق الفئة العمرية فكانت الفئة العمرية من فكانت الفئة الشابة والمتقدمة بالعمر نسبها بالتأييد اقل والمعارضة اعلى (٢٨٪ للفئة الشابة ، و٣٣٪ من هم فوق ال ٦٠ عام) عن الفئات التي هي في الاربعينات والخمسينات(نسبة المعارضة ١١٪).

اما من لديهم انتماء سياسي وصلت نسبة التأييد والتأييد التام بينهم الى ٩٠ ، ٢٪، والمعارضة بما فيها المعارضة التامة ١٧ ، ١٪، بينما كان راي من ليس لديهم انتماء سياسي مؤيدين/ات تماما ومؤيدين/ات بنسبة ٨٦ ، ٢٪ ونسبة المعارضة

١٨,١٪. وايضا الفروقات هي ليست شاسعة مما يضع علامة استفهام مرة اخرى على ادوار الاحزاب الساسية تجاه المرأة ودورها في المشاركة بالحياة السياسية الغير رسمية والتي تشمل الاحزاب السياسية وقدرتها على الاستقطاب لمن هم في الجيل الشاب الذي ترتفع عنده نسبة معارضة مشاركة المرأة السياسية سواء الرسمية او الغير رسمية.

جدول رقم ١٥: توزيع العينة وفق الموقف من مشاركة المرأة في الحياة السياسية غير الرسمية والجنس والمحافظة

الموقف	النسبة %	ذكور	اناث	م. جنين	م. رام الله
مؤيدة جدا	٢٨,٠٪	١٩,٣٪	٣٦,٧٪	٣٦,٠٪	١٨,٧٪
مؤيدة	٦٠,٠٪	٦٣,٣٪	٥٦,٧٪	٥٤,٧٪	٦٦,٢٪
معارض / ة	١١,٣٪	١٦,٠٪	٦,٧٪	٨,٧٪	١٤,٤٪
معارض/ة جدا	٧٪	١,٣٪	٠٪	٦٪	٧٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪

ج. اهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامه:

ضمن هذا المحور وللتعرف على اهمية المشاركة السياسية والعامه من وجهة نظر عينة الدراسة والى اي مدى يرونها بمنظور حقوق المواطنة وحق المشاركة والتعبير عن ديمقراطية الحكم وعدم التمييز بين مواطنيه على اي اساس بما فيه الجنس كانت النتائج وفق الاتي:

- لقد اخذ اعتبار ان المشاركة السياسية للمرأة كحق من حقوق المواطنة التاييد الاعلى فوصلت النسبة الى ٥٥,٧٪، تلاها ان المشاركة تعزز مبدأ المساواة وعدم التمييز بنسبة ٣٩,٧٪، و٣٥٪ اعتبروا ان مشاركة المرأة تساهم في ايصال صوت وراي المرأة في القضايا السياسية والمجتمعية.
- وقد كان هناك تباين في وجهات النظر ما بين الرجال والنساء فقد كانت نسبة الرجال باعتبار المشاركة السياسية والعامه انها حق من حقوق المواطنة اعلى من نسبة النساء، في حين اعتبرت النساء انه يحقق المساواة وعدم التمييز بنسبة اعلى من الرجال، وكذلك في ايصال صوت النساء ورايهن في القضايا السياسية والمجتمعية، فيما عدى ذلك من اعتبارات سجل الرجال نسب اعلى من النساء وفق الجدول ادناه (رقم ١٦).
- اما متغير مستوى التعليم فكلما ارتفع مستوى التعليم كانت بالنسبة اليهم مشاركة المرأة السياسية حق من حقوق المواطنة وخاصة لدى حملة الماجستير فقد وصلت الى نسبة ١٠٠٪، اما المستويات الاخرى من التعليم (بكالوريوس واكل) فكانت ما بين ٥٠٪-٥٨٪، كذلك الامر بالنسبة للاعتبارات الاخرى. اما وفق العمر فكلما ارتفع العمر كانت نسبة من اعتبر مشاركة المرأة حق من حقوق المواطنة اعلى، ومن اللافت للنظر ان اقل الاعترافات والتي دونت نسب مختلفة بغض النظر عن العمر او الجنس او التعليم اعتبار ان مشاركة المرأة السياسية يعبر عن ديمقراطية الحكم، باستثناء حملة الماجستير فنسبة ٥٠٪ اشاروا انه يعبر عن ديمقراطية الحكم.
- اما وفق تجمعات المحافظات فكانت الاعترافات المطروحه حول مشاركة المرأة اخذت نسبا اعلى في محافظة جنين عن رام الله في كافة البنود وبفروقات نسبيا عالية لصالح تجمعات محافظة جنين. ومن لديهم انتماء سياسي ايضا ارتفعت نسبة اجاباتهم لكل الاعترافات عن من ليس لديهم انتماء سياسي.

ونخلص الى انه بشكل عام يعتقد المستجيبون /ات ان مشاركة المرأة السياسية والعامه هي حق من حقوق المواطنة وهذا جاء بتوافق مع اغلبية الادبيات التي طرحت مثل دراسة (اسماعيل، ٢٠٠٧) القطب (٢٠١٢)، مع ان بنية الاعترافات هي جزء من حقوق المواطنة الا انها تباينت النسبة وكان للتعليم ومستواه تأثيرا في ادراك المفاهيم. وهناك تدني في ربط مشاركة المرأة كتعبير عن ديمقراطية الحكم مع انه مؤشر من مجموع مؤشرات الا ان الادراك له بشكل عام متدني باستثناء من هم حملة الماجستير (حيث ان عددهم قليل في اطار العينة) مما يستوجب تعزيز مشاركة المرأة ورفع الوعي باهمية مشاركتها من منطلق المبادئ الحقوقية وحقوق المواطنة وربطها بالنظام الديمقراطي الذي كلما كان النظام ديمقراطي منفتح كلما كانت مشاركة اوسع للنساء وحرية افضل وفق ما جاء في دراسة جاد (٢٠١١).

جدول رقم ١٦: توزيع اعتبارات مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة وفق الجنس والمحافظّة

الاعتبارات	% النسبة	ذكور	اناث	م.جنين	م.رام الله
حق من حقوق المواطنة	٥٥,٧%	٦٢,٠%	٤٩,٣%	٦٣,٤%	٤٦,٨%
يعزز مبدأ المساواة وعدم التمييز	٣٩,٧%	٣٤,٧%	٤٤,٧%	٤١,٠%	٣٨,١%
يعبر عن ديمقراطية الحكم	١٣,٣%	١٢,٠%	١٤,٧%	١٨,٠%	٧,٩%
يعطي وجهات نظر متنوعة في القرار	٢٦,٠%	٢٩,٣%	٢٢,٧%	٣٢,٩%	١٨,٠%
يوصل صوت وراي النساء في القضايا السياسية والمجتمعية	٣٥,٠%	٢٧,٣%	٤٢,٧%	٤٤,١%	٢٤,٥%
غير ذلك حدد /ي	١,٧%	٣,٣%	٠%	٠,٦%	٢,٩%

د. مستوى مشاركة المرأة السياسية والعامّة في تجمعات محافظة جنين ومحافظّة رام الله والبيرة:

وحول تقييم عينة الدراسة لمستوى مشاركة المرأة السياسية والعامّة في التجمعات التي يقطنونها. افادت/ت ٧٧٪ انها مقبولة نسبياً، فقط ٦,٧٪ بشكل عالي، والنسبة المتبقية ١٦٪ كانت ما بين غير مقبولة وغير مقبولة بتاتا. وبينت تحليل البيانات ان هناك تقارب ما بين وجهة نظر الرجال والنساء في تقييمهم لمستويات مشاركة المرأة وهناك فروق بسيطة في نسبة رضى النساء عن مستويات المشاركة. ووفق المراحل العمرية تقاربت النسب بين جميع الفئات العمرية في ان المشاركة السياسية للمرأة مقبولة نسبياً وكذلك الامر في انها غير مقبولة. فيما يتعلق بمستوى التعليم فقد تقاربت ايضا النسب عند كافة مستويات التعليم باستثناء من هم حملة الماجستير حيث كانت النسبة الاقل بالنسبة للمستويات التعليمية الاخرى ووصلت الى ٥٠٪ وانطبق الامر باعتبار مشاركة المرأة غير مقبولة بنسبة ٥٠٪. اما وفق المحافظتين فقد تساوت النسب تقريبا حول تقييمهم لمستوى مشاركة المرأة بانه مقبولة نسبياً، وايضا كان تقييم مستوى مشاركة المرأة بانها غير مقبولة في تجمعات محافظة رام الله اعلى عن تجمعات محافظة جنين بفارق ٢٪ فقط.

جدول رقم ١٧: مستوى مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية

مستوى مشاركة المرأة	% النسبة	ذكور	اناث	م.جنين	م.رام الله
مقبول بشكل عالي	٦,٧%	٦,١%	٧,٤%	٨,١%	٥,١%
مقبول نسبياً	٧٧,١%	٧٥,٧%	٧٨,٥%	٧٧,٠%	٧٧,٢%
غير مقبول	١٥,٥%	١٣,٤%	١٣,٤%	١٤,٩%	١٦,٢%
غير مقبول بتاتا	٧%	٧%	٧%	٠%	١,٥%
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

لقد توافقت اراء مجموعة النقاش البؤرية التي تمت في التجمعات مع النتائج المتحصلة حول مستوى مشاركة المرأة السياسية حيث تفاوت وصف مستوى مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في التجمعات الا ان غالبية المشاركين/ات في المجموعات اعتبروا ان مشاركة المرأة ما زالت دون المستوى المطلوب واعتبروا ان مصدر التباين يتعلق بنشاط ودور النساء القياديات في التجمع، مستوى تعليم المرأة، المبادرة الشخصية وروح التطوع والاستفادة من النشاطات وقدرة المؤسسات بانواعها والمهتمة بتعزيز واقناع جمهور النساء باهمية مشاركتهن.

اما عن نوع مشاركتهن السياسية فتم السؤال حول مشاركة النساء وانخرطهن بالاحزاب السياسية، اعتقد ما نسبته ٤٥,٥٪ ان مشاركتهن ضعيفة في الاحزاب بينما اعتبر ٣٤,٣٪ انها متوسطة، و١,٧٪ انهن منخرطات بنسبة عالية، اما ٧,١٪ يعتقدوا انهن لسن منخرطات، في حين ١١,٤٪ لا يوجد لديهم معرفة. ووفق الجنس فاعتبر الرجال ان مشاركة المرأة بنسبة عالية ٠٪ في حين انها متوسطة ٣٢,٤٪ وصرحوا انها ضعيفة بنسبة ٥٠,٧٪، اما النساء فقد تقاربت مع نسبة الرجال ان مشاركة المرأة متوسطة بنسبة ٣٦,٢٪ واعتبرتها ضعيفة بنسبة ٤٠,٣٪، ومشاركة بنسبة عالية وصلت الى ٣,٤٪، ولم تسجل فروق في انهم لا يعرفون فقدت بنسبة ١١٪ تقريبا لكلا الجنسين. اما بالنسبة لتجمعات المحافظتين فتجمعات جنين سجلت نسباً اعلى من تجمعات رام الله من حيث المشاركة سواء بشكل عالي او متوسط او ضعيف، وكانت نسبة الغير منخرطات في الاحزاب اعلى في جنين وكذلك نسبة عدم المعرفة عن النساء اذا منخرطات بالاحزاب ايضا اعلى من تجمعات رام الله. اما من لديهم انتماء سياسي فكانت تقييماتهم للانخرط المرأة في الاحزاب اعلى سواء بنسبة عالية او متوسطة، وقلت نسبة تعبيرهم ان مشاركتها ضعيفة او غير منخرطة. وربما يكون السبب

بحكم انتمائهم فمعرفتهم واطلاعهم على الناشطين والناشطات سياسيا اعلى من غير المنتمين والمنتميات للحزاب السياسية.

جدول رقم ١٨ : مستوى التقييم لمشاركة المرأة في الاحزاب السياسية

انخراط النساء في التجمعات في الاحزاب السياسية	النسبة %	ذكور	اناث	م.جنين	م.رام الله
بنسبة عالية	١,٧%	٠%	٣,٤%	٣,١%	٠%
متوسطة	٣٤,٣%	٣٢,٤%	٣٦,٢%	٣٦,٠%	٣٢,٤%
ضعيفة	٤٥,٥%	٥٠,٧%	٤٠,٣%	٤٥,٣%	٤٥,٦%
غير منخرطات	٧,١%	٥,٤%	٨,٧%	٨,٧%	٥,١%
لا اعرف	١١,٤%	١١,٥%	١١,٤%	٦,٨%	١٦,٩%
المجموع	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

وحول تطوع النساء في الاطر النسوية التي انطلقت من الاحزاب السياسية : تم السؤال حول معرفتهم بوجود هذه الاطر، فاجاب ٤٨% بأنه توجد اطر نسوية، و ١٩,٧% اشاروا بأنه لا يوجد، وثلت العينة افادوا انهم لا يعرفون، وقد كان اعضاء المجتمع المحلي في تجمعات محافظة جنين على معرفة اكثر بوجود الاطر النسوية بنسبة ٥٥,٩% في حين نسبة اعضاء المجتمع المحلي في تجمعات رام الله ٣٨,٨%، كذلك اشار المستجيبون/ات من تجمعات رام الله بانهم لا يعرفون بنسبة ٤٣,٩% وكانت النسبة هي ضعف نسبة تجمعات جنين. ان هذا الامر يفسر باتجاهيين الاول انه حقيقة لا يوجد اطر نسوية في هذه التجمعات، والثاني ضعف الترويج لهذه الاطر ونشاطاتها او قلة نشاطاتها بحيث لا تكون مرئية لجمهور المجتمع المحلي في التجمعات يضاف اليه قلة اهتمام لدى نسبة من العينة المبحوثة بالعمل العام والسياسي. اما اذا النساء تتخرط في هذه الاطر النسوية، عبر ما يقارب نصف المبحوثون/ات ممن اجابوا بأنه توجد اطر نسوية انها تتخرط بشكل فاعل بنسبة ٣,٣%، و ٢٨,٧% بشكل متوسط و ١٦% بشكل ضعيف .

وقد كانت نسبة الاناث بتقييمهم انها تتخرط سواء بشكل فاعل او متوسط اعلى من الذكور، اما بشكل ضعيف فسجل الرجال نسبة اعلى من الاناث وهي ٣٦,٣% و ٢٩,٧% على التوالي. وبينت النتائج ان من هم منتمون سياسيا لديهم معرفة عن وجود اطر نسوية بنسبة اعلى وصلت ٦٢% ممن ليس لديهم انتماء سياسي حيث كانت النسبة ٣٦,٩%. وكذلك نسبة عدم معرفتهم عن وجود الاطر النسائية هي اقل بكثير ممن ليس لديهم انتماء سياسي. وقد تباينت الاجابات وفق التجمعات فسجلت تجمعات رام الله انها انخرطها بشكل فاعل ٠% في حين تجمعات جنين ١١,١%، وبشكل متوسط ارتفعت في تجمعات رام الله الى ٧٠,٤% بينما كانت ٦٣,٣% في تجمعات جنين اما بشكل ضعيف فكانت النسبة اعلى بفارق ٣٥% عن تجمعات جنين.

جدول رقم ١٩ : توزيع النسبة لتطوع النساء في الاطر النسوية وفق من اجابوا بوجود اطر نسوية في تجمعاتهم

تطوع النساء في الاطر النسوية	النسبة %	ذكور	اناث	م.جنين	م.رام الله
بشكل فاعل	٣,٣%	٦,٣%	٧,٨%	١١,١%	٠%
متوسط	٢٨,٧%	٥٧,٥%	٦٢,٥%	٥٣,٣%	٧٠,٤%
ضعيف	١٦%	٣٦,٣%	٢٩,٧%	٣٥,٦%	٧٠,٤%

ومن اوجه المشاركة السياسية حق التصويت والانتخاب والترشح كأحد ممارسات الحقوق السياسية وحقوق المواطنه وتعبيرا ديمقراطيا بان تشارك النساء في قضايا المجتمع العامة والسياسية والوصول الى المناصب القيادية وصنع القرار، ومؤشرا حول وضعية المرأة في مجتمعا، ومنها مشاركتها في الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية. فتم سؤالهم حول مشاركة النساء في الانتخابات المحلية والتشريعية سواء بالانتخاب او الترشح وقيادة الحملات الانتخابية فكانت النتائج ان ما نسبته ٢٢,٣% ان ذلك تم بشكل فاعل، و ٥٣,٨% بشكل متوسط بينما ٢٣,٦% بشكل ضعيف. وكان هناك فروقا وفق متغير الجنس فالنساء رأيت ان مشاركة المرأة كانت فاعلة وبشكل عالي بنسبة ٢٥,٥% في حين نسبة الرجال وصلت الى ١٩,٦%. وتقاربت نسبة الرجال من الاناث نحو مشاركة المرأة بشكل متوسط فكانت النسبة ٥٤,٥% و ٥٣% على التوالي . وكانت وجهة نظر الرجال والنساء انها شاركت بشكل ضعيف فكانت النسبة متقاربة والفروق محدودة مع توجه النساء فسجل الرجال ما نسبته ٢٥,٩% بينما النساء ٢١,٥%. اما وفق التجمعات الموزعة

بين محافظة رام الله وجنين فكان هناك تباين عالي فاعتبرت تجمعات جنين ان مشاركتها كانت عالية بنسبة ١١,١٪ ومتوسطة بنسبة ٥٣,٢٪ وضعيفة بنسبة ٣٥,٦٪. اما تجمعات رام الله فتقييمهم حول مشاركتها بشكل فاعل ٠٪ ومتوسط ٧٠,٤٪ وضعيف ٢٩,٦٪. وكان للانتماء السياسي تأثيره في تقييم مشاركة المرأة في الانتخابات حيث توجههم بانها شاركت بشكل فاعل ومتوسط اعلى ممن ليس لديهم انتماء سياسي.

جدول رقم ٢٠: نشاط المرأة في العملية الانتخابية : الترشح والتصويت وقيادة الحملات الانتخابية

نشاط المرأة في العملية الانتخابية	النسبة %	ذكور	اناث	م. جنين	م. رام الله
بشكل فاعل	٢٢,٣%	١٩,٦%	٢٥,٥%	١١,١%	٠%
متوسط	٥٣,٨%	٥٤,٥%	٥٣%	٥٣,٣%	٧٠,٤%
ضعيف	٢٣,٦%	٢٥,٩%	٢١,٥%	٣٥,٦%	٢٩,٦%

٥. دور الهيئات الرسمية والاهلية في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية:

١. الهيئات المحلية: من مظاهر الاهتمام بمشاركة المرأة والاخذ براياها في قضايا مجتمعها على الصعيد المحلي وايصالها الى مواقع صنع واتخاذ القرار هو ما تتيحه القنوات الرسمية والاهلية لذلك، حيث تعتبر الهيئات المحلية المنتخبة من المؤسسات الواجب عليها تعزيز مشاركة المرأة عبر ان تكون ممثلة في الهيئات المحلية وهذا تم تحقيقه على المستوى المحلي الفلسطيني باقرار نظام الكوتا^{١٢}، ويتطلب من الهيئات المحلية وفق ارشادات وزارة الحكم المحلي^{١٣} الى تشكيل لجان تعمل على تناول قضايا مجتمعية مختلفة بهدف التطوير مثل لجنة المشاريع والتطوير او لجنة الصحة والتعليم ولجنة المرأة وغيرها. لذلك تم السؤال عن وجود لجنة خاصة بالمرأة في الهيئة المحلية لدى التجمعات قيد الدراسة للتشاور معها والاهتمام بقضاياها فتبين ان ٥٠,٧٪ اي النصف من المستجيبين/ات عبروا انه يوجد لجنة للمرأة في الهيئة المحلية، في حين ان ١٧,١٪ اشار انه لا يوجد، وبينت ثلث العينة بعدم معرفتهم عن وجود لجنة للمرأة، وكانت نسبة معرفة الرجال تشكل ٥٢,٣٪ عن وجود لجنة المرأة وهي اعلى من نسبة معرفة النساء التي وصلت الى ٤٩٪. ولم يكن هناك فرقا عاليا بين الرجال والنساء باقرارهم انه لا يوجد لجنة للمرأة، بينما تساوت نسبة عدم معرفة الرجال والنساء عن وجود لجنة في الهيئة فكانت ٣٢,٢٪. وهذا الامر مرتبط بالمساحة المتاحة للرجال للتحرك والتواصل مع المجالس والتردد عليهم للمراجعات الخاصة او بحكم وجودهم اكثر في الحياة العامة فمصادر علاقاته او راس ماله الاجتماعي وفق ما جاء بالادبيات اعلى.

ووفق تجمعات المحافظتين تبين ان تجمعات جنين تعرف عن وجود لجان في هيئاتها المحلية بنسبة اعلى من تجمعات محافظة رام الله حيث وصلت الى ٥٤٪ و ٤٦,٧٪ على التوالي، وتوزعت بقية النسبة ما بين اختيار لا يوجد او لا اعرف. اما ممن لديهم انتماء سياسي عبروا انه يوجد لجنة للمرأة في المجلس بنسبة ٦٨,٩٪ في حين من ليسوا لهم انتماء كانت نسبتهم بوجود لجنة للمرأة في الهيئة المحلية ٣٦٪، ونسبة انهم لا يعرفون عن وجود لجنة كانت اعلى بكثير تصل الضعف عند من ليس لهم انتماء سياسي عن المنتمين سياسيا. ان الاهمية بمكان ليس وجود لجان فقط وانما اليات لاشراك النساء في التجمع والاستماع لارائهن من قبل الهيئات المحلية بما يحمل بمدلوله الاهتمام باحتياجات النساء وتصوراتهن وارائهن على قدم المساواة مثل الرجال، لكونهن يشكلن قرابة نصف مجتمعاتهن اي شريحة واسعة من فئات المجتمع.

اكثر من نصف العينة افادوا انه يتم اشراك المرأة ٥٠٪، والثلث بيّنوا ان ذلك يتم غالبا، و ٩٪ كان رايهم ان هذا لا يتم ابدا، بينما ٢٠٪ أوضحوا أنهم لا يعرفون. ووفق متغير الجنس كان وجهة نظر الرجال انه يتم اشراك النساء غالبا بنسبة ١٧,٦٪ بينما النساء بيّنت ذلك بنسبة ٢٣٪، في حين اجاب الرجال احيانا بنسبة ٥٣,٤٪، والنساء ٤٦,٦٪، وتقاربت نسبة الرجال من النساء في التعبير انه ابدا لا يتم فكانت ٩,٥٪ و ٨,٨٪ على التوالي، وانسحب الامر بتقارب النسبة بعدم معرفتهم او وجود معلومات لديهم. اما وفق المحافظتين فتقاربت نسبة الاجابة بين تجمعات رام الله وتجمعات جنين بان اشراك النساء يتم احيانا ٥٠٪ و ٤٩,٦٪ على التوالي، اما اذا يتم ذلك غالبا سجلت تجمعات رام الله ما نسبته

١٢ يجب ان تكون امراتين في كل هيئة محلية منتخبة سواء مجلس قروي او بلدية

١٣ اصدر كتيب ارشادي من قبل وزارة الحكم المحلي ٢٠١٢ بهدف تبيان ادوار رؤساء واعضاء المجالس والهيئات المحلية واهمية ايجاد لجان تطويرية مخصصة مع ضرورة اشراك المرأة بها، وايضا اصدرت ميثاق الهيئات المحلية للنوع الاجتماعي وايضا بحث الهيئات المحلية الى تعزيز مشاركة المرأة والمساواة والاخذ بالنوع الاجتماعي في اعمالها ومشاريعها

٢٢, ٢٪ وجنين ١٨, ٦٪. وافادت تجمعات جنين ان الامر لا يتم ابدا بنسبة ١٣٪ بينما تجمعات رام الله وصلت نسبتها الى ٤, ٤٪ والنسبة المتبقية سجلوا عدم معرفتهم.

وفي سياق متصل مالت نسبة من اراء مجموعات النقاش البؤرية التي تمت في التجمعات قيد الدراسة ان مشاركة المرأة في المجالس المحلية تتسم بالنمطية الروتينية والمحدودة وضعف الدافع الذاتي، وبعض المشاركين/ات افادوا ان مشاركة النساء في الانتخابات واضحة وظاهرة اكثر من الرجال اما في «ترشيح انفسهن فهي محدودة، و بعد ان يتم انتخابهن وتثبيتهن ينسحب. كما صرحت بعض المشاركات في المجموعات البؤرية ان مشاركة المرأة في الانتخابات المحلية في بعض الاحيان «مقتنعة فالرجل هو من يتحكم في اختيارات المرأة مثلا عند الانتخابات، او بصفتها عضوة مجلس».

٢. المؤسسات الاهلية والقاعدية والاندية والجمعيات: ان المؤسسات الاهلية والقاعدية والاندية والجمعيات تحتكم لقانون الجمعيات الاهلية والخيرية لعام ٢٠٠٠ والذي يتطلب وجود هيئات عامة ومجالس ادارية وهيئات تنفيذية لها، واذا اردنا ان نعزز مشاركة المرأة في الحياة العامة فمؤسسات المجتمع المدني يتوجب عليها اخذ خطوات نحو تطوير هيئاتها لضمان تمثيل وجودهن بشكل عادل ومنصف، مما يعكس التقدير للمرأة ومكانتها واهمية رأيها في تداول قضايا المجتمع التي تنعكس كما اشرنا بمدى مشاركتها واشراكها في المؤسسات الرسمية والغير رسمية، ومن المعروف ان الهيئات العامة والهيئات الادارية او مجالس الادارة مسئوليتها الاولى وضع الرؤيا والسياسات وبالضرورة ان تقوم على قاعدة الانتخاب والترشح والتصويت اي ممارسة حق سياسي بامتياز وهو حق للنساء وللرجال على حد سواء وفق ما اقرته المواثيق الدولية والقوانين والتشريعات الفلسطينية حسب ما جاء في الادبيات سابقا. لذا تم سؤال اعضاء المجتمع المحلي قيد الدراسة حول النسبة التقديرية لوجود النساء في الهيئات الادارية والعامة في المؤسسات العاملة في تجمعاتهم فاشارت النتائج الى نسبته ١, ٧٥٪ من النساء موجودة في الهيئات العامة والادارية اقل من النصف من مجموع الاعضاء، ٣, ١٦٪ اجابوا انها تشكل النصف تقريبا، و ٢, ٤٪ بينوا انها اكثر من النصف. ولم تكن هناك فروقا جوهرية وفق متغير الجنس، اما وفق متغير التجمعات في المحافظاتتين ايضا لا توجد فروقات وقد توافقت من النتيجة العامة.

من الملاحظ تدني نسبة وجود النساء بحيث تكون بالتساوي في الهيئات الادارية والعامة للمؤسسات العاملة في التجمعات وهذا جاء بتوافق في دراسة سابقة حول المرأة وصنع القرار في الهيئات المحلية (عودة، ٢٠١٤) في ٣٦ تجمع ضمن مجموعة من المحافظات والتي بينت ان تمثيل النساء ما زال محدودا واقل من النصف في غالبية الهيئات، وهذا يعكس ان مشاركة المرأة في الحياة العامة وعلى مستوى مجتمعاتها ووصولها الى مستويات اتخاذ القرار وتمثيلها ما زال متدني وغير منصف.

تاريخيا عرف المجتمع الفلسطيني وجود جمعيات خيرية نسوية وعبر مراحل النضال الفلسطيني تشكلت الاطر النسائية التي كان الهم الوطني والنضالي اساس العمل لها وان تغلف بالعمل الاجتماعي بهدف تعزيز الصمود ومقاومة الاحتلال وكانت تعتنى باحتياجات النساء وغيرهم من الفئات ونشطت في مناطق الارياف والمدن، وشهدت نهاية الثمانينات والتسعينات ونشوء السلطة الفلسطينية وبدعم وتمويل اجنبي ظهور جمعيات ومؤسسات نسوية وان وجه نقدا للمؤسسات النسوية الاخيرة بانها فقدت صلتها بقاعدتها الجماهيرية واصبحت من مؤسسات النخبة وتمركزت في المدن الكبرى وفق ما جاء بدراسة هلال (٢٠٠٦) واسماعيل (٢٠٠٤). وعليه تم سؤال العينة المبحوثة عن وجود مؤسسات وجمعيات نسوية تهتم بقضايا المرأة وبتعزيز مشاركتها السياسية والمجتمعية فكانت النتائج وفق الاتي :

افاد ٩, ٥٥٪ انه يوجد مثل هذا النوع من المؤسسات، و ١٨٪ اجابوا بانه لا يوجد وما يقدر ب ٣, ٢٦٪ بينوا انهم لا يعرفون. ووفق متغير الجنس الفرق كان طفيفا بين الرجال والنساء وان بدى ان الرجال يعرفون اكثر بوجود هذه المؤسسات عن النساء فكانت نسبتهم ٤, ٥٦٪ بينما النساء بنسبة ٣, ٥٥٪ اذن بوجود مؤسسات نسوية. و اشار الرجال بنسبة ١, ١٦٪ بانه لا يوجد مؤسسات بينما النساء كانت نسبتها ٢٠٪، ونسبة من لا يعرف من الرجال عن وجود مؤسسات شكلت ٥, ٢٧٪ اما نسبة النساء فكانت ٧, ٢٤٪. ووفق متغير المحافظة فسجلت تجمعات محافظة جنين نسبة ٩, ٦٨٪ بوجود مؤسسات وانخفضت نسبة تجمعات رام الله فسجلت ٦, ٤٠٪ بمعرفتها بوجود مؤسسات نسوية، وبالتالي كانت نسبة

لا يوجد مؤسسات اعلى لدى تجمعات رام الله بنسبة ٢٦,١٪ اما تجمعات جنين كانت ١١,٢٪ ، وثلاثي من هم من تجمعات رام الله لا يعرفون اذا يوجد جمعيات بينما اعضاء تجمعات جنين اشار ١٩,٩٪ منهم انهم لا يعرفون بوجود جمعيات. ان هذا يدل على ان تجمعات محافظة رام الله والبييرة ورغم قربها من مدينة رام الله المدينة السياسية التي تعج بالمؤسسات بمختلف انواعها بما فيها النسوية تفتقر الى المؤسسات وهناك حالة غياب وعدم اهتمام بقرى رام الله بتواجد مؤسسات نسوية او أنشطة نسوية للمؤسسات الموجودة في المدينة مما يؤكد نخبية هذه المؤسسات وابتعادها عن القاعدة وتحديد الارياف والتجمعات الصغيرة.

جدول رقم ٢١: المعرفة بوجود مؤسسات وجمعيات نسوية تهتم بتعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامه

وجود مؤسسات وجمعيات نسوية تهتم بتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية	النسبة %	ذكور	اناث	م.جنين	م.رام الله
يوجد	٥٥,٩%	٥٦,٤%	٥٥,٣%	٦٨,٩%	٤٠,٦%
لا يوجد	١٨,١%	١٦,١%	٢٠,٠%	١١,٢%	٢٦,١%
لا اعرف	٢٦,١%	٢٧,٥%	٢٤,٧%	١٩,٩%	٣٣,٣%

ووفق تقديرات العينة المبحوثة بعدد الجمعيات /المؤسسات النسوية المهتمة بمشاركة المرأة السياسية فاغلبية التجمعات اجابت اما بوجود جمعية او مؤسسة واحدة بنسبة ٢٥٪ او وجود مؤسستين بنسبة ٥٥٪. اي ٨٠٪ من التجمعات يوجد فيها ما بين جمعية الى جمعيتين والنسبة المتبقية كان فيها اكثر من ذلك . واذا كانت الجمعيات نسوية تديرها النساء كانت الاجابات ان ٥٥٪ افادوا بنعم اي تديرها النساء، و٩٪ بلا، و٤٣٪ ليس لديهم معلومات. ومن اللافت للنظر ان نسبة من لا يعرفون من يدير المؤسسات النسوية تقارب نصف العينة سواء من الرجال او الاناث مما يفسر انهم يسمعون بوجود مؤسسات ولا يوجد اهتمام لديهم لمعرفة من يديرها او انه لا تشكل فرق بالنسبة لهم. وبالنسبة للتجمعات فكانت نسبة تجمعات م.جنين باشارتهم ان المؤسسات تديرها نساء وصلت الى ٦٨,٩٪ بينما تجمعات م.رام الله اشاروا بنسبة ٣٤,٨٪ انها تديرها نساء . وشكلت ما نسبته ٦٤٪ انهم لا يعرفون من يدير المؤسسة في تجمعات رام الله، اما جنين فكانت نسبة انهم لا يعرفون ٣٠٪ اي اقل بمعدل النصف عن تجمعات رام الله.

٣. النقابات المهنية والعمالية والاتحادات او التعاونيات

وحول مشاركة المرأة في التجمعات في النقابات المهنية والعمالية والتي تشكل مظهر من مظاهر المشاركة السياسية. افاد ٤٠,١٪ من المستجيبين/ات بنعم اي ان النساء تشارك، في حين ٢٥,١٪ اجابوا بلا و٣٤,٨٪ لا يوجد لديهم معرفة بمدى انخراطها. لقد تباينت الاجابات وفق متغير الجنس، فيعتقد الرجال بما نسبته ٤٣,٦٪ ان النساء في التجمعات المبحوثة تتخرط في النقابات المهنية والعمالية في حين ان النساء عبرت عن نسبة الانخراط ب ٣٦,٧٪ ، وفيما يتعلق بعدم الانخراط كانت نسبة اجابة النساء قيد العينة ٣٠,٧٪ وهي اعلى بفارق ١٠٪ تقريبا عن الرجال حيث وصلت نسبتهم بعدم انخراط النساء الى ١٩,٥٪ ، اما ممن لا يعرفون عن مستوى انخراطها بين الرجال ذلك بنسبة ٣٦,٩٪ بينما النساء ٣٢,٧٪ ونلاحظ ان الفروقات بسيطة. اما وفق تجمعات المحافظات، فاعضاء المجتمع في تجمعات جنين قيد البحث يعتقدوا ان النساء تتخرط في النقابات بنسبة ٥٠,٩٪ اي نصف العينة ، في حين تجمعات رام الله اجابوا بنسبة ٢٧,٥٪، اما ممن يعتقدوا ان النساء لا تتخرط فكانت ٢٧,٣٪ وفق تجمعات محافظة جنين ، و٢٢,٥٪ وفق تجمعات رام الله. وممن لا يعرفوا او ليس لديهم معلومات سجلت تجمعات جنين ما نسبته ٢١,٧٪ بينما تجمعات محافظة رام الله سجلت ما نسبته ٥٠٪ اي نصف المستجيبون/ات من تجمعات رام الله.

من الملاحظ ان النسبة لا باس بها في الانخراط في النقابات المهنية والعمالية الا ان هذا مؤشر لا يعكس نوع المشاركة وفعالية المشاركة والموقع في النقابة هل هي عضو ام في موقع قيادي حيث حدود الدراسة لم تسمح بالوصول الى نتائج اعرق وان كان الامر جدير بالاهتمام والدراسة في ظل ان نسبة النساء في النقابات المهنية والعمالية نوعا ما محدودة وتحديد على مستوى الهيئات الادارية في النقابات والتي غالبا المواقع القيادية فيها يشغلها الرجال وفق تقرير المرأة والرجل الصادر عن الاحصاء المركزي الفلسطيني (٢٠١٣) الذي اشير له في باب الادبيات.

جدول رقم ٢٢: الانخراط في النقابات وفق متغير الجنس والمحافظه

الانخراط في النقابات المهنية والعمالية	النسبة %	ذكور	اناث	م.جنين	م.رام الله
نعم	٤٠,١%	٤٣,٦%	٣٦,٧%	٥٠,٩%	٢٧,٥%
لا	٢٥,١%	١٩,٥%	٣٠,٧%	٢٧,٣%	٢٢,٥%
لا اعرف	٣٤,٨%	٣٦,٩%	٣٢,٧%	٢١,٧%	٥٠,٠%

و. امثلة اخرى عن مشاركة المرأة السياسية والعامه

ومن اشكال مشاركة المرأة السياسية والعامه هو المشاركة بالفعل الوطني النضالي العام كالمسيرات والمهرجانات الوطنية والتي هي جزء اصيل من العمل الوطني النضالي لشعب يرزح تحت الاحتلال وشاركت المرأة بالعمل النضالي والفدائي وكانت تقود احتجاجات وتشارك في المسيرات والاضرابات في فترات تاريخية سابقة من العهد المعاصر . لذا تم السؤال حول الموضوع، وبوجهة نظر المستجيبون/ات انها تشارك بشكل عالي بنسبة ٥% وبشكل متوسط ٣٦,٢% ، وضعيف بنسبة ٤٩% ، ولا تشارك ابدا بنسبة ١٠,٧%. ويرى الرجال ان المرأة تشارك بشكل عالي بنسبة ٦,١% وبنسبة ٣٣,١% بشكل متوسط، وبنسبة ٥٠% ضعيف، و١٠,٨% يروا انها لا تشارك ابدا. في حين ان ٤% من النساء افادت ان المشاركة تتم بشكل عالي وهي اقل من نسبة الرجال ، في حين ان مشاركتها بشكل متوسط كانت ٣٧,٢% وهي اعلى قليلا من اعتقاد الرجال واما بشكل ضعيف افادت ما نسبته ٤٨% من النساء ولا تشارك ابدا كانت النسبة ١٠,٧%. اما وفق تجمعات المحافظات فسجل اعضاء مجتمع تجمعات رام الله ما نستة ٦,٥% في مشاركة المرأة بشكل عالي بينما تجمعات جنين فقد انخفضت النسبة لتصل الى ٣,٨%، و٢٩,٤% رأيت تجمعات م. جنين ان مشاركة المرأة متوسطة في حين ان تجمعات م.رام الله اعتبرت انها متوسطة بنسبة ٤٢%، ويرى ٥١,٩% من تجمعات م. جنين ان مشاركة المرأة ضعيفة في حين ٤٥,٧% من تجمعات رام الله اعتبرت مشاركة المرأة ضعيفة، وابدت تجمعات جنين بنسبة ١٥% ان المرأة لا تشارك ابدا في حين ان ٥,٨% من رام الله لا تشارك ابدا. ان الفروقات في مشاركة النساء وفق التجمعات والتي كانت اعلى في تجمعات رام الله قد يفسر لطبيعة القرى القريبة من الجدار ، ومناطق مصنفة ج ، وقريبة من مدينة رام الله حيث المسيرات المركزية التي قد تتيح المجال للنساء للمشاركة في المسيرات الوطنية. مما تم عرضه نرى ان حالة عزوف عن المشاركة السياسية في القضايا الوطنية العامة مثل المسيرات وهذه حالة عامة لا تنطبق على النساء فقط وانما نشاهدها على المستوى العام.

جدول رقم ٢٣ : مشاركة النساء في المناسبات الوطنية وفق الجنس والمحافظه

المشاركة في المسيرات،مهرجانات مناسبات وطنية	النسبة%	ذكور	اناث	م.جنين	م.رام الله
بشكل عالي	٥,٠%	٦,١%	٤,٠%	٣,٨%	٦,٥%
متوسط	٣٥,٢%	٣٣,١%	٣٧,٣%	٢٩,٤%	٤٢,٠%
ضعيف	٤٩,٠%	٥٠,٠%	٤٨,٠%	٥١,٩%	٤٥,٧%
لا تشارك ابدا	١٠,٧%	١٠,٨%	١٠,٧%	١٥,٠%	٥,٨%

ز. المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة السياسية:

بينت الادبيات ان العديد من المعوقات تحد من مشاركة المرأة السياسية والعامه منه ما هو مرتبط بالظروف السياسية والاحتلال وممارساته واخرى تتعلق بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وايضا ما هو مرتبط بمستوى وعي المرأة الحقوق والقانوني وادراكها لاهمية ممارسة حقوقها في المجالات المختلفة بما فيها الحقوق السياسية. وعلى صعيد المجتمعات المحلية لا بد من معوقات تواجهها المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية فقد بات بالضرورة التعرف عليها . بيّن المستجيبون/ات ان ابرز المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة هي وفق الجدول ادناه مرتبة وفق اعلى نسبة مئوية ومتغير الجنس:

جدول رقم ٢٤: معوقات مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية

رقم	المعوقات	النسبة %	نسبة الذكور	نسبة الاناث
١	رجال العائلة يمنعوها (الاب، الاخ، الزوج.. الخ) من المشاركة تجنباً للاختلاط	٦٢,٧ %	٦١,٣ %	٦٤,٠ %
٢	الالتزامات العائلية والواجبات الملقاة على عاتقها فوقتها لا يسمح	٥٨,٣ %	٥٢,٧ %	٦٤,٠ %
٣	جهل المرأة بحقوقها واهمية مشاركتها في الحياة السياسية والمجتمعية	٤٤,٠ %	٤٠,٠ %	٤٨,٠ %
٤	تخوف العائلة من خروج المرأة للحياة السياسية والمجتمعية وتعرضها لمشاكل / تحرش	٣٥,٠ %	٣٨,٠ %	٣٢,٠ %
٥	مشاركة المرأة السياسية في التجمع غير مقبول اجتماعيا	٣١,٣ %	٣٠,٠ %	٣٢,٧ %
٦	المرأة لا تملك قدرات كافية لتشارك في الحياة السياسية والمجتمعية	٢٥,٣ %	٢٨,٧ %	٢٢,٠ %
٧	التخوف من ملاحقة الاحتلال وعقوباته نتيجة المشاركة السياسية (الحزبية مثلا)	٢١,٣ %	٢٥,٣ %	١٧,٣ %
٨	التجمع يفترض ان الحياة السياسية والمجتمعية هو مجال للرجال	١٧,٣ %	١٩,٣ %	١٥,٣ %
٩	ضعف او غياب لفعالية الاحزاب والمؤسسات التي تشجع انخراط النساء في الحياة السياسية في التجمع	١٧ %	١٥,٣ %	١٨,٧ %
١٠	غير ذلك	٣ %	٠,٧ %	٠ %

وفق متغير الجنس تقاربت النسب ما بين الرجال والنساء في غالبية الاسباب التي ذكرت ، وان ارتفعت النسب في بعض الاسباب لدى النساء مثلا في سلطة ذكور العائلة لمنع المرأة كانت اعلى لدى النساء بقارق ٤ % ، والالتزامات العائلية كانت اعلى لدى النساء بقارق ١٣ % . اما جهل المرأة بحقوقها ايضا ارتفعت النسبة لدى النساء عن الرجال بقارق ٨ % . وسجلت الاسباب المتبقية فوارق بسيطة ومحدودة بالنسبة للمعيق الرئيس بان رجال العائلة يمنعوها (الاب، الاخ، الزوج.. الخ) من المشاركة تجنباً للاختلاط والذي اجمعت عليه ما يقارب ثلثي العينة المبحوثة ونسبة ٦٢,٧ % مع تسجيل فرقا وفق الجنس فسجلت النساء نسبة اعلى من الرجال . وقد تم سؤالهم بتحديد منهم من رجال العائلة الاكثر ممارسة لسلطة منع النساء من المشاركة فكانت الاجابات وفق الاتي:

جدول رقم ٢٥: الاكثر ممارسة لسلطة منع المرأة من المشاركة السياسية من رجال العائلة

المعيق/رجال العائلة	النسبة
الاب	٣٧,٢ %
الاخ	٣٥,١ %
الزوج	٢٧,٦ %

اما وفق التجمعات فكانت وجهات نظرهم حول المعوقات لمشاركة المرأة السياسية والعامه وفق الجدول رقم (٢٦)

جدول رقم ٢٦: ترتيب المعوقات وفق التجمعات في المحافظتين

رقم	المعوقات	النسبة %	م. جنين	م. رام الله
١	رجال العائلة يمنعوها (الاب، الاخ، الزوج.. الخ) من المشاركة تجنباً للاختلاط	٦٢,٧ %	٦٧,١ %	٥٧,٦ %
٢	الالتزامات العائلية والواجبات الملقاة على عاتقها فوقتها لا يسمح	٥٨,٣ %	٦٦,٥ %	٤٨,٩ %
٣	جهل المرأة بحقوقها واهمية مشاركتها في الحياة السياسية والمجتمعية	٤٤,٠ %	٥٣,٤ %	٣٣,١ %
٤	تخوف العائلة من خروج المرأة للحياة السياسية والمجتمعية وتعرضها لمشاكل / تحرش	٣٥,٠ %	٣٧,٩ %	٣١,٧ %
٥	مشاركة المرأة السياسية في التجمع غير مقبول اجتماعيا	٣١,٣ %	٣١,٧ %	٣٠,٩ %
٦	المرأة لا تملك قدرات كافية لتشارك في الحياة السياسية والمجتمعية	٢٥,٣ %	٢٤,٨ %	٢٥,٩ %
٧	التخوف من ملاحقة الاحتلال وعقوباته نتيجة المشاركة السياسية (الحزبية مثلا)	٢١,٣ %	١٦,١ %	٢٧,٣ %
٨	التجمع يفترض ان الحياة السياسية والمجتمعية هو مجال للرجال	١٧,٣ %	١٨,٦ %	١٥,٨ %
٩	ضعف او غياب لفعالية الاحزاب والمؤسسات التي تشجع انخراط النساء في الحياة السياسية في التجمع	١٧ %	١٥,٥ %	١٨,٧ %
١٠	غير ذلك	٣ %	٠,٦ %	٠ %

وفق متغير التجمعات في المحافظتين فقد سجلت تجمعات م. جنين ارتفاعا في نسبة اعتبار ان رجال العائلة يمنعون النساء من المشاركة بفارق اعلى من تجمعات م. رام الله فقد وصلت الى ١٠٪، وجعل المرأة بحقوقها سجلت تجمعات م. جنين ارتفاعا في النسبة وبفارق عن تجمعات م. رام الله لتصل الى ٣٠٪، وايضا الالتزامات العائلية تشكل معيق لعدم وجود وقت فقد دونت تجمعات م. جنين نسبة اعلى من تجمعات م. رام الله بفارق ١٦٪. وسجلت تجمعات رام الله نسبة اعلى بالسبب المتعلق «من التخوف من الاحتلال وملاحقته وعقوبته» عن تجمعات م. جنين بفارق ١٩٪. وسبب الارتفاع الاخير في تجمعات رام الله قد يعود لطبيعة التجمعات المصنف بعضها ج وتقع ضمن السيطرة الامنية للاحتلال ووجود الجدار والمواجهات والحواجز العسكرية. أما متغير مستوى التعليم فقد تبين انه كلما كان التعليم اعلى سجلوا نسبة اعلى في الاسباب المرتبطة بالثقافة المجتمعية ومنع رجال العائلة وهيمنة الرجال على الحياة العامة والسياسية، ومخاوف الاهل من الاختلاط، ومن ملاحقة الاحتلال وضعف الاحزاب السياسية وفي بعضا منها سجل حملة الماجستير موافقتهم على الاسباب بنسبة ١٠٠٪ وتحديدًا بالعوامل الثقافية والاجتماعية، ومن اللافت للنظر ان مستوى التعليم كان له تأثيره في تدني النسبة او وصولها الى ٠٪ لدى حملة الماجستير فيما يتعلق بجهل المرأة بحقوقها او في عدم وجود قدرات كافية لديها لتشارك في الحياة السياسية والعامة وايضا في ان مشاركة المرأة غير مقبول اجتماعيا. ومن الواضح تاثير التعليم في فهم اعلى الاسباب التي تحد من مشاركة المرأة والمرتبطة بعوامل السياق اكثر من عوامل المرأة نفسها والتي هي (المرأة) نتيجة السياق التي تنشأ فيه.

يتبين من الاسباب الذي تم طرحها من قبل اعضاء المجتمع المحلي هيمنة النظام الابوي الذي بيده السلطة والصلاحيات والذي يبسط سيطرته على النساء وتحكمه بهن في ممارسة حقهن بالمشاركة العامة والسياسية على اعتبار ان النساء تقع في دائرة السلطة الابوية المتمثلة بالاب والاخ والزوج بهدف منع النساء من الوقوع في الخطا وسلوكيات اجتماعية تمس بشرفهم والتي عنوانها النساء فيتم ممارسة السلطة ومنع المشاركة وتقييد الحرية لتجنب الاختلاط. وفي ظل مجتمع ما زال تقليديا محافظا وخاصة في التجمعات المبحوثة والتي طابعها ريفي. واما من يتحكم بالسلطة فهي تأخذ التدرج فهي للاب اولا وتتقل للاخ وعند الزواج تنتقل للزوج. ما تم طرحه جاء باتفاق مع عدة دراسات التي بينت ان العوامل الثقافية والاجتماعية التي تلعب دورا في الحد من مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية مثل معهد دراسات المرأة (٢٠١٣) ودراسة اسماعيل (٢٠٠٧) .

وبما ان الالتزامات العائلية والواجبات تجاه العائلة والمنزل التي تقع ضمن اطار الدور الانجابي للمرأة والذي تتحمل العبء الاكبر منه المرأة وله القيمة الاعلى لدى المجتمع ولا يجوز التقصير فيه لصالح ادوار اخرى مثل الدور الانتاجي او المجتمعي واذا كان هناك تعارض هذا يضعها باختيار اجباري من تخفيف الوقت المتاح للدور المجتمعي اولا وهو طوعي والانتاجي ثانيا بحكم انه مدفوع الاجر، لذا تعدد ادوار المرأة ما بين الانجابي والانتاجي لا يسمح لان يكون لديها متسع للدور السياسي والمجتمعي لذا تتدنى مشاركتها في الحياة العامة والسياسية.

وحمل المستجيبون/ات المرأة نفسها سبب عدم المشاركة المرتبط بجهلها وحقها بممارسة المشاركة في الحياة العامة والسياسية وهذا ايضا توافق مع الادبيات التي طرحت، الا ان الباحثة ترى انه ليس من الصحة بمكان تحميل المرأة هذه المسؤولية فهي ارتبطت بتثنية اجتماعية ترى ان مكانها الطبيعي البيت، وسر نجاحها هو ضمن العائلة ومكانتها وتقييمها يعود لكونها ام وزوجة ناجحة ، هذه الافكار هي التي تربت عليها وان تعلمت فقد لا تعمل، وفي ظل ارتفاع معدلات الزواج المبكر فمصادر المعلومات لديها تقل، وفي ظل تحملها عبء الدور الانجابي تتحرم من فرص التعلم والتدريب والتطوير، وفي ظل انخفاض انخراطها في سوق العمل ايضا تفقد الفرص التي تدرسها عبر التجربة العملية والاطلاع والاحتكاك وتبادل الخبرات، لذا نرى ان العوامل الثقافية والتثنية الاجتماعية والعوامل الاقتصادية والتربوية لا تتفصل عن بعضها وانما تتفاعل لكي تعمل على فقدان المرأة الاهتمام وغياب الفرصة للتعلم والاطلاع. ناهيك على انه قد يكون هناك غياب لفرص التدريب والتثقيف في هذه المجتمعات المحلية التي قد تساهم في جهل المرأة بحقوقها. وقد كان للاحتلال وممارساته والتخوف من ملاحقة النساء ووضع العقوبات عليهن او التحرش بهن سببا ومعيقا للحد من مشاركة المرأة السياسية ، رغم ان التجارب التي دونتها النساء بينت انها تحدث كل هذه التقاليد ووضعتها جانبا فشارك في العمل الثوري والفدائي وفي الانتفاضة الاولى والثانية وفي الفصائل والاحزاب، الا ان الوضع السياسي القائم ومردوده الذي لم يفضي الى الحرية والاستقلال الكامل والسيادة ادى الى حالة احباط عامة في العمل السياسي النضالي بشكل عام وانعكس الامر على النساء .

من اللافت للنظر ان المستجيبون/ات لم يعطوا وزنا عاليا لدور الاحزاب السياسية وضعف فعاليتها في استقطاب النساء والشابات رغم ان الادبيات (ومنها راسة قزراز واخرون ٢٠١٣) حملت مسئولية ضعف مشاركة المرأة للاحزاب السياسية والحالة التي وصلت اليها من بيروقراطية وترهل وضعف في تحشيد اعضاء جدد وفقدانها لكوادرها لها وضعف وجود النساء في الهيئات القيادية للاحزاب.

وقد جاء سبب رقم «٨» «التجمع يفترض ان الحياة السياسية والمجتمعية هو مجال للرجال» ضمن الاسباب التي ايضا اخذت وزنا قليلا كسبب مع انهم اشاروا للثقافة والتثنية والسلطة الابوية وعدم تحييد الاختلاط وغيرها من العوامل والتي نتيجتها ان يكون الشارع والحزب والوظائف العليا تعج بالرجال وتهيمن عليه، وان دخلت النساء الى غالبية مجالات الحياة العامة والسياسية كالتشريعي والقضاء والسفارات والوزارات والاحزاب الا ان نسبتها تتدني بشكل صارخ مقارنة بالرجال، وغالبية الادبيات تبين ان المجال العام والسياسي ما زال حيزا مهيمنا عليه من قبل الرجال. وقد تقاربت اراء مجموعات النقاش البؤرية مع المستجيبون /ات من اعضاء المجتمع المحلي وفق عينة الدراسة حول معوقات مشاركة المرأة السياسية والتي تمثلت بالوضع العائلي والعادات والتقاليد وبسبب التسلط من قبل الزوج او الاخ او الاب، الزواج المبكر وان المجتمع ذكوري يسيطر الرجال على المجالات العامة اضافة الى ان فكرة الاختلاط غير محبذة والتزام والتضارب ما بين ادوار المرأة الانجابية والانتاجية والمجتمعية /السياسية اضافة الى عدم الثقة بالنفس عند النساء وبقدرتهن على ان يكن قياديات اضافة الى الاسباب المتعلقة بالاحتلال وتأثيراته. ولم تختلف المعوقات التي طرحها الناشطون والناشطات سياسيا واجتماعيا الذين تم مقابلتهم حول الاسباب التي ذكرت من قبل المستجيبون/ات ومجموعات النقاش البؤرية التي تمت في تجمعات محافظة جنين ورام الله.

ح. الفرص المتاحة في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامة:

بالرغم من وجود معوقات الا انه يوجد فرص قابل استثمارها بما يعزز تطوير مشاركة المرأة السياسية والعامة، فما زال هناك مقومات تم تناولها في قسم الادبيات كالمرجعيات القانونية بدأ بوثيقة الاستقلال والقانون الاساسي الذي يعطي حقوقا سياسية متساوية للنساء والرجال، وقرار قانون الكوتا بنسبة ٢٠٪ وقابل الى رفعها اذا تم العمل بقوة تجاه ذلك، ناهيك عن المرجعيات والاتفاقيات الدولية التي التزمت السلطة الفلسطينية بها ومنها اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة والتي تطورت وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية على اساسها لكي يتم دمجها في كافة التشريعات والسياسات الوطنية، ووجود خطط وطنية استراتيجية وعبر قطاعية خاصة بالنوع الاجتماعي وتحقيق العدالة والمساواة التي طرحتها وزارة المرأة وبمشاركة واسعة، ووجود مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بتطوير مشاركة المرأة ونبذ التمييز ضدها وكذلك الاطر النسائية والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية المظلة الحاضنة للعمل النسوي، اضافة الى الاحزاب السياسية والتي رغم تراجع دورها الا انها تشكل فرصة قائمة. كما ان ازدياد معدلات التعليم لدى المرأة ، وتوجهات الحكومة نحو النوع الاجتماعي وتعميمه عبر وحدات النوع الاجتماعي وايجاد وزارة المرأة كالية وطنية اساسية لتعميم النوع الاجتماعي، وظهور ائتلافات تضم قطاع رسمي واهلي لقضايا تطوير المرأة ومشاركتها وحمائتها مثل الائتلاف الوطني لقرار ١٣٢٥، واللجنة الوطنية لتشغيل النساء وغيرها من المبادرات والفرص. هناك انجازات هنا وهناك لكل ما ذكر وجزء كبير منه لم ياتي ثماره بعد الا انه فرص قائمة تستوجب العمل عليها وتحويلها الى نتائج ملموسة اخذين بعين الاعتبار السياق السياسي والاحتلال والاقتصادي والثقافي الاجتماعي الذي التغيير فيه نحو قضايا المرأة عامة ومشاركة المرأة السياسية والعامة خاصة تحتاج الى عمليات تحويلية في الهياكل والبنى الاجتماعية والثقافية ومزيدا من الامن والاستقرار بانهاء الاحتلال.

لقد تم التعرف على وجهة نظر اعضاء المجتمع المحلي في الفرص المتاحة والتي قابل ان تعزز مشاركة المرأة السياسية والعامة فاشارت النتائج الى ان تعليم المرأة يمكنها من الوعي بحقوقها ويساهم بتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة. وافق بشدة المستجيبون/ات بان مستوى تعليم المرأة في التجمع ووعيها بحقوقها يعزز من مشاركتها بالحياة السياسية والعامة بنسبة ٤٩,٥ ٪ ، ووافق ٤٧,٨ ٪، واعترض ٢,٧ ٪. اما الاجابات وفق الجنس فقد وافقت بشدة ما نسبته ٥٨,٨ ٪ من النساء بينما الرجال ٤٠,١ ٪. وبالمحصلة تصل نسبة النساء والرجال بمن وافقوا بشدة الى ٩٨,٨ ٪. وقد وافق ٥٥,١ ٪ من الرجال بينما الاناث ٤٠,٥ ٪. وبنسبة كلية تصل الى ٩٥,٦ ٪، اما من اجاب بعارض من الرجال كان نسبتهم ٤,٨ ٪ والنساء ٠,٧ ٪. مما يدل ان التعليم والتوعية هو امر حاسم لتعزيز فرصة المشاركة في الحياة السياسية والعامة بالنسبة للمرأة. وفق متغير التجمعات في المحافظتين كانت نسبة من وافقوا بشدة من تجمعات جنين اعلى من

تجمعات رام الله والعكس صحيح فيما كان موافق فقط، والفروق بسيطة ممن اعترضوا بين التجمعات في المحافظتين. جدول رقم ٢٧: الفرص لتعليم المرأة ووعيتها بحقوقها يعزز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية وفق متغير الجنس والتجمع

التعليم والوعي بالحقوق	النسبة %	الذكور	الاناث	م. جنين	م. رام الله
اوافق بشدة	٤٩,٥%	٤٠,١%	٥٨,٨%	٥٣,٤%	٤٤,٨%
اوافق	٤٧,٨%	٥٥,١%	٤٠,٥%	٤٤,١%	٥٢,٢%
اعارض	٢,٧%	٤,٨%	٠,٧%	٢,٥%	٣,٠%
اعارض بشدة	٠%	٠%	٠%	٠%	٠%

١. المؤسسات القاعدية /النسوية في التجمع تساهم في تشجيع المرأة للانخراط في الحياة السياسية والعامية

اعتبر ٦٦,١% من المستجيبون/ات ان المؤسسات القاعدية والنسوية في التجمع تساهم في تشجيع مشاركة المرأة ، ونسبة من اجابوا بلا كانت ١٢,٥% ، ومن ليس لديه معرفة ٢١,٤%. ووفق الجنس ارتفعت نسبة من اجابوا بنعم من الرجال عن النساء ، وتساوت نسبة الرجال والنساء تقريبا بانهم لا يعرفون والرجال اجابوا بلا بنسبة اقل من النساء. ان هذا يطرح تساؤلا لماذا الفرق بين النساء والرجال حول دور المؤسسات القاعدية والنسوية وقد يفسر ان الاغلبية من الرجال في عينة الدراسة يعتقدوا وجود مثل هذه المؤسسات القاعدية والنسوية بتحصيل حاصل انها ستساهم في تعزيز مشاركة المرأة، في حين ان النساء كونهن قد يكن مستفيدات الا ان جزء منهن لا يلمس هذا التوجه بتعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامية وقد يكون للمؤسسات العاملة في التجمعات اولوياتها غير تطوير مشاركة المرأة السياسية والعامية، او لا يرين انها تقوم بهذا الدور. اما وفق متغير التجمعات فكانت اجابات تجمعات م. جنين بنسبة نعم اعلى من تجمعات م. رام الله اما من اجابوا بلا فالوضع كان العكس. وسجلت تجمعات م. رام الله والبيرة نسبة اعلى من تجمعات م. جنين حول عدم معرفتهم اذا ما تعمل على تشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية. ان نسبة ٢١,٤% لا يعرفون عن دور المؤسسات القاعدية والنسوية في تعزيز مشاركة المرأة له تفسير انهم غير مهتمون بهذه القضايا او ان المؤسسات النسوية والقاعدية عملها غير مرئي وتهتم بقضايا اخرى للنساء.

جدول رقم ٢٨: الفرص ذات العلاقة بالمؤسسات القاعدية والنسوية تشجع على الانخراط في الحياة السياسية والعامية وفق الجنس والمحافظه

المؤسسات القاعدية/النسوية	النسبة	الذكور	الاناث	م. جنين	م. رام الله
نعم	٦٦,١%	٦٦,٩%	٦٥,٣%	٦٩,٤%	٦٢,٢%
لا	١٢,٥%	١١,٥%	١٣,٦%	١٥,٠%	٩,٦%
لا اعرف	٢١,٤%	٢١,٦%	٢١,١%	١٥,٦%	٢٨,١%

٢. الاحزاب السياسية الفاعلة في التجمع تهتم بقضايا المرأة وحقوقها وتعزيز مشاركتها السياسية والانضمام اليها افادت ٤٥,١% من المستجيبون/ات بنعم اي ان الاحزاب تهتم بذلك في حين ان ٢٧% اجابوا بلا ، و ٢٦,٩% لا يعرفون .

الاحزاب السياسية	النسبة	الذكور	الاناث	م. جنين	م. رام الله
نعم	٤٥,١%	٤٨,٦%	٤١,٦%	٤٧,٨%	٤١,٩%
لا	٢٧%	٢٧,٠%	٢٨,٩%	٢٢,٣%	٢٢,٨%
لا اعرف	٢٦,٩%	٢٤,٣%	٢٩,٥%	١٩,٩%	٣٥,٣%

ان النتيجة المتحصلة حول الاحزاب الفاعلة تعتبر ايجابية بان ما يقارب نصف المستجيبون/ات ما زالوا يروا ان الاحزاب فرصة تعمل على تعزيز مشاركة النساء رغم تراجع دورها عن السابق وفق ما اشارت اليه الدراسات والادبيات ،اضافة الى ان الاحزاب تشجع العضوية والالتحاق للنساء الا انها لتاريخه هي غير متساوية في مواقع صنع القرار والغالبية لا تتبنى الكوتا في مواقعها وهيئاتها وان وجدت فهي لا تطبق او تطبق جزئيا وفق ما اشارت له مصلح في دراستها (٢٠١٢). والنتائج تعبير عن الحالة فثلث العينة لا تجد انها فاعلة وتشجع مشاركة النساء (٢٧%) والثلث الاخر لا يعرف

عن دور الاحزاب وهذه ايضا بحد ذاتها مشكلة اما سببها الافراد حيث اهتمامهم قل بالعمل السياسي ومتابعة الاحزاب السياسية ونشاطها او ان الاحزاب في المواقع فعلا ضعيفة ودورها غير مرئي او جاذب للعيان وتحديد بما يتعلق بتعزيز مشاركة المرأة السياسية وتقاربت النسب حول وجهة النظر في فعالية الاحزاب ما بين النساء والرجال وما بين المحافظتين وان سجلت فروقا طفيفة.

٣. القانون الاساسي، القوانين والتشريعات الفلسطينية تشجع النساء على المشاركة السياسية

جدول رقم ٢٩: القانون الاساسي والقوانين والتشريعات كفرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية

القوانين والتشريعات	النسبة	الذكور	الاناث	م.جنين	م.رام الله
نعم	٦٧,٨%	٦٤,٩%	٧٠,٧%	٧٧,٥%	٥٦,٣%
لا	٩,٥%	١٢,٢%	٦,٨%	٧,٥%	١١,٩%
لا اعرف	٢٢,٧%	٢٣,٠%	٢٢,٤%	١٥,٠%	٣١,٩%

ان القانون الاساسي اعطى حقوقا سياسية متساوية للرجال والنساء ولا يوجد اي تمييز وهناك قوانين وتشريعات تشجع على المشاركة السياسية مثل نظام الكوتا. ثلثي العينة تجد بذلك فرصة ونسبة قليلة وصلت الى ما يقارب ١٠٪ متشككة او اجابت بلا الا ان البقية والتي تشكل الثلث لا يعرفون اذا القوانين والقانون الاساسي يشكل فرصة. وقد يكون التفسير بعدم الاطلاع على القانون او المعرفة به او عدم الاهتمام سببا بعدم المعرفة. وتقاربت نسبة الرجال من النساء حول انه يشكل فرصة الا ان فرقا بانه لا يشكل فرصة كان بين الرجال اعلى من النساء بمقدار الضعف تقريبا. وحول عدم المعرفة تساو الرجال والنساء تقريبا في عدم معرفتهم. وسجلت تجمعات م.جنين نسبة اعلى في اعتبارهم ان القانون الاساسي والقوانين تشجع النساء على المشاركة السياسية بنسبة ٧٧,٥٪ بينما تجمعات م.رام الله سجلت ما نسبته ٥٦,٣٪. وسجلت تجمعات رام الله انها لا تعرف بنسبة ٣١,٩٪ وكانت ضعف تجمعات م.جنين وقد يكون له مدلول ان تجمعات جنين لديها معرفة وحركة نشاط وتوعية من قبل المؤسسات اعلى حيث سجلت تجمعات محافظة رام الله عددا اقل للمؤسسات والجمعيات بما فيها النسوية عن تجمعات جنين.

٤. اعتبار فلسطين دولة وعضو مراقب في الامم المتحدة والانضمام الى الاتفاقيات الدولية يشكل فرص لتعزيز مشاركة المرأة السياسية

جدول رقم ٣٠: اعتبار فلسطين دولة وعضو مراقب في الامم المتحدة كفرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية

الاتفاقيات الدولية	النسبة	الذكور	الاناث	م.جنين	م.رام الله
اوافق بشدة	٧٠,٨%	٦٢,٦%	٧٩,١%	٦٩,٤%	٧٢,٦%
اوافق	١٠,٢%	١٢,٢%	٧٩,١%	١١,٣%	٨,٩%
اعارض	١٨,٦%	٢٤,٥%	١٢,٨%	١٩,٤%	١٧,٨%
اعارض بشدة	٠,٣%	٠,٧٥%	٠%	٠%	٠,٧%

النتائج تبين ان ما يقارب ٨٠٪ ما بين موافق بشدة وموافق على اعتبار ان فلسطين صفة دولة وعضو مراقب في الامم المتحدة والانضمام الى الاتفاقيات الدولية يشكل فرصة. وترى الباحثة ان هذا سيشجع السلطة على القيام بتطبيق الاتفاقيات والتي تشمل تعزيز الحقوق السياسية والحريات العامة وتدمجها في الدساتير والتشريعات الوطنية لذا هي تشكل فرصة حقيقية بالنسبة للنساء. وكان ما نسبته ١٩٪ بين معارض ومعارض بشدة، وقد يكون لضعف الوعي باهمية الاتفاقيات وحصول فلسطين على عضو مراقب مفسرا لنسبة المعارضة. ومن اللافت ان النساء اجبن وبنسبة عالية انهن موافقات وبشدة وايضا موافقات بنسبة فاقت الرجال ب ٦٠٪ فرقا. ولم يكن هناك فرقا ملحوظا بين الاجابات وفق تجمعات المحافظة.

٥. نظام الكوتا في الانتخابات ساهم بمشاركة النساء في التجمع في انتخابات المجالس المحلية

جدول رقم ٣١: نظام الكوتا في الانتخابات المحلية كفرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية

نظام الكوتا	النسبة	الذكور	الاناث	م. جنين	م. رام الله
نعم	%٨١,٤	%٨٠,٣	%٨٢,٤	%٨٦,٣	%٧٥,٤
لا	%٢,٠	%٣,٤	%٠,٧	%١,٩	%٢,٢
لا اعرف	%١٦,٦	%١٦,٣	%١٦,٩	%١١,٨	%٢٢,٤

اقر نظام الكوتا عام ٢٠٠٤ وتم تطبيقه في الانتخابات المحلية والتشريعية التي تمت ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٢ في الانتخابات المحلية وتحسنت نسبة وصول النساء الى المجالس المحلية (بتمثيل امراتين) ومنهن من وصلن الى رئاسة بلديات او كن اكثر من امراتين وبالانتخاب وفق ما اشارت له التقارير والادبيات. لذا اعتبر المستجيبون/ات ان الكوتا فرصة واجابوا غالبيتهم بنعم وبما يقدر نسبته ٨١,٤٪، في حين ٢٪ اجابوا بلا و ١٦,٦٪ بلا اعرف. والفروق طفيفة بين الجنسين. اما على صعيد التجمعات فكان هناك فرقا في الاجابات من حيث التأييد بين تجمعات محافظة جنين ورام الله حيث كانت اعلى بجنين بفارق ١٠٪، وكان عدم معرفة تجمعات رام الله ايضا اعلى بفارق ١٠٪ عن تجمعات محافظة جنين.

٦. نظام الكوتا في الانتخابات ساهم بمشاركة النساء في التجمع في الانتخابات التشريعية

جدول رقم ٣٢: الكوتا في الانتخابات التشريعية كفرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية

الكوتا	النسبة٪	الذكور	الاناث	م. جنين	م. رام الله
نعم	%٦٨,٠	%٦٦,٤	%٦٩,٦	%٧٠,٨	%٦٤,٧
لا	%٧,١	%٦,٧	%٧,٤	%٨,١	%٥,٩
لا اعرف	%٢٤,٩	%٢٦,٨	%٢٣,٠	%٢١,١	%٢٩,٤

خدمت الكوتا النساء في الانتخابات التشريعية الثانية حيث كانت ٥,٦٪ في انتخابات ١٩٩٦ ووصلت النسبة الى ١٣٪ في انتخابات ٢٠٠٥ وفق ما اشارت له التقارير (نزال، ٢٠٠٦). وبحكم ان الكوتا لم تنطبق على انتخابات الدوائر فلم تتجح اي امرأة، مما اثر على وجود النساء على مستوى الدوائر والتي هي اقرب الى مجتمعاته. وباعتقاد الباحثة ان هذا سببا في تراجع نسبة التأييد للكوتا بانها فرصة لتعزيز مشاركة النساء السياسية حيث لم يلمس اعضاء التجمعات مردودها بوجود نواب نساء من دوائرهم مما يتطلب العمل على تعديل قانون الانتخابات والكوتا ليشمل الدوائر واحتمال ان يكون تجميد او شلل عمل المجلس التشريعي سببا اخر في تدني الكوتا بالنسبة للانتخابات التشريعية. لم تسجل فروقات تذكر بمتغير الجنس. الا ان فرقا عاليا لتأييد الكوتا ظهر بين تجمعات محافظة رام الله ومحافظة جنين حيث ايدت تجمعات جنين الكوتا كفرصة بفارق ١٤٪، وكان هناك فارق ما يقدر ايضا بفارق ١٠٪ اعلى باجابة لا اعرف عند تجمعات رام الله عن تجمعات م. جنين .

٧. وجود المؤسسات الاهلية والقاعدية التي تدعم قدرات النساء هي فرص لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية

جدول رقم ٣٣: المؤسسات الاهلية والقاعدية كفرصة لتعزيز مشاركة النساء السياسية

المؤسسات الاهلية والقاعدية	النسبة٪	الذكور	الاناث	م. جنين	م. رام الله
نعم	%٨٢,٥	%٧٩,١	%٨٥,٩	%٨٥,١	%٧٩,٤
لا	%٣,٠	%٢,٧	%٣,٤	%٣,١	%٢,٩
لا راى	%١٤,٥	%١٨,٢	%١٠,٧	%١١,٨	%١٧,٦

من الواضح ان المؤسسات الاهلية والقاعدية تشكل فرصا عالية لتعزيز مشاركة المرأة السياسية وفق الجدول اعلاه ويؤيد الذكور والاناث ذلك وان كانت نسبة الاناث ترتفع عن الذكور وهذا طبيعي بحكم انها فئة مستفيدة، وكذلك تؤيد تجمعات م. جنين بنسبة اعلى من تجمعات رام الله كفرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية، وقد يكون لزيادة عدد المؤسسات في هذه التجمعات وقتها في تجمعات رام الله سببا في اختلاف النسبة. ووفق المجموعات البؤرية فقد اجمع غالبية المشاركين/ات ان وجود المؤسسات الاهلية والقاعدية والنسوية هي فرص من شأنها تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية وشار لذلك ايضا غالبية من تم مقابلتهم /ن من الناشطين /ات سياسيا واجتماعيا .

٨. نشاط وامتداد الاطر النسوية يوفر فرص للنساء للمشاركة السياسية والمجتمعية

جدول رقم ٣٤: الاطر النسوية كفرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية

الاطر النسوية	النسبة%	الذكور	الاناث	م.جنين	م.رام الله
نعم	٧٢,٠%	٧١,٨%	٧٢,١%	٧٤,٥%	٦٨,٩%
لا	٨,٤%	١٠,١%	٦,٨%	٩,٣%	٧,٤%
لا اعرف	١٩,٦%	١٨,١%	٢١,١%	١٦,١%	٢٣,٧%

النتائج اعلاه في الجدول (رقم ٣٤) تبين ان اكثر من ٧٠% يروا ان الاطر النسائية تشكل فرصة وتساوت النسبة تقريبا ما بين الذكور والاناث ، وهناك ما يقارب ٢٠% لا يعرفون اذا الاطر النسائية تشكل فرصة ، ولم يلحظ فروقا تذكر وفق الجنس، وحتى على مستوى التجمعات وان ارتفعت النسبة في تجمعات رام الله بانهم لا يعرفون فهذا الامر يقع مسئولية على الاطر النسائية في تفعيل دورها في التجمعات وجذب النساء وتعزيز دورها في تطوير مشاركة المرأة السياسية والعامه.

٩. نشاط وامتداد فروع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية يوفر فرص لمشاركة المرأة السياسية والعامه المجتمعية

جدول رقم ٣٥: الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كفرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية

الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية	النسبة%	الذكور	الاناث	م.جنين	م.رام الله
نعم	٧٦,٤%	٧٩,٧%	٧٣,٢%	٧٨,٩%	٧٣,٥%
لا	٤,٤%	٢,٧%	٦,٠%	٣,١%	٥,٩%
لا اعرف	١٩,٢%	١٧,٦%	٢٠,٨%	١٨,٠%	٢٠,٦%

يشكل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية مظلة الحركة النسوية واطرها وله فروع وامتداده فهو فرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامه ويقع عليه دورا ومسئولية حيث تراه العينة كذلك بنسبة فاقت ٧٦%، والذكور والاناث يرون ذلك بنسبة متقاربة، وكذلك التجمعات ترى ذلك. الا ان نسبة من لا يعرف اذا الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية يشكل فرصة هو الامر الذي يحتاج الى الانتباه فقد وصلت الى ١٩,٣% وارتفعت عند الاناث عن الذكور وفي تجمعات محافظة رام الله عن تجمعات جنين. مما يستدعي من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية العمل على تفعيل دوره في هذه التجمعات وايلاء المواقع البعيدة عن مراكز المدن اهتماما اكبر على صعيد النشاطات والبرامج المتعلقة بمشاركة المرأة السياسية والعامه.

١٠. مبادرة وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية الصادرة عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والحركة النسوية تشكل فرصة لتعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية

جدول رقم ٣٦: وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية كفرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية

وثيقة حقوق الوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية	النسبة%	الذكور	الاناث	م.جنين	م.رام الله
نعم	٤٤,٣%	٤١,٢%	٤٧,٣%	٤٨,٤%	٣٩,٣%
لا	٣,٠%	١,٤%	٤,٧%	٢,٥%	٣,٧%
لا اعرف عن الوثيقة	٥٢,٧%	٥٧,٤%	٤٨,٠%	٤٩,١%	٥٧,٠%

يبدو ان وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية الصادرة عن اتحاد المرأة الفلسطينية والحركة النسوية والمراكز والتي ايضا تتبناها وزارة المرأة (٢٠٠٨) ما زال صداها لم يصل الى ٥٥% من العينة المبحوثة فاكثر من نصف العينة لا تعرف عن الوثيقة واقل من النصف ترى انها تشكل فرصة . والنتيجة الاهم ان النساء لا تعرف عن الوثيقة بنسبة ٥٠% تقريبا والرجال ٥٧,٤% وتجمعات م. رام الله اكثر من النصف لا يعرفون في حين تجمعات م. جنين تقريبا النصف لا يعرفون عن الوثيقة. هذا الامر يتطلب تعميما ونشرا وتثقيفا واسعا حول الوثيقة وفي كل المستويات والتجمعات البعيدة عن مراكز المدن والاقل حقا.

١١. مصادقة رئيس الدولة على الاتفاقية الخاصة بالغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة هي فرصة لتعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة

جدول رقم ٣٧: المصادقة على اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة كفرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية

اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة	النسبة %	الذكور	الاناث	م.جنين	م.رام الله
نعم	٥٨,٤ %	٦١,٧ %	٥٥,٠ %	٦٣,٤ %	٥٢,٦ %
لا	٣,٠ %	٢,٧ %	٣,٤ %	١,٩ %	٤,٤ %
لا اعرف عن القرار	٣٨,٦ %	٣٥,٦ %	٤١,٦ %	٣٤,٨ %	٤٣,١ %

مما لا شك فيه ان اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة (الصادرة ١٩٧٩) تحت الدول على الغاء التمييز في كافة المجالات بما فيها الحياة السياسية والعامة وقد قام رئيس السلطة الفلسطينية المصادقة عليها. الا ان ٥٨,٤ % يؤيدوا بانها فرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية، وما يقارب ٣٨,٦ % لا يعرفون عن قرار الرئيس بالمصادقة. وقد سجل الرجال تايدا ان الاتفاقية والقرار يشكل فرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية بنسبة اعلى من الاناث وبفارق قدره ٤,٧ %. وسجلت النساء ما نسبته ٤١,٦ % انهن لا يعرفن عن قرار الرئيس بينما الرجال لا يعرفون بنسبة ٣٥,٦ % اما التجمعات فايدت تجمعات م. جنين بنسبة ٦٣,٤ % بينما تجمعات م. رام الله ٥٢,٣ % بان الاتفاقية تشكل فرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية، وهناك فرق ١٠ % بين عدم معرفة القرار بين تجمعات م. رام الله وتجمعات م. جنين حيث الاعلى كانت في تجمعات رام الله. وبوجهة نظر الباحثة تتحمل المؤسسات الاهلية والنسوية والحركة النسوية والاطر ووزارة المرأة والفصائل المسئولية في ضعف الترويج والتثقيف لاهميتها الاتفاقية ولقرار الرئيس وانعكاسه على النساء وتعزيز حقوقهم.

١٢. خروج المرأة للعمل في التجمع يعطيها الفرصة للمشاركة السياسية والمجتمعية

جدول رقم ٣٨: خروج المرأة للعمل كفرصة لتعزيز المشاركة في الحياة السياسية والمجتمعية

عمل المرأة	النسبة %	الذكور	الاناث	م.جنين	م.رام الله
نعم	٨٨,٦ %	٨٤,٦ %	٩٢,٦ %	٨٧,٠ %	٩٠,٥ %
لا	٤,٤ %	٧,٤ %	١,٣ %	٤,٣ %	٤,٤ %
لا اعرف	٧,٠ %	٨,١ %	٦,٠ %	٨,٧ %	٥,١ %

من الواضح انه هناك ادراكا واجماعا بان عمل المرأة سيعمل على تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية. وتؤكد العينة والرجال والنساء والتجمعات وفق النسب المبينه اعلاه .

١٣. دور الاعلام التقليدي (المسموع والمرئي والمكتوب) والعصري (الفيس بوك، تويتر ..) فرص لتوعية النساء مما يزيد من مشاركتهن في الحياة السياسية والمجتمعية.

جدول رقم ٣٩: الاعلام بانواعه واشكاله كفرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامة

الاعلام باشكاله المختلفة	النسبة %	الذكور	الاناث	م.جنين	م.رام الله
اوافق بشدة	٦٢,٨ %	٦٣,٣ %	٦٢,٤ %	٦٥,٢ %	٦٠,٠ %
اوافق	٢٧,٤ %	٢٣,٨ %	٣٠,٩ %	٢٣,٦ %	٣١,٩ %
اعارض	٩,٥ %	١٢,٢ %	٦,٧ %	١٠,٦ %	٨,١ %
اعارض بشدة	٠,٣ %	٠,٧ %	٠ %	٠,٦ %	٠ %

عرف الاعلام وفق الاديبيات التي تم تناولها انها اهم وسائل التنشئة والتنمية السياسية والتي يلجأ اليها السياسيين للتثقيف وضخ افكارهم وبرامجهم ويتم التنافس على الاعلام ومحاولة السيطرة عليه من قبلهم. وقد سجل ٩٠ % ما بين موافق بشدة وموافق باهمية الاعلام كفرصة لتعزيز مشاركة المرأة وبانواعه المختلفة. وقد أيد الذكور والاناث ذلك والتجمعات. وكانت نسبة المعارضة منخفضة بشكل عام وفق متغير الجنس والتجمعات.

ط. المبادرات لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية:

عبر سؤال مفتوح موجه لاجتماع المجتمع المحلي (عينة الدراسة) ضمن التجمعات المختارة قيد الدراسة في محافظتي جنين ورام الله حول المبادرات والافكار القابل القيام بها والتي من شأنها تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية. تم وضع العديد من المقترحات وبناء عليه جمعت ووضعت ضمن تصنيفات او محاور بحكم تقاربها وجمع التكرار للمحور الواحد، اما المحاور للمبادرات مرتبة وفق عدد التكرار من الاعلى الى الاقل فكانت وفق الاتي:

١. مبادرات نحو التثقيف والتوعية وبناء قدرات النساء في مجال المشاركة في الحياة السياسية والعامية وقد اخذ هذا المحور اكثر تكرارا حيث وصل الى ٢٦٤ عدد مرات التكرار. ومن ابرز المبادرات في هذا المحور:

- ورشات العمل والندوات التوعوية والتثقيفية حول حقوق المرأة والحقوق السياسية والمشاركة السياسية والعامية
- عقد المؤتمرات والامسيات الخاصة بحقوق المرأة
- دورات متخصصة بحقوق المرأة
- برامج تدريبية متكاملة حول حقوق المرأة السياسية والمشاركة السياسية
- حملات توعية مكثفة باهمية المشاركة السياسية والمجتمعية وجزء كبير طالب ان تكون في مناطقهم وتجمعاتهم
- وتم ايضا طرح مواضيع محددة لتناولها والتغيير فيها عبر التثقيف والتوعية لما لها تاثير على المشاركة السياسية مثل العادات والتقاليد ونظرة الدين للموضوع والتفسيرات الخاطئة له.
- وضمن مبادرات التوعية والتثقيف والتدريب خصص المستجيبون/ات الفئات الواجب تلقي التوعية والتدريب ومنهم الاهالي لاقناعهم بمشاركة النساء، الرجال، رجال الدين لتأثيرهم، طلبة الجامعات وطلبة المدارس والشباب/ات بشكل عام لتشجيعهم نحو تعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامية وتعزيز مشاركة الشباب.

٢. تعزيز دور المؤسسات النسوية والمراكز والاندية والمؤسسات القاعدية لتعزيز مشاركة المرأة السياسية، والتي اخذت اهتماما عبر تكرار ٨٧ مرة، وشمل المحور افكار المبادرات التالية :

- انشاء مراكز نسوية مختصة ومهتمة بالمشاركة السياسية والعامية وتعزز وضع المرأة.
- ايجاد مقرات للجان المرأة والمراكز النسوية.
- تصميم برامج في المؤسسات والمراكز تهتم بتعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامية ومكانة المرأة بشكل عام.
- اطلاق مبادرات ومشاريع من قبل المؤسسات تمكن المرأة اجتماعيا وسياسيا .
- زيارة المؤسسات والمراكز للنساء في البيوت والجامعات والالتقاء بهم لتعزيز مشاركتهم والتعريف باعمال المؤسسات والمراكز ودورها.
- الترويج والتعريف بالمراكز والمؤسسات النسوية للمجتمع المحلي لتعزيز ادماج المرأة بها والانخراط والتطوع معها مما يعزز مشاركة المرأة.

٣. مبادرات اعلامية وترويجية تعزز من مشاركة المرأة السياسية والعامية

لقد كان هناك ادراكا واضحا لاهمية الاعلام ودوره في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والتوعية وتحريك الراي العام ، وقد اشارت العديد من الادبيات لاهمية وسائل الاعلام كوسائل على التنشئة والتنمية السياسية ، ومحاولة الاطراف السياسية المختلفة استخدامها لدرجة السيطرة عليها وفق دراسة الشيخ (٢٠١٠) وكانت المبادرات نحو تعزيز الاعلام تاخذ بعده التقليدي (المكتوب والمرئي والمسوع) والعصري (وسائل التواصل الاجتماعي)، اضافة الى وسائل اخرى ترويجية توعوية مثل المنشورات والمسرح واللافتات (بلبورد) والملصقات وغيرها. هذا المحور اخذ ٦٧ تكرارا. ومن ابرز ما جاء من مبادرات وافكار ضمن هذا المحور:

- عقد برامج تلفزيونية واذاعية مخصصة للمشاركة السياسية للمرأة واهميتها في القنوات المختلفة ومنها المحلية.
- برامج حوارية ومقابلات مع نساء سياسيات ومناضلات وابرار تجاربهن عبر الاعلام.
- عمل افلام قصيرة عن مشاركة المرأة السياسية واهميته ودورها وبالتركيز على تجارب النساء الرائدات في العمل السياسي والمجتمعي.

- تصميم مسرحيات وعروض لها تبين دور المرأة في الحياة السياسية والعامية وعرضها في الجامعات والمدارس والتجمعات.
- اصدار نشرات توعية وبوسترات وملصقات ولبورد لوحات كبيرة.
- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للترويج لحقوق المرأة السياسية والاجتماعية من انترنت وفيس بوك، وعمل فيس بوك للتجمع.
- تدريب النساء والشابات على وسائل التواصل الاجتماعي واليات استخدامه لتوعية المجتمع والنساء بحقوقهن.

٤. مبادرات تمكين المرأة اقتصاديا

ان وضع المرأة الاقتصادي يعتبر عاملا مهما اما نحو ان تشارك في حال وجود دعم اقتصادي لها او قد يكون معيقا في حال تردي الوضع الاقتصادي ومشاركة المرأة في الحياة العامة من مؤشرات وجودها في سوق العمل وفي مواقع قيادية فيه . وطالما النساء يعانين من سوء اوضاعهن الاقتصادية سواء انفسهن او عائلاتهن ستكون اولوياتهن بتحسين وضعهن الاقتصادي على حساب الادوار السياسية (الدور المجتمعي وجزء منه ياخذ الطابع الطوعي). المستجيبون/ات ربطوا تمكين المرأة من المشاركة بالحياة السياسية والعامية عبر تمكينها الاقتصادي لذا هذا البند اخذ تكرار بنحو ٦٣ مرة، وعبر عن المبادرات او الافكار اما بشكل منفرد او مرتبط بتمكين المرأة سياسيا واقتصاديا، ومن ابرز افكار التمكين الاقتصادي:

- توفير الدعم المالي للمرأة لتعزيز مشاركتها السياسية.
- القيام بمشاريع انتاجية للنساء تحسن من دخلها .
- انشاء مشاغل خياطة وتطريز لحفظ التراث تديره النساء ويتم التسويق له كمصدر دخل لها .
- مشاريع انتاجية ذات طابع الاقتصاد المنزلي.
- توفير فرص عمل وخاصة للخريجات الجامعيات.
- دورات تدريب على مشاريع انتاجية تولد مبادرات مشاريع منتجة وخلق تعاونيات نسائية.
- انشاء معارض لعرض منتوجات النساء .
- سوق استهلاكي خاص لبيع منتوجات النساء .

٥. حملات الضغط والمناصرة للحقوق والقوانين والسياسات

دعى المستجيبون/ات الى ضرورة اطلاق حملات تعزز حقوق المرأة عامة والسياسية خاصة ، وجزء منها كان يتوجه نحو تعديل او تغيير القوانين وجزء اخر بهدف محاربة حالة اللامساواة والتمييز والعادات والتقاليد التي تؤثر سلبا على تمتعها بالمشاركة السياسية والعامية ، وقد اخذ هذا المحور ٣٧ تكرار. ومن ضمن ما جاء من افكار:

- حملات لادماج المرأة في الحياة السياسية والعامية والتغيير في القوانين
- رفع الكوتا النسائية في الهيئات المحلية
- تغيير القوانين لتكون منصفة للنساء
- حملات لاعطاء المرأة حقوقها وتعزيز المساواة ورفض التمييز
- حملات لتغيير عقلية الرجال وتوعيتهم باهمية مشاركة المرأة
- الزام الحكومة والمؤسسات الغير حكومية بتعزيز مشاركة المرأة السياسية
- حملات لتعزيز النساء وتشجيعهن على الانتخاب والترشح

٦. مبادرات لتعزيز مشاركة المرأة في المناسبات الوطنية والعامية والاحتجاجات

ان هذا المحور يعبر عن الدور النضالي الذي ما زال مطلوبا القيام به والمشاركة بفعالية بحكم استمرار الاحتلال واجرائاته القمعية ، وهنا كانت المطالبة بتعزيز المشاركة السياسية عبر مظاهر المشاركة الوطنية العامة كالمسيرات والاحتجاجات والمهرجانات وغيرها وايضا المناسبات الوطنية التي تعزز المرأة وتساهم في توعية المجتمع. هذا المحور حصل على ٣١ تكرارا. وشمل افكارا :

- المشاركة في المسيرات السلمية والوطنية
- المظاهرات والاحتجاجات
- القيام بمهرجانات وطنية في المناسبات الوطنية والخاصة بالمرأة كيوم المرأة العلمي لتأكيد الحقوق
- مسيرات لتوعية المجتمع ولفت نظره وتضامنه مع حقوق المرأة

٧. تعزيز دور النساء في الهيئات المحلية

اطلق المستجيبون والمستجيبات افكارا لتطوير مشاركة المرأة في المجالس المحلية التي وصلت اليها النساء عبر الكوتا ومنهن دونها ، ومن اللافت للنظر لم تبين المبادرات اي نوع ذات علاقة بالمجلس التشريعي وقد يكون سببه انه لا يوجد كوتا تشريعية للنساء على الدوائر كما جاء في الادييات ولتعطل المجلس التشريعي منذ فترة وضعف فعاليته، ولكون ان الهيئات المحلية هي جزء من المشاركة السياسية الاقرب اليهم في تجمعاتهم يرونها ويلمسونها ويستطيعوا تقييمها فان عدد التكرار لهذا المحور ٢٦ مرة ، لذا جاءت المبادرات ضمن هذا المحور تتعلق بها وفق الاتي :

- مبادرات لاشراك المرأة في مشاريع وخطط الهيئات المحلية واخذ رايها
- انشاء لجان للمرأة في الهيئات المحلية تهتم بشؤونها
- اطلاق مبادرة لتشكيل مجلس نسوي
- قيام الهيئات المحلية باطلاق مبادرات لتعزيز مشاركة المرأة العامة والسياسية
- وضع اليات لضمان اخذ راي المرأة والتشاور معها من لقاءات عامة واجتماعات
- تفعيل العضوات ودورهن في الهيئات المحلية ومع النساء في المجتمع نحو تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية

٨. مبادرات تحفيز وتعزيز وتقدير لذات المرأة والناشطات سياسيا ومجتمعيًا

طالب المستجيبون/ات ان يكون هناك مبادرات تدعم المرأة وتقويها وتعزز ثقتها بنفسها وقدراتها ، وتعزز وتضمن جهود النساء الناشطات مجتمعيًا وسياسيًا بتكرار وصل الى ١٧ مرة، اما ابرز الافكار:

- مبادرات تقدير وتحفيز معنوي للنساء .
 - دعم نفسي وتعزيز الثقة بالنفس للناشطات والشابات والاكبر سنا .
 - تكريم المشاركات في الحياة السياسية والمجتمعية .
٩. مبادرات نحو تعزيز العمل التطوعي المجتمعي والسياسي في المجتمع بالتركيز على الشباب والشابات والنساء وقد حصل هذا المحور على تكرار ثمانية مرات ، ومن الافكار التي طرحت :

- مبادرة بتشكيل لجنة متطوعين شباب وشابات لاطلاق مبادرات تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية .
- اطلاق مبادرات لتشجيع الشباب والشابات الدخول في مجالس الطلبة .
- تعزيز انخراط الشباب والشابات في العمل السياسي .
- القيام باعمال تطوعية مجتمعية من قبل الشباب .

١٠. تعزيز تعليم المرأة وتطوير المناهج الدراسية

ان تعليم المرأة يساعدها في حصولها على معلومات ويزيد من فرص وصولها الى مصادر المعلومات ويعطيها فرصة المشاركة بالعمل والاطلاع على التجارب الطلابية السياسية والعملية بعد التخرج. رغم ان هذا المحور اخذ تكرار متدنيا وصل الى ٧ مرات الا ان مبادراتهم بينت اهمية تعليم المرأة في تعزيز المشاركة السياسية والعامة، فكثير من النساء وصلن الى المجالس التشريعية والوظائف القيادية والمحلية بمستوى تعليمهن وكفائتهن وفق ما جاء في الادييات ومنها دراسة نزال (٢٠٠٤). ومن الافكار التي وردت:

- مبادرات مجتمعية لتعزيز تعليم المرأة .
- الاهتمام بالمناهج المدرسية لدمج حقوق المرأة ومشاركتها السياسية والعامة في المناهج المدرسية وابرار القيادات وتجاربهن .

١١. مبادرات اخرى

وفق ما تم طرحه من ادبيات بتاثير الدور الانجابي على مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية والذي يبدو انه معيقا في المجتمعات المحلية فقد طالبت التجمعات باطلاق مبادرات نحو دعم العائلة والزوج ومساعدته لتستطيع المرأة المشاركة ، ومنهم من طلب بوجود حضانات وروضات للاطفال ليتسنى لها الخروج من المنزل وكان عدد تكرار هذه المبادرات ٤ .

جدول مبادرات تعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامة وفق التكرار من الاعلى الى الاقل

جدول رقم ٤٠ : المبادرات لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية

رقم	محاور المبادرة	التكرار
١	مبادرات نحو التثقيف والتوعية وبناء قدرات النساء في مجال المشاركة في الحياة السياسية والعامة	٢٦٤
٢	- تعزيز دور المؤسسات النسوية والمراكز والاندية والمؤسسات القاعدية لتعزيز مشاركة المرأة السياسية ، والتي اخذت اهتماما عبر تكرار ٨٧ مرة	
٣	مبادرات اعلامية وترويجية تعزز من مشاركة المرأة السياسية والعامة	٦٧
٣	مبادرات تمكين المرأة اقتصاديا	٦٣
٤	حملات الضغط والمناصرة للحقوق والقوانين والسياسات	٣٧
٥	مبادرات لتعزيز مشاركة المرأة في المناسبات الوطنية والعامة والاحتجاجات	٢١
٦	تعزيز دور النساء في الهيئات المحلية	٢٦
٧	مبادرات تحفيز وتعزيز وتقدير لذات المرأة والناشطات سياسيا ومجتمعا	١٧
٨	مبادرات نحو تعزيز العمل التطوعي المجتمعي والسياسي في المجتمع بالتركيز على الشباب والشابات والنساء	٨
٩	تعزيز تعليم المرأة وتطوير المناهج الدراسية	٧
١٠	اخرى	٤

نلاحظ من المبادرات التي طرحها اعضاء المجتمع المحلي تمحورت نحو تعزيز الوعي والقدرات التي تمكن النساء من المشاركة سواء التوعية بالحقوق او اهمية الدور، اما القدرات فاخذت تركيزا عاليا باتاحة القدرات الاقتصادية وربطها بالاستقلال الاقتصادي للنساء والذي حصيلته ان النساء ستشارك في الحياة السياسية والمجتمعية وهذا يبين عمق الوضع الاقتصادي المتردي في المجتمع الفلسطيني والتي تعاني منه النساء بشكل اعلى وقد بين ذلك الاحصائيات الرسمية والتي اوضحت ان نسبة النساء في سوق العمل لم تتجاوز ١٧٪. ومن ناحية اخرى كان هناك وعيا عاليا ان الرجال هم مؤثرين في حياة النساء ويمتلكون القوة والسيطرة والقرار لذلك جاءت مبادرات تتوجب استهدافهم بهدف اقناعهم باهمية مشاركة المرأة ودورها، فقد تكون النساء واعية لاهمية دورها وتحبذ المشاركة والانخراط في خدمة مجتمعها وقضاياها وتمنعها العقلية الذكورية والثقافة السائدة المحافظة التي لا تحبذ الاختلاط او ترى دورها ومكانها الاساسي البيت واذا خرجت فقد يكون مقبولا لاجل العمل وهذا اكدت عليه المجموعات البؤرية كما سيبين في القسم التالي. ناهيك ان هناك ادراكا عاليا للشباب ودورهم في التغيير الاجتماعي وموعول عليهم فتم التركيز على مبادرات لتعزيز دورهم في التطوع وفي مجالس الطلبة ومبادرات خلاقة تعزز من مشاركة المرأة السياسية ، وانطبق الامر على الاعلام وانواعه واهميته في ياخذ دورا في تعزيز مشاركة المرأة وابرز مجهوداتها وتسليط الضوء على التجارب لنساء رائدات اجتماعيا وسياسيا . وبالمحصلة نرى ان المبادرات تركزت في ثلاث اتجاهات اساسية :

- مبادرات ذات علاقة بشخص المرأة (التوعية، والتدريب وتعزيز القدرات وتعزيز الثقة بالنفس والدعم لها).
- مبادرات ذات علاقة بالثقافة السائدة (تغيير الثقافة السائدة والفكر القائم عبر استهداف الرجال والشباب، والمؤثرين والمناهج).
- مبادرات ذات علاقة بالتمكين الاقتصادي وانعكاسه بالتمكين السياسي.

الجزء الثاني: مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية – مجموعات النقاش البؤرية (تحليل نوعي)

عقدت ١٠ مجموعات نقاش بؤرية في التجمعات المختارة من محافظة جنين ومحافظة رام الله والبيرة شملت رجالا ونساء وصل عددهم الى ٨٢ مشارك/ة (٥٤ نساء و٢٨ رجال) تنوعت اعمارهم من فئات عمرية مختلفة كان اصغرهم ٢٠ عام والاكبر ٦٠ عام. اما طبيعة اعمالهم فكان هناك موظفين/ات قطاع حكومة، متطوعين في جمعيات اهلية ونسوية، طالبات جامعة، خريجين/ات جامعة، ومنهم يعمل في قطاع التعليم، وفي اعمال السكرتاريا والمحاسبة، اعضاء وعضوات مجالس بلدية وقروية، ربات بيوت، ومن يعمل في الزراعة، ومنهم لهم انتماءات سياسية.

جدول رقم ٤١: توزيع المشاركين والمشاركات وفق الموقع والجنس

رقم	فحمة	كفر راعي	خريثا المصباح	بيت سيرا	خريثا بني حارث	بروقين	سيلة الحارثية	بيت عور التحتا	اليامون	صفا
ذكور	٥	٣	٣	٣	١	١	٤	-	٥	٣
اناث	٨	٥	٤	٥	٧	٦	٢	٧	٤	٦
المجموع	١٣	٨	٧	٨	٨	٧	٦	٧	٩	٩

جدول رقم ٤٢: توزيع الفئات العمرية للمشاركين/ات

الفئات العمرية	عدد المشاركين/ات
أقل من ٢٥ سنة	١٨
٢٦-٣٥ سنة	١٤
٣٦-٤٥ سنة	٢٥
٤٦-٥٥ سنة	١٩
اكبر من ٥٥	٦
المجموع	٨٢

هدفت المجموعات البؤرية الى التعمق في مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية في التجمعات، دور الجهات المعنية بتطوير مشاركة المرأة من السلطة، والوزارات، المؤسسات الاهلية والقاعدية والنسوية، الاحزاب السياسية. اضافة الى التعرف على المعوقات التي تواجه مشاركة المرأة، الفرص المتاحة. بالاضافة الى المبادرات والاليات التي قد تساعد في النهوض بمشاركة المرأة السياسية والمجتمعية.

أ. طبيعة ومستوى مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في التجمعات:

تفاوت وصف مستوى مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في التجمعات الا ان غالبية المشاركين/ات في المجموعات اعتبروا ان مشاركة المرأة ما زالت دون المستوى المطلوب ولم تتطور الى المستوى الذي يفسح المجال لها للمشاركة السياسية والمجتمعية بكامل حريتها وبما يتناسب مع قدراتها ورغبتها في الانخراط وتحديد في مجال المشاركة السياسية. ومصدر التباين يتعلق بنشاط ودور النساء القياديات في التجمع، مستوى تعليم المرأة، المبادرة الشخصية وروح التطوع والاستفادة من النشاطات وقدرة المؤسسات بانواعها والمهتمة بتعزيز واقتناع جمهور النساء باهمية مشاركتهن. ومالت غالبية مجموعات النقاش الى ابراز نموذج النساء في المجالس المحلية كنموذج مشاركة سياسية والذي جاء بفضل الكوتا والاغلبية اعتبرها شئ ايجابي الا ان تقييمهم لاداء العضوات تفاوت وفق التجمع ما بين فاعلة في الدور والتاثير وما بين الجمود والضعف.

بيّن بعض المشاركين/ات ان مشاركة المرأة تتسم بالنمطية الروتينية والمحدودة وضعف الدافع الذاتي، فتقول احدى المشاركات في وصفها مشاركة المرأة السياسية بانها «غير فاعلة وتأخذ الطابع النمطي الروتيني ومحصور جدا، ولا يوجد هنالك اندفاع ذاتي الا في فئة معينة محدودة، كما ان المشاركة في المناسبات الوطنية وبسبب الوضع السياسي والانقسام جعل هذه المشاركة قليلة، فقيما كانت مشاركتها اكبر ولديها اندفاع وطني اكبر» من مجموعة كفر راعي (٢٠١٤/٨/٩).

ومن الامثلة التي تم الاستشهاد بها من قبل المشاركين/ات الانتخابات المحلية وعملية الاقتراع والترشح فقد كانت محدودة . فبعض المشاركين/ات افادو ان مشاركة النساء في الانتخابات واضحة وظاهرة اكثر من الرجال اما في ترشيح انفسهن فهي محدودة، و بعد ان يتم انتخابهن وتشيتهن ينسحبن وذلك بسبب عدم الوعي السياسي بالعمل الاجتماعي واعتقادها انه منصب اعتباري لا يوجد له متطلبات وبالتالي الواقع مختلف فترى فيه صعوبة وتحدي .

وبينت بعض المشاركات ان النساء لا ترشح نفسها لانه «لا ينظر الى الانتخابات بان تكون حرة ونزيهه وهذا يؤثر على اندماج النساء سلبا في انخراطهن» مجموعة فحمة (٢٠١٤/٨/٦). ومن جهة اخرى وصفت احدى المجموعات وقد تكون الوحيدة ان مشاركة المرأة السياسية جيدة وربطت ذلك بنموذج عمل عضوات البلدية . فتشير «لدينا مشاركة سياسية جيدة في البلدة من خلال مشاركة المرأة في عملية الانتخاب والترشح ، لدينا ثلاث عضوات في البلدية، ومشاركتها في المناسبات الوطنية من مهرجانات للاسرى ومسيرات شموع وفعاليات عامة» احد المشاركين في مجموعة برقين (٢٠١٤/٨/٦).

اما مجموعة بيت سيرا فعبروا عن رضاهم عن عضوة المجلس البلدي وتفاعلها واداء دورها فهي « تلمس بشكل مباشر احتياج النساء في القرية وتعمل كحلقة وصل بين الاهالي وخاصة فئة النساء والمجلس لطرح قضاياها» (٢٠١٤/٨/٥). ومن التوصيفات حول مشاركة المرأة السياسية والتي اخذت في طياتها معوقات مشاركة المرأة السياسية المرتبطة بذات المرأة ومنها حالة التبعية وعدم استقلالها بانتمائها السياسي ومشاركتها ضعيفة فهي «لا تاتي من تلقاء المرأة نفسها وانما من خلال الحزب الذي يتبعه الزوج او الاخ». ووصفت احدى المجموعات ان المشاركة في بعض الاحيان مقنعة أي بمعنى ان الرجل هو من يتحكم في اختيارات المرأة مثلا عند الانتخابات، او بصفتها عضوة مجلس يتم التحكم بها لأخذ قرار معين وفي بعض الاحيان ينوب عنها في الاجتماع والتوقيع .

واعتربت مجموعة خريثا بني حارث انه «لا يوجد اي مشاركة تذكر للمرأة لا سياسية ولا مجتمعية فقط تم ترشيحها للانتخابات واخذ مقاعد في البلدية ولكن ليس لديها أي دور او نشاط او ظهور يذكر حتى في الاجتماعات التي يتم عقدها في البلدية لا تحضر» (٢٠١٤/٨/٧). وبينت غالبية المجموعات ان هناك غياب لوجودها ومشاركتها واخذ دورها وصلاحياتها بالرغم من ان هنالك نساء لديهن القدرة والخبرة والكفاءة في ان تكون فعالة ونشيطة ولكن يتم تهميشها بسبب الوضع العائلي والعادات والتقاليد وبسبب التسلسل من قبل الزوج او الاخ او الاب، وهذا جاء بتوافق مع توجهات المستجيبون/ات في التجمعات عينة الدراسة(الجزء الكمي).

تشير احدى النساء في مجموعة صفا «ان المرأة لها رغبة في الانخراط في الحياة السياسية والمجتمعية، ولكن الزوج عائق والاهل يمنعونها من المشاركة ، فالمجتمع ذكوري والرجل يسيطر في الشارع والوزارات والاحزاب » الا ان احد الرجال اعترض واعتبر ان عدم خروج المرأة وانخراطهن بسبب عامل ذاتي فهناك نساء يهملن ذاتهن وليس عندهن الجرأة للخروج، وبحاجة لتدريب عن حقوقهن السياسية، فمثلا الكوتة هي عدد وليس نساء فاعلات ومشاركات» مجموعة بيت صفا(٢٠١٤/٨/٩). وفي مجموعة اخرى اشار احد الرجال «ان الرجال لا يجذبوا فكرة الاختلاط بين النساء والرجال » من مجموعة اليامون (٢٠١٤/٨/٤).

واضافة الى العادات والتقاليد والعامل الذاتي اضافت المجموعات انشغال المرأة بالبيت والاولاد، والاضاع السياسية له تاثير على النساء فعندما يسجن الزوج او يستشهد تجبر النساء على الخروج للبحث عن عمل لكسب الرزق وهذا يبعدها عن المشاركة السياسية والمجتمعية التي تحتاج وقتا طوعيا. ويبدو ان المشاركة في الحياة المجتمعية افضل حالا من المشاركة السياسية وفق رأي المشاركين/ات في المجموعات. ففي المجال المجتمعي لعب وجود مؤسسات اهلية ونسوية وجمعيات قاعدية واطر نسوية في تعزيز مشاركة المرأة المجتمعية. وهناك تفاعل للنساء مع الجمعيات النسوية والمؤسسات القاعدية وعادة ترتبط في حال وجود مشاريع .

ففي غالبية التجمعات توجد مؤسسات نسوية ترأسها نساء وتتواجد النساء في الهيئات العامة لها، وتهتم الجمعيات بقضايا المرأة وبمواضيع ومجالات النساء فتقوم بعقد ورشات العمل والتدريب والتثقيف واعمال تطوعية، ومشاريع انتاجية غذائية او تطريز او بيوت بلاستيكية، رياض اطفال وتعاونيات وغيرها . و هنالك امثلة لنساء استفادت من المشاركات بالدورات والتدريبات ومكنتها المشاركة في ايجاد فرصة عمل او عمل مشروعات انتاجية صغيرة او تعاونيات مما ساهم في تحسين دخل الاسرة وتحسين الوضع الاقتصادي لديها . وسجل المشاركون والمشاركات في المجموعات

ملاحظات حول مشاركة المرأة المجتمعية ودور المؤسسات والجمعيات ومنها:

- تراجع دور المجتمع المدني في تفعيل الاطر النسوية والجمعيات والمشاريع الخاصة بالنساء وظهور نوع من التكرار في المشاريع والتدريبات والورش وقلة التمويل للجمعيات.
- ضعف الانشطة النسوية وذلك لقلة التمويل وعدم استدامته وبالتالي هذا يؤثر على مشاركة النساء وخروجها وتفاعلها مع المجتمع، وعندما يأتي مردود مالي من خروج المرأة للمشاركة ”يدعمها الرجل وتكون اكثر ثقة واقناع لاهمية خروجها“ احدى مشاركات مجموعة فحمة(٢٠١٤/٨/٦).
- بعض المشاركين/ات بينوا ان قلة المراكز ومحدوديتها وعدم تغطيتها لاحتياجات النساء يضعف المشاركة المجتمعية من الاغلبية لاقتصرها على مجموعة محدودة من المستفيدات من البرامج والمشاريع.
- البرامج غير كافية للنساء ولا تعطى النساء دور فعلي فيها.
- ضعف تفاعل النساء مع النشاطات والتدريبات التي تعقد حيث عبرت غالبية المجموعات الى ذلك وخاصة التي لا ترتبط بمشروع او مردود مالي مثل التوعية بالحقوق او قضايا صحية او اجتماعية. احد المشاركات قالت ان النساء يتذمرن عند دعوتهم للمشاركة بدورات تدريب او ورشة عمل حيث النساء تقول لهن ”بتسجلو في اسمائنا عشان تقبضو علينا ” او ”اذا في منفعة مادية منيجي اما عشان كاسة عصير وبسكوتة خليني في داري احسن“ كقر راعي(٢٠١٤/٨/٩).

ب. دور الاطراف المختلفة في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في التجمع:

الحكومة: بشكل عام سجل المشاركون والمشاركات تحفظا على دور الحكومة بانه غير فاعل سواء على المستوى الوطني او التجمعات المحلية رغم الاشادة ببعض الانجازات التي قامت بها الحكومة لتطوير مشاركة المرأة السياسية والعامه ومنها :

- اعطائها حق الانتخاب والترشح وفق القانون، وايضا نظام الكوتا والالتزام به مما ساهم بوجود المرأة في الهيئات المحلية وفي المجلس التشريعي واعطائها فرص الترشح للرئاسة وفق القانون.
- حصولها على وظائف حساسة وفي مواقع عليا وغير تقليدية مثل وزيرات، سفيرات، محافظ ورئيسة بلدية / مجلس.
- تشكيل وزارة المرأة حيث اصبح للمرأة مؤسسة تهتم بقضاياها.
- اشادت نسبة محدودة من المشاركين/ات حول اهتمام وزارة الحكم المحلي بالعضوات وانشاء وحدة النوع الاجتماعي مما يطور من وضع العضوات وتقديم دورات تدريب و تثقيف لهن، اضافة الى تاسيس شبكة العضوات في المجالس المحلية.

وبالرغم من انجازات الحكومة التي تحدثت عنها المجموعات الا ان نقدا وجه لها وتحديدا لوزارة الحكم المحلي فالغالبية شكوا من غياب دور وزارة الحكم المحلي عن المجالس في المتابعة الدائمة وتقديم مشاريع خاصة بالمرأة وتحديدا الاعضاء والعضوات في المجالس المحلية المشاركين/ات في المجموعات وحتى شبكة عضوات المجالس المحلية المشكلة من قبل وزارة الحكم المحلي لا يتم دعوة كافة العضوات لها مثل عضوة تجمع صفا وكذلك عضوة خريثا بني حارث. واعتبرت مجموعة فحمة ان الخدمات في التجمع ضعيفة، ولا يلمسوا دور لوزارة المرأة فهي لا تزور التجمع الا من اجل غاية او هدف لها. وهناك نقد للقوانين المؤثرة بحياة المرأة فما زالت غير منصفة او معدلة او كافية لتعزيز تطوير مشاركة المرأة.

الاحزاب السياسية: تباين راي المشاركين/ات حول دور الاحزاب السياسية في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية ، فبعض المجموعات بينت ان دورها شكلي وتغيب عنها المرأة وبالتالي تقل نسبة الاستفادة من الاحزاب في دعم المرأة . واجمعت غالبية المشاركين /ات ان الاحزاب يبرز دورها في فترة الانتخابات وبحكم الكوتا تقوم الاحزاب بطرح ممثلاتها وبالتالي تتفاعل معهن وتدعوهم للاجتماعات وتدعم نشاطهن.

واشارت مجموعة فحمة الى غياب الدعم المالي والمعنوي من الاحزاب الحالية، فوجود الاحزاب السياسية يلعب دور كبير في تشجيع النساء من دعمه المالي والمعنوي وكان يظهر هذا الدعم فقط قبل وقت موسم الانتخابات بقليل وينتهي

مع إنتهائه ويسري الحال على تشجيع ودعم العضوات بانتهاء الانتخابات .

وفي تحليل قدمته احدى المشاركات في مجموعة بيت سيرا حول المرأة والاحزاب فتقول «وجود المرأة تعد ورقة رابحة للاحزاب السياسية وتحت غطاء المطالبة بحقوقها والمساواة لكسب اصوات تدعم الحزب ، ووجود المرأة على قوائم الانتخاب تكون على اساس عائلي في اغلب الاوقات (٢٠١٤/٨/٥) . وهناك بعض المجموعات اشارت الى هذا الطرح واتفقت معه حيث يتم ترشيح النساء على اساس حزبي ولكن بالحقيقة يكون تمثيل عائلي او تتبع تنظيم الزوج او العائلة ان ما تم طرحه جاء بتوافق مع تحليل نزال في دراستها حول المرأة والانتخابات المحلية بهيمنة العائلية والعشائرية وتراجع التمثيل الحزبي (٢٠٠٦) .

وبعض المجموعات صنفت الاحزاب ودورها، فبعض الاحزاب ينظر للمرأة بشكل مختلف وفق قوة الحزب وسيطرته فمنها ما يأخذ الطابع الديني والمرأة هي كماله عدد لانها فرضت من خلال الكوتا ولا تؤيد الاختلاط او تواجدتها مع الرجل في نفس المهام، اما احزاب اخرى فالمرأة دور وفعال وهي رئيسة لجان وتشارك في جميع المناسبات الوطنية وغيرها، وهناك احزاب تعطي المرأة حقوق وادوار ومهام ولكنها غير فعالة ولا يوجد مبادرة شخصية منها .

وتناقضت مجموعة اليامون حول الاحزاب الدينية والمرأة حيث بيّن احد المشاركين «انه تم تنزيل النساء في قوائم حماس وفتح وهذا مؤشر جيد» . والاحزاب السياسية ذاتها كحماس اكثر نشاطا واخرطا للنساء في صفوفها من فتح وذلك لطبيعة التنظيم مختلف، فمثلا في انتخابات ٢٠٠٥ نشطن بالانتخاب بنسبة عالية وساهمن في انجاح كتلتهم حيث كان هناك اطر حمساوية اكثر من فتح.» مشارك مجموعة اليامون (٢٠١٤/٨/٤) .

واعتربت بعض المجموعات ان الاحزاب السياسية لم تختلف عن السابق ودورها تراجع اكثر وخاصة بعد دخولها في السلطة ففقدت دورها الحزبي السياسي في التاثير بشكل عام وقضية المرأة لا تاخذ الاهتمام الواسع منها الا موسميا في الانتخابات. كما ان الاحزاب السياسية مقتصرة على الرجال وان اشتركت النساء فيها ولكنهن غير فاعلات في الاحزاب السياسية ولا ياخذن ادوارا حقيقية ومتقدمة. ان ما تم طرحه من قبل المجموعات حول الاحزاب جاء بتوافق مع ما توصلت اليه قزاز واخرون (٢٠١٣) في دراستها التي ادعت ان النساء ليس لديها رضى وثقة بالاحزاب السياسية. المؤسسات القاعدية والنسوية والاطر النسوية: هذه المؤسسات والجمعيات والاطر النسوية اجمع الجميع على اهميتها وعلى الدور التثقيفي والتوعوي الذي تقدمه للنساء ونسج علاقات خارج تجمعاتهن مع مؤسسات مختلفة، بهدف تبادل الخبرات والتثقيف المتخصص ومنه حقوق المرأة بالاضافة الى الدور والمجهود الذي بذلته لحصول المرأة على الكوتا النسائية والاهتمام والمطالبة بحقوق النساء، و دعم النساء من خلال التمكين الاقتصادي ومتابعه مشاريعها وتعليمها الحرف والاشغال اليدوية.

بالرغم من الدور الذي تراه المجموعات في اهمية دور المؤسسات الا ان ملاحظات وجهت من قبل مجموعة لا باس بها من المشاركين/ات ومنه: ان ما تقوم به المؤسسات من دعم يشوبه الضعف احيانا والتكرار في الانشطة والورشات التي لا تستكمل او تتابع، وهناك محدودية في دعم المشاريع الاقتصادية فالمؤسسات تعتمد على التمويل الخارجي والذي هو اصبح قليل. وعدد محدود من المجموعات بينت ان هناك ضعف في التعاون والتشبيك بين المؤسسات في التجمع لتنسيق العمل والمشاريع المقدمة لمنع التكرار والازدواجية.

ووجه انتقادا ايضا للمؤسسات القاعدية ان عملها موسمي مرتبط بالمانحين اذا وجد مشروع او تدريب ممول يتم دعوة النساء والتفاعل معهن ثم ينتهي الامر بانتهاؤه ولايجاد مؤسسات فاعلة يجب ان يكون تمويلها ذاتي ودائم ولا تحتكم بأجندة معينة، وجزء من عدم فاعليتها ينتج بسبب صعوبة الاجراءات للحصول على تمويل لدعم مشروع ما، ويلاحظ ان بعض الجمعيات موجودة على الورق فقط. ومنهم من دعى ان تكون الجمعيات سياسيا حيادية لتخدم الجميع ولكي يتفاعل معها الجميع وليس فئة محددة. وتم التتويه ان بعض من هذه المؤسسات هي مشروع عائلي تخدم افراد العائلة مما يضعف دورها المجتمعي.

المجالس المحلية: المجالس المحلية لها دور اساسي في تعزيز مشاركة النساء السياسية والمجتمعية، ويتفاوت دور المجالس من تجمع لآخر فمنهم من هو حريص على اشراك النساء وسماع وجهة نظرهن ورايهن في مشاريع البلد او يقمن على تشجيع المشاريع التي تخص النساء وتتعامل مع العضوات بشفافيه وتشركها باللجان التابعة لها. ومن جهة اخرى هنالك

تذمر من المجالس والبلديات بسبب تغييب النساء عن النشاطات التي تقوم بها وغالبا المشاركات هن انفسهن بجميع الاجتماعات والنشاطات مثل مديرة مدرسة، النساء ممثلين الجمعيات وهناك دائما تغييب ملحوظ لريات البيوت بسبب الوضع العائلي والعادات والتقاليد .

في حين وصفت المجموعات الاخرى علاقة المجالس المحلية مع القطاع النسوي بالضعيفة، وغير داعم للانشطة التي تمكن المرأة سياسيا ومجتمعيًا، حيث انهم يضعون عراقيل امام النساء العضوات كعقد الاجتماعات الدورية للمجلس في اوقات غير مناسبة للمرأة، كماوصفت المجالس بانها غير داعمة للجمعيات النسوية الا فيما ندر، كدورها في ايجاد مقر للجمعية النسوية في بيت عور التحتا وهو داعم لعضواته ايضا، وفي خريثا بني حارث يقوم المجلس بالاتصال بالنساء في حال وجود مشروع وللمشاركة بالاجتماعات والورش. وبعض المشاركات شككت من عدم اهتمام المجلس بقضايا النساء واحتياجاتهن. «فش اهتمام لوجودنا او قضايانا» مجموعة سيلة الحارثية (٢٠١٤/٨/٤).

ج. التحديات او المعوقات التي تحد او تمنع من مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في التجمع :

كان هنالك اجماع على بعض المعوقات التي تحد او تمنع من مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في غالبية التجمعات والتي تمثلت بما يلي:

- الثقافة الذكورية ومعارضة الزوج او الاب او الاخ الذي يعتبر المسيطر في البيت .
- العادات والتقاليد وكلام الناس من المجتمع المحلي على تحركات المرأة وخروجها من المنزل .
- الزواج المبكر يقف معيق امام النساء وانشغالها وعدم القدرة على التوفيق بين الاعمال المنزلية ورعاية الابناء والعمل خارج المنزل .
- الوضع الاقتصادي له تأثير على نشاط المرأة وخروجها لانها تعتبر تابع للرجل من الناحية الاقتصادية .

اما القضايا الاخرى التي تشكل معيقا ووردت في تقارير المجموعات البؤرية :

- نظرة بعض الناس والنساء انفسهن الى اهمية الدعم المالي والفائدة التي يمكن ان تجنيها النساء من المشاركة .
- النساء تعمل في البيت وتفضل البقاء فيه خاصة بعد عناء يوم طويل وخاصة اذا كن يعملن في وظائف .
- المرأة الفاعلة ليس لها تأثير على النساء الغير فاعلات وتكتفي بنفسها .
- عدم الثقة بالنفس عند النساء وبقدرتهن على ان يكن قياديات، وهناك جزء من النساء لا تعرف حقوقها السياسية والمجتمعية .
- ضعف الدعم الاسري .
- نقص الوعي الثقافي خاصة بالعمل التطوعي .
- القوانين الداعمة للمرأة موجودة ولكن غير مفعلة وبعضها لا يتماشى مع الواقع الحالي .
- تعارض قوانين حقوق المرأة مع التقاليد .
- الاحتلال وما يسببه من مشاكل وضغوطات اجتماعية ونفسية وسياسية .
- توضع بعض العقوبات من الرجال في المجالس المحلية، كجعل اوقات الاجتماعات غير مناسبة للنساء .
- غياب التشجيع الحكومي لمشاريع النساء ولتواجدهن، وعدم وضوح الخط للعمل مع السيدات لرفع قدرتهن ومستواهن السياسي والمجتمعي .

مما تم طرحه من قبل المجموعات حول معوقات مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في غالبيتها تمحورت نحو عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية متعلقة بالاحتلال والوضع الاقتصادي ويبدو انها جاءت بتوافق مع ما طرحه المستجيبون/ات وفق عينة الدراسة بالشق الكمي وايضا بما طرحته الاديبيات في عدة دراسات وادبيات تم مراجعتها .

د. الفرص المتاحة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية في التجمع:

تم تقسيم اجابات المشاركين/ات الى فرص على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي (التجمع):

الفرص على المستوى الوطني

- وجود القانون الاساسي والقوانين الاخرى التي تشجع النساء على المشاركة السياسية الا ان القوانين الاخرى مثل قانون الاحوال الشخصية والعقوبات يقف عائقا امام النساء بسبب التمييز فيه لذلك هناك اجماع بضرورة تطوير القوانين المؤثرة على حياة النساء لان مشاركتها السياسية تتاثر بوضعها العائلي والاجتماعي والتمييز ضدها، ويوجد مؤسسات نسوية ووزارة المرأة والاتحاد العام مهتمة بذلك.
- التمكين الاقتصادي للمرأة ساهم في مشاركة المرأة في الحياة المجتمعية والسياسية وهو فرصة للاستمرار بذلك ودعم المرأة بمشاريع اقتصادية منتجة تسهل عملية مشاركتها.
- رفع سن الزواج من خلال القانون وتطبيقه.
- يوجد نساء رائدات وقيادات سياسيات ومجتمعات يجب تسليط الضوء على ادوارهن وعلى قصصهن الناجحة كمحفز للنساء الاخريات.
- الكوثة ساهمت بمشاركة المرأة السياسية الا انها غير كافية ويجب رفعها.
- تعليم المرأة الذي بدأ يتحسن ورغم وجود مناهج فلسطينية الا انها غير كافية في التثقيف بأهمية مشاركة المرأة السياسية ولكن يجب ادخال التغيرات الثقافية حول مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية عن طريق المنهاج المدرسي والجامعي.
- استهداف المانحين لمشاريع النساء ولمشاركة المرأة وهذه فرصة يجب اغتنامها، فوجود مؤسسات دولية مانحة تدعم الجندر يجب استثماره نحو تعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية.
- وجود وزارة الحكم المحلي ووزارة المرأة بحد ذاته يدعم تطوير مشاركة المرأة اذا اخذت هذه الوزارت دورها وطورت علاقاتها وعملها مع المجتمعات المحلية والنساء في هذه التجمعات .

الفرص على المستوى المحلي (التجمع):

- التثقيف والتوعية قائم في التجمعات ويحتاج الى استمرار وتطوير وتعزيز في مجال الحقوق السياسية.
- وجود رجال داعمين في التجمعات لمشاركة المرأة السياسية، واستثمارهم في التوعية لرجال اخرين، والتوجه للرجال المؤثرين وتوعيتهم باهمية مشاركة المرأة السياسية.
- التمكين الاقتصادي قائم وان كان يشوبه مشاكل لذا يجب استمرار تطويره بالنسبة للمرأة لتمكينها من المشاركة السياسية "استقلالية المرأة اقتصاديا يؤثر على استقلالية المرأة سياسيا" احدى مشاركات مجموعة كفر راعي (٢٠١٤/٨/٩).
- العمل الطوعي قائم مع انه ضعيف ويجب استثمار قيمة العمل الطوعي وتنميته خاصة عند الشباب والشابات.
- استعدادية المرأة في التجمعات للمشاركة ولكن العادات والتقاليد ومسئولية البيت والاولاد تقف معيقا وهذا يتطلب العمل على تسهيل مشاركة النساء بفتح حضانات وروضات وحملات تحارب العادات والتقاليد التي تحد من مشاركة المرأة.
- ارتفاع عدد المتعلمات والخريجات وانعكاسه في الوظائف كافة وهذه فرصة للتغيير.
- تخصيص مكان للنساء ومراعاة خصوصيتها في المجتمع القروي حيث يتم حرمانها من المشاركة بسبب الاختلاط.
- العضوات بالمجلس تمثل النساء في التجمع ولذا يجب تركيز العمل معهن ودعمهن وحثهن لآخذ دور في مبادرات تطوير مشاركة المرأة .
- يظهر نشاط النساء عند وجود حوافز ودعم معنوي يجب تعزيزه.

- الجمعيات والمؤسسات القاعدية والنسوية فرص تدعم مشاركة النساء وتحتاج الى تطوير نفسها وبرامجها واستمرارية العمل في دعم مشاركة النساء السياسية والمجتمعية واستمرار توعية النساء بحقوقهن .
 - **المبادرات/ الاليات للقيام بها في التجمع قد تساعد في تطوير مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية:**
- تم تجميع اجابات المشاركين/ات حول الاليات والمبادرات وان كان جزءا منه ورد في الفرص لذا اقتضى التتويه . وكان ابرز ما تم تدوينه وفق المجموعات كالتالي:
- تحسين الوضع الاقتصادي لما له تأثير على المرأة وتمكينها اقتصاديا ومشاركتها السياسية والمجتمعية وعمل مشاريع في البيوت لاستفادة النساء منها .
 - تنمية روح العمل التطوعي لدى طالبات الجامعات واهمية مشاركتهن بما انهن فئة مثقفة وواعية .
 - ورشات عمل مكثفة (وكان اغلب التجمعات لديها هذا الرأي) وبضرورة تثقيف الرجال بالورشات حول حقوق المرأة وأهمية مشاركتها، بالرغم من وجود رأي ان النساء في حالة ملل من الورشات وبحاجة لمشاريع وعدم حضور النساء للورشات بسبب ربطها بالمنفعة المادية او عدمها ، لذا يجب تحفيز النساء بأهمية هذه المشاركة ومردودها على النساء .
 - مشروع مشترك بين القرى وورشات عمل مشتركة معها لتعزيز قضايا مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية ومما يعزز روح العمل الجماعي ويكون صوت مؤثر اكثر .
 - استهداف الخريجات الجامعيات في العمل المجتمعي .
 - ايجاد لجنة مساندة للمجلس وبالاخص العضوات لتعزيز دور المرأة في التجمع والوقوف على قضاياها واحتياجاتها .
 - اقامة ورش عمل وتدريبات تطبيقية عن حقوق النساء السياسية والاجتماعية .
 - استخدام وسائل التواصل الاجتماعي .
 - تحفيز روح العمل التطوعي واطلاق مبادرات لذلك واخرائط العنصر الشبابي بحيث تركز على مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية .
 - لقاءات سياسية تثقيفية تهدف التعرف على الشخصيات السياسية من النساء القياديات اللواتي لهن سيرة ذاتية طويلة من النضال السياسي والاجتماعي .
- عبر المبادرات التي عبر/ت المشاكون/ات في المجموعات البؤرية نرى انها تتلقى مع طرح اعضاء المجتمع المحلي الذين تم مقابلتهم عبر تعبئة الاستمارة الخاصة بهم حيث تناولن المبادرات في النقاط التالية:
- مبادرات التمكين الاقتصادية للنساء .
 - التوعية والتثقيف المجتمعي لمختلف الفئات .
 - تعزيز العمل الطوعي عبر استنهاض الشباب والشابات .
 - تعزيز دور الاعلام بانواعه وابرار دور المرأة والرائدات في المجال الاجتماعي والسياسي .

الجزء الثالث : نماذج لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية – المقابلات الفردية المعمقة مع عضوات المجالس في التجمعات المختارة

وقوفا على تجربة عضوات المجالس المحلية في التجمعات المختارة قيد الدراسة تم اجراء مقابلات معمقة معهن بهدف التعرف على تجربتهن حيث صممت استمارة خاصة للقيام بمقابلات معمقة شبة منتظمة، تناولت الاسئلة الاسباب وراء ترشحها، الجهة الداعمة لها، كيف تقيم تجربتها، العقبات امامها وامام النساء في التجمع في المشاركة السياسية والعامه، الفرص التي تراها لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامه، والمبادرات القابل القيام بها لتطوير مشاركة المرأة السياسية والعامه .

أ. اسباب انخراط النساء في الهيئات المحلية:

اجمعت غالبية العضوات ان لديهن علاقات تواصلية واجتماعية عالية في بلداتهن ومع النساء، وعدد منهن ناشطات اجتماعيا وسياسيا ومن طبيعة عملهن كمدرسة او مديرة مدرسة او رئيسة جمعية او تطوعهن في المؤسسات القاعدية والنسوية في القرية/ البلدة شكل لديهن علاقات ايجابية. واجاب عدد منهن ان حب العمل التطوعي والاجتماعي ولايمانهن في ضرورة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاجتماعية، وجزء من المسؤولية الوطنية دفعهن للمشاركة. والبعض فقناعتهم بحقوق النساء واهمية دورها والتي هي مهمشة في قريتها دفعهن نحو المشاركة لتحسين وضع المرأة والوقوف على قضاياهن وكذلك المجتمع ككل، حيث يعتبرن انفسهن حلقة وصل بين المجلس والنساء. مما تم طرحه يبين اهمية الراس مال الاجتماعي للنساء في تعزيزهن في مواقع صنع القرار وهذا الامر توافق مع دراسة معهد دراسات المرأة (٢٠١٣) التي بينت اهمية الراس مال الاجتماعي الذي يعزز مشاركة الفرد ودعمه في الوصول الى مواقع سياسية. وانفردت احدى العضوات (سيلة الحارثية) بالاجابة انها فازت بالتركية، فلا يوجد لديها أي دافع ولا أي هدف، في حين بينت اخرى ان الاهل والحزب دعمها لترشح نفسها.

دور النساء العضوات في المجلس وانخراطهن في اللجان الخاصة وترأسها للجان:

يتطلب من الهيئات المحلية القيام بتشكيل لجان تخصصية لتقف على التطوير والمتابعة وفق مسؤوليات الهيئات المحلية، وقد بينت الدراسات ان غالبية الهيئات لديها لجان تطويرية او قطاعية، وتشارك بها النساء الا ان رئاستها تكون في الغالب للاعضاء الرجال، وخاصة المرتبطة بالتخطيط والتطوير والمشاريع والموازنات، وقد ترأس النساء لجان المرأة، التعليم، الصحة. اي هناك تمييز للنساء العضوات بان ياخذن المهام الرعائية والتي هي امتداد لدورها في البيت، فلا يروها انها تستطيع ان تكون في مجال القيادة والتخطيط وهذا مرتبط بتقسيمات العمل ما بين الرجال والنساء وفق ثقافة المجتمع وهذا ما طرحته الاديبات المختلفة ومنها دراسة عودة (٢٠١٤) عن العضوات في المجالس المحلية وصنع القرار.

كما تبين ايضا ان ما نسبته ٩٠٪ من الهيئات المحلية قيد الدراسة يوجد بها لجان مختلفة بما فيها لجنة للمرأة باستثناء هيئة واحدة (بيت عور التحتا) حيث لا توجد اي لجنة فيها وكذلك اليامون لا يوجد بها لجنة خاصة بالمرأة حيث عينت العضوة حديثاً^{١٥}، وفي اقلية التجمعات تقود العضوات لجنة المرأة او اللجان الثقافية والاجتماعية وفي ذات الوقت هي عضوة في لجان اخرى غير تقليدية مثل المالية والتخطيط. وانفردت عضوة مجلس بروقين بترأسها اللجنة المالية. اما سيلة الحارثية فالعضوة التي تم مقابلتها في البيت لا تاتي الى المجلس ولا تعرف بوجود لجان سوى لجنة المرأة وهي موجودة فيها لكن لا يوجد دور فعال لها.

تجربة عمل العضوات في المجلس:

اعربت غالبية العضوات وفق المقابلات ان تجربتهن ناجحة وهن يفتخرن بها، وجهودهن التي يبذلنها تجد الاستحسان والتقدير من قبل المجتمع المحلي. فهن يقمن بادوارهن كعضوات منتخبات والتي تتمثل ب

- حضور الاجتماعات بشكل دائم والمشاركة بالنقاش وابداء الراي في شؤون البلد
- نقل واقع المرأة وطرح مبادرات لتحسين وضع المرأة وتعزيز وجودها
- حلقة وصل بين نساء المجتمع والمجلس لطرح مشاكلهن ونقاشها وايجاد حلول
- المطالبة بحقوق النساء واحتياجاتهن في المشاريع التطويرية للبلدة
- المساهمة بفعالية بالانجازات التي حققها المجلس وتم طرح امثلة من قبل عضوة مجلس بيت سيرا منها فتح اماكن ترفيهية للنساء، بالاضافة الى توفير طبيبية نسائية لفحص النساء في القرية وعمل جمعية تعاونية تربية للنساء كبار السن (سميرة عنقاوي، ٢٠١٤/٨/٥).

وقد اشارت احلام نواصرة من مجلس فحمة على ان تجربتها في المجلس اغنتها وادخلتها الى الحياة السياسية وفي موقع متقدم في حزبها حيث افسحت لها التجربة ان اشارك في اقليم فتح كعضوة وهو مستوى اعلى في نظرها

١٥ حل مجلس اليوم بسبب قضية فساد اكتشفتها عضوة في المجلس وتم تعيين اعضاء جدد بما فيهم العضوة التي تم مقابلتها قيد الدراسة

(٢٠١٤/٨/٦). اما نهلة ناصر من مجلس قروي صفا تصف التجربة بانها مشجعة وتشجع النساء لدخولها فبينت ذلك بما قالت «اشجع أي امرأة أن تدخل هذه التجربة حيث اعطتني ثقة بنفسني ودعم كبير في حياتي، وانا نشيطة جدا ومع ان وجودي واحدة بين عدة رجال ولكن يسمع رأيي وهناك دعم من اعضاء المجلس لي، وقمت بجلب اكثر من مشروع للبلدة» (٢٠١٤/٨/٩). وبالمقابل هنالك عضوة من بين العضوات لا تحضر الاجتماعات وليس لديها أي دور يذكر حيث قالت «جوزي بروح عني على اجتماعات المجلس وانا بروحش». (سيلة الحارثية).

رغم ان التجربة غنية وناجحة من وجهة نظر اغليبيتهم الا ان الصعوبات الي تواجهن عديدة وقد تمحورت في الضغوط العائلية والمجتمعية ، وبعض الظروف الاستثنائية لبعض المجالس مثل الطرف المالي الصعب لمجلس بني حارث وقلة التمويل له، ومجلس اليامون الذي شهد فسادا ماليا فيه .

الدعم والتشجيع الذي تتلقاه العضوات في المجالس:

تحظى غالبية العضوات بالدعم والتشجيع والذي يأتي من اكثر من مصدر، حيث اتفقت الاغلبية في اجابتهن ان الدعم الاكبر يأتي من العائلة والزوج والاولاد وكذلك من المجلس واعضائه فهم مصدر دعم ومساندة وتشجيع للدور الذي يقمن به كعضوات ما يتيح من فرصه للعمل والحضور والاخذ بالرأي، ولا يقل دعم المجتمع المحلي اهمية عما سبق، حيث ان علاقاتهن وحضورهن الاجتماعي والطوعي وجدنه وهن عضوات بحكم التواصل الجماهيري كعضوات وناشطات وعاملات يزيد من مصادر الدعم لديهن ويجدنه في الشكر والتقدير واللجوء اليهن. وبعض العضوات اشرن الى مصادر دعم اخرى مثل الحزب فهو يشكل مصدر دعم لهن مثل عضوات صفا واليامون وفحمة. وانفردت عضوة واحدة بانه لا يوجد مصدر دعم لها من العائلة او المجتمع او غيره.

تقول فاطمة بدران (٢٠١٤/٨/٥) عضوة مجلس بيت عور التحتا والتي ترشحت للمرة الثانية « هناك تشجيع من الاهل وخاصة عند ترشحي للمرة الاولى لانها كانت انتخابات وكان هناك تشجيع من الزوج والاولاد وسيدات القرية ولاني كنت معلمة وجدت تشجيع قوي لتمثيل المرأة في الهيئة المحلية. أما في التجربة الثانية لم اكن ارغب في المشاركة وهذا بسبب رغبتني في افساح المجال للنساء الاصغر سنا ولكن كثير من الناس شجعوني لاعادة التجربة وبناء على رغبتهم اعدت التجربة مرة ثانية وعدت للترشح». ما تقوله هو مدلول على تقدير المجتمع لها واعتباره كمصدر داعم للترشح والفوز مرة اخرى .

مما لا شك فيه ان التجربة الناجحة ومصادر الدعم المتوفرة للعضوات ومنها المجتمع المحلي لهو مؤشر لقبولهن في المجلس من قبل المجتمع المحلي وهذا ما اكدته العضوات وقد ساهمن بجهدن وبشخصيتهن واعمالهن ان يفرضن انفسهن مما ساهم في دعم تواجدهن على الاخرين وفرض تقبلهن من قبل افراد المجتمع.

دور النساء في الحياة السياسية والمجتمعية في التجمع:

عند سؤال العضوات حول تقييمهن لدور النساء في تجمعاتهن في الحياة السياسية والمجتمعية فانقسمت الاجابات ما بين ضعيفة نسبيا او انها تشارك وهي في تقدم بالمشاركة، وتعزى من اجابت ان المشاركة السياسية للمرأة ضعيفة للاسباب الاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها النساء، اما من رأات ان المرأة تشارك وهناك تطور وذلك من خلال اقبال النساء على حضور ورشات العمل والندوات ودورات تعلم الحرف والاشغال اليدوية والاستفادة منها كما اصبح لها مشاركة سياسية في المناسبات الوطنية وعملية الانتخاب والترشيح بالرغم من ان عملية الانتخاب في بعض التجمعات تكون مقيدة من قبل الزوج او الاب وغير اختيارية ولكنها تشارك. وايضا يعود تقدم المرأة ومشاركتها لنسبة التعليم المتزايدة ، وزيادة وعي النساء لحقوقهن وأهمية دورهن ومشاركتهن في العملية الانتخابية والحياة المجتمعية.

مبادرات المجلس لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في التجمع:

افادت غالبية العضوات في مقابلتهن انه يوجد مبادرات لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية وجزء منها متواضع وجزء مرتبط بتوفر الامكانيات والتمويل للقيام بمشاريع ومبادرات. البعض منهن اشرن بان قضايا النساء ونشاطاتهن هي من اولويات عمل ودعم المجلس. وبعض المجالس تقوم بالتنسيق مع مؤسسات وجمعيات من خارج التجمع لعقد

دورات تدريب وورشات توعوية وتثقيفة لحقوق النساء وغيرها من الموضوعات. وهناك بعض المشاريع الصغيرة للنساء تقودها المجالس لدعم النشاطات النسوية الصغيرة في الجمعيات.

المبادرات التي تقودها العضوات لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية:

تراوحت الاجابات حول المبادرات في اتجاهيين: الاول يوجد مبادرات وتقودها النساء وهي متعددة، والثاني لا يوجد مبادرات. ومن المبادرات التي تقودها النساء ما هو متعلق بالبنية التحتية مثل توفير اماكن ترفيه للنساء، وتعاونية تربية لكبار السن، ومنه ما له علاقة بتنمية قدراتها وزيادة وعيها عبر التنسيق مع المؤسسات والجمعيات لعقد دورات تدريب في الحقوق والقوانين التي تخص النساء وتعزز من مشاركتها السياسية والاجتماعية، ومنها ايضا قيادة مبادرات مخيمات صيفية للطلبة وفتح مركز خدمات لطلاب الجامعات وهو مخصص للنساء للعمل فيه. وتصطدم العضوات احيانا بقلّة الامكانيات والتمويل للمبادرات لذا فهي تسعى دائما لايجاد التمويل او التنسيق مع المؤسسات المهتمة بذلك.

ب. المعوقات التي تواجه العضوات في اداء ادوراهن:

من تحليل المقابلات تم الوصول الى عدد من المعوقات، وكانت كما يلي :

- بالاجماع اعتبرت الثقافة الذكورية وسيطرة الرجل أي تحكم الرجل في تحرك المرأة وخروجها معيقتا رئيسيا.
- وفي المرتبة الثانية العادات والتقاليد ونظرة المجتمع لخروجها.
- التوفيق بين العمل والاسرة والدور كعضوة (تداخل الادوار الانجابية والانتاجية والاجتماعية).
- لا يوجد دعم مؤسساتي حكومي.
- حاليا الوضع السياسي القائم ادى الي ايقاف بعض الاعمال والنشاطات ١٦.
- صعوبة كسب ثقة الناس وخاصة بعد قضية الفساد في بلدية (اليامون) كمثال.
- قلة التمويل للمجالس المحلية وضعف البنية التحتية فيها لدعم مشاريع نسوية.
- عدم مساندة العضوات لبعضهن احيانا (حيث تتغيب العضوة الثانية عن الاجتماعات) وقد ظهرت في بعض التجمعات مثل خريثا بني حارث وصفا.
- مشاكل فنية كصعوبة استخدام الحاسوب وفتح علاقات خارجية وعامة.
- صعوبة في اقناع النساء لحضور الورشات المختلفة او الحضور بالوقت المحدد.
- البعض (قليل) يعارض وجود عضوات ويраهن انهن تكلمة عدد.
- الوضع الاقتصادي للأسر والبطالة.

المعوقات التي تواجه النساء في التجمع في المشاركة السياسية والاجتماعية:

- الوضع الاجتماعي، العادات والتقاليد التي تحد من تحرك النساء.
- عدم وعي النساء في اهمية انخراطها في العمل الاجتماعي والسياسي.
- منع من الاهل في المشاركة السياسية والاجتماعية.
- الزواج المبكر المنتشر في التجمعات.
- عدم رغبة النساء انفسهن بالمشاركة وانطوائن على انفسهن وانشغالها بالبيت.
- ينظر المجتمع ومنهن النساء ان الورش او التدريب او الانخراط باي عمل تطوعي او مجتمعي او كعضوة في المجلس يجب ان يكون له مردود مالي.
- عدم القناعة بالعمل التطوعي.
- عند عقد الاجتماعات العامة للمجلس لا يتم دعوة النساء.
- التكرار الممل للورش التثقيفية والتدريبية، وعدم وجود مواضيع جديدة.
- لا يوجد مقر دائم للنساء لتجمعن في معظم التجمعات وهذا يضعف ترابطهن.

الفرص المتاحة والقابل استثمارها لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية:

- الخروج من الاطار التدريبي الى الاطار العملي.
- تمكين النساء اقتصاديا وبالتالي يستطعن التفكير بالحياة السياسية والمجتمعية.
- استغلال الطاقة البشرية الكبيرة من النساء المتعلمات والراغبات في المشاركة، واستثمار النساء القيادات لتفعيل النساء الاخر.
- العمل على استقلالية الجمعيات ومنع السماح لها بان تكون عائلية او حزبية.
- اقامة مشاريع مدرة للدخل حتى لو كانت صغيرة وتشبيك مع مؤسسات أخرى.
- استغلال الاماكن الغير مستغلة لتأسيس جمعيات لافادة النساء ماديا .
- استغلال الاماكن الفارغة لفتح نوادي خاصة بالنساء .
- توجيه النساء للاستفادة من الخدمات التي تقدمها المؤسسات والجمعيات .
- تكثيف الدورات التثقيفية للنساء والرجال .

ج- المبادرات التي يمكن القيام بها لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في التجمع:

- تشجيع العمل الطوعي وشرحه وبيان اهدافه .
 - الدخول الى المدارس واستهداف المنهاج الفلسطيني.
 - وجود وتفاعل المؤسسات القاعدية على ارض الواقع.
 - انشاء مقرات للنساء ونوادي رياضية .
 - الاستماع لمطالب النساء واشراكهن في تحديد الاحتياج المجتمعي، وتقديم مشاريع مدرة للدخل لهن.
 - تكثيف الورشات التوعوية والتثقيفية للنساء والرجال لتعريفهم بحقوق النساء واهمية مشاركتهم السياسية والمجتمعية.
 - تأمين وفتح حضانات للاطفال ليسهل خروج النساء للمشاركة السياسية والمجتمعية .
 - التمكين الاقتصادي للنساء وتحسين وضعها من خلال مشاريع لها مردود مادي .
 - تنمية روح المصلحة المجتمعية وليست الشخصية .
 - تغيير الافكار السائدة عن الورشات التي تراها بعض النساء من خلال المنفعة المادية فقط .
- الجزء الرابع: المنظور السياسي المتنوع والنسوي لواقع مشاركة المرأة من موقع اتخاذ وصناعة القرار- مقابلات شبه منظمة معمقة مع شخصيات ناشطة سياسيا واجتماعيا

عينة الدراسة: تم مقابلة ١٢ شخص (١٠ نساء و ٢ رجال) من الناشطين/ات سياسيا واجتماعيا لتشمل التنوع في التوجهات السياسية وشملت من هم في اتجاه فتح، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، فدا ، حزب الشعب ، حماس والجهاد الاسلامي . والتنوع في الخبرات السياسية فشملت اعضاء مجلس تشريعي عدد ٣، اعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عدد ٢، الاطر النسوية (٢)، طاقم شؤون المرأة (١)، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (٣)، الاطر النسوية (٣)، احزاب سياسية (٧) ووزارة (١) .

لقد تم مقابلة مجموعة من الناشطين/ات سياسيا واجتماعيا بهدف التعمق بواقع مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية العامة من منظور سياسي متنوع ونسوي ومن موقع اتخاذ القرار والمشاركة في صنعه سواء في السياسية الرسمية او الغير رسمية، ولهذا الخصوص تم التوجه اليهم بمقابلات معمقة شبة منظمة للتعرف على طبيعة تقييمهم لمشاركة المرأة السياسية على الصعيد العام وعلى صعيد المجتمعات المحلية، وجهود مؤسساتهم /احزابهم /واطرهم في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامة، والمعوقات التي تواجهها والفرص التي يمكن اقتناصها، والمبادرات الواجب القيام بها للنهوض بواقع مشاركة المرأة السياسية والعامة .

أ. مستوى مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية في فلسطين:

حول تقييمهم لمستوى مشاركة المرأة السياسية والعامّة في فلسطين وعبر الاجابات المتحصلة نجد انه كان هناك شمولية في الفهم لمشاركة المرأة السياسية وطرح لمظاهر هذه المشاركة عبر التطرق الى النضال الوطني والحقوقى والقانوني والاجتماعي. فقد تم التطرق لدور المرأة ومشاركتها في المواقع القيادية الرسمية ومواقع صنع القرار مثل المجلس التشريعي والوزارات والأحزاب السياسية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأيضا تم التطرق الى مشاركة المرأة في العمل وفي الأسرة وفي الاطر الجماهيرية النسائية والمؤسسات القاعدية ، وأيضا تم التركيز في المداخلات على اهمية تعليم المرأة والمستوى الذي وصلت اليه والفرص التي اتيحت لها والتي سجلت نسبا اعلى في التعليم والتفوق (المدارس والجامعات) احيانا عن الذكور.

ومن ناحية أخرى ، فان المقابلات أشارت الى مشاركة النساء في النضال الوطني الفلسطيني، حيث عدد كبير من النساء تم اعتقالهن واستشادهن، ومشاركة النساء في النضال الفلسطيني مختلفة الأشكال، فاستشهدن واعتقلن وشاركن بالمظاهرات والمسيرات والاحتجاجات، وترأسن الأسر وكن المعيلات خلال فترة غياب الأزواج بسبب الاعتقال او الاستشهاد. واجمع الجميع انه بالرغم من هذه المشاركة والتضحيات التي قدمتها النساء عبر نضالات الشعب الفلسطيني الا ان مستوى تمثيلهن في مواقع صنع القرار لم يصل الى المستوى المطلوب ولا يليق بحجم التضحيات التي قدمتها النساء وهذا اتفق مع دراسة نزال حيث اشارت ان المرأة الفلسطينية خاضت النضال الى جانب الرجال وعند نشوء السلطة ومرحلة التحرر لم تجنى ثماره (٢٠٠٦).

كما ان غالبية من تم مقابلتهم/هن اشاروا الى ان مراحل نضال المرأة الفلسطينية تفاوتت على مدار التاريخ الفلسطيني، ففي أحيان كانت مشاركة النساء بارزة مثل سنوات السبعينات التي شهدت عمل سياسي سري وأيضا مشاركتها في الثمانينات في الانتفاضة الاولى التي كان اوج عملها وفي الانتفاضة الثانية بشكل اقل، وفي فترات أخرى حصل تراجع وانحسار لمشاركة المرأة السياسية.

وتم تبيان الجهود التي تبذل من أجل زيادة تمثيل النساء بنسبة اكبر في المواقع الرسمية مثل اللجوء لنظام الكوتا بحيث تصبح مشاركة النساء ٣٠% بدل ٢٠% في المجلس التشريعي وهناك العديد من حملات الضغط والمناصرة من أجل تحقيق هذه النسبة وزيادة تمثيل النساء بنسبة أكبر في الأطر الرسمية السياسية الاخرى. ومن الجدير ذكره، أنه كان هناك رضا من البعض حول مشاركة النساء السياسية، وأخريات في المقابلات أيدوا أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية وانها ما زالت دون الحد المطلوب. وتم التنبه الى معوقات محدودة مشاركة النساء السياسية وكان ابرزها الاضهاد القومي الذكوري. وكذلك تم الحديث على دور الأحزاب والتي من المفترض أن تعمل سويا مع النساء من أجل زيادة تمثيلهن في المواقع القيادية، لا أن تتعامل معهن «كجند احتياط». واتفقت الغالبية على عدد من المؤشرات ايجابية والتي تظهر بان المرأة الفلسطينية احرزت تقدما واضحا على صعيد المشاركة السياسية والعامّة ومنها:

- الامينة العامة لحزب فدا هي امرأة وقد دعمها تنظيمها.
 - ومن التطورات الهامة كان عضوية السيده حنان عشراوي للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير منذ العام ٢٠١٠.
 - تقلد المرأة الفلسطينية لمناصب غير تقليدية كالمحافظ ، رئيس جهاز المركز الاحصائي ورئيس سوق المال.
 - استلام المرأة الفلسطينية لعدة حقائب وزارية، كوزيرة شؤون المرأة، وزيرة التربية والتعليم وغيرهن.
 - وجود ١٧ امرأة في المجلس التشريعي.
- ولكن بنفس الوقت أشاروا الى وجود عدد من الثغرات ومنها:

- التغيب الواضح للمرأة الفلسطينية عن القرار الوطني السياسي في منظمة التحرير.
- خلو النساء كعضوات في اللجان التي شكلت للمصالحة الوطنية ولجنة تفعيل منظمة التحرير.
- خلو النساء كعضوات في لجان الحريات العامة.

دوركم / او دور الجهة التي تمثلوها (حزب، وزارة ، اطار نسوي، اتحاد، نقابة..الخ) في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية :

ان غالبية من تم مقابلتهم لهم اتجاه سياسي وانخراط حزبي فكان الحديث اولاً عن الحزب الذي ينتموا اليه او يؤازروه ودوره في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامية وفق الاتي:

لقد أولت الأحزاب السياسية أهمية الى مشاركة المرأة السياسية في أديباتها ووثائقها، ولكن لم يعكس هذا الاهتمام بشكل واضح في تمثيل النساء، فالأحزاب المختلفة أكدت على أهمية المساواة بين المرأة والرجل، ولكن الواقع مختلف، فمثلاً ذكرت إحدى المشاركات أن الأحزاب مؤمنة بخطاب المساواة، ولكن على أرض الواقع فإنه ما زال ينظر الى المرأة على أنها ضعيفة وليس باستطاعتها القيام بكافة المهام الحزبية، وكان هذا الطرح الأبرز لدى من مثلن الاتجاهات الاسلامية. كما ان الأحزاب السياسية لا تريد افساح المجال للمرأة لأنه هذا الافساح يعمل على تغيير الهرم السياسي. فذكرت إحدى المشاركات «ان النظام الداخلي في الجبهة الشعبية ينص على السلوك وان على كل رقيق الالتزام بمعايير المساواة، فعلى المستوى النظري التساوي قائم ولكن في العملي هناك فجوة وهوة كبير بين النظري والتطبيقي، وخاصة نسبة النساء بين صفوف القيادة اقل من النصف وما زال هناك شوط كبير لتحسين المساواة النظرية، فالجبهة لديها ذكورية بالرغم من يساريتهن» (ختام السعافين، ٢٠١٤/٨/١٠)

وفي مقابلة مع منى الخليلي (عضو في حركة فتح) اشارت «ان فتح تنظيم جماهيري واسع اعطى المرأة من البداية حقها ودورها، وهناك دور واضح وظاهر لها، كما ان هناك برامج تعنى بحقوق المرأة الفلسطينية بفتح. الا ان هناك فرق واضح بين الاعتقاد النظري والتطبيقي للتوجه» (٢٠١٤/٨/١٠).

وذكر جمال محيسن (عضو اللجنة المركزية لحركة فتح) «أنه في المواقع القيادية في حركة فتح، المجال واسع امام المرأة وذلك من اجل ان تصل الى المواقع القيادية وفي حال انها لم تفوز فإنه يتم تطبيق نظام الكوتا» (٢٠١٤/٨/١٨).

مريم صالح اشارت انه «يوجد عدة نساء في حزب الحركة الاسلامية حماس، ووجدن دائماً في اطار جماهيري وكانت النساء في المكتب السياسي للحركة مثل جميلة الشنطي وام نضال فرحات وكان لهن دور في صنع القرار» (٢٠١٤/٨/١٠).

وتشير القيادية في الجبهة الديمقراطية نهاية محمد «ان الجبهة الديمقراطية تدعم وجود النساء فيه، وقد اخذت بيدها واعتمدت عليها وخولتها لان تكون امينة اقليم سوريا^{١٧}. وقد راعى التنظيم تمثيل النساء فيه ولكن اخذ النساء مواقع لا ينفي التطور» (٢٠١٤/٨/١٢).

وانفرد حزب فدا الديمقراطي بان تكون امينة الحزب امرأة وهي السيدة زهيره كمال حيث بيّنت دور الحزب في تعزيز مشاركة المرأة السياسية من خلال اعطاء او منح الكوتا في الحزب تصل الى ٤٠٪ للنساء ودعم البرامج التطويرية وتأهيل النساء عبر العمل النسوي واعطاء دورات سياسية للمرأة من خلال الشباب وترشيح نساء من اجل وجودهم في مؤتمرات ووفود واخذ وجودها دائماً في عين الاعتبار» (٢٠١٤/٨/٢٠).

وعلى مستوى القيادة الوطنية واجتماعات القيادة الفلسطينية (م.ت.ف) النساء مقصية منها، فمثلاً د. حنان عشراوي منذ ثلاث سنوات فقط اصبحت عضو لجنة مركزية، وفي اللجنة تمايز كبير بين عدد الرجال والنساء، فمقابل ٦٠ رجل يوجد ٣ نساء فقط في منظمة التحرير الفلسطينية. وذكر حنا عميرة عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية «انه في مؤسسات منظمة التحرير يتم اللجوء الى التعيين وليس الى الانتخاب وبالتالي العمل جاري للضغط باتجاه تعيين عدد أكبر من النساء في أطر منظمة التحرير الفلسطينية» (٢٠١٤/٨/٢٠).

وبخصوص دور التشريعي في تعزيز مشاركة المرأة السياسية «فان وجودها مثلاً على المشاركة السياسية الفاعلة، الا ان تعطله افقد فرص لتعزيز مشاركة المرأة السياسية ولن استطيع تقييم تجربتي بسبب تعطله وعدم اعطاء الفرص لنا لمعرفة النجاحات والاختافات» تقول خالدة جرار عضو المجلس التشريعي عن تجربة عملها كعضو تشريعي. واتفقت معها مريم صالح عضو مجلس تشريعي عن حركة حماس حيث افادت «ان تعطيل المجلس التشريعي افقدنا الكثير من الفرص لتنفيذ وخلق قوانين لانصاف المرأة» (٢٠١٤/٨/١٠). اما مهيب عواد عضو المجلس التشريعي وافقهن الراي في ان تعطل التشريعي فوت العدييد من فرص نحو قوانين يمكن تحقيقها وتكون منصفة للنساء. ففي اطار الضغط لتعديل

القوانين عملت النساء حملات ضغط لتغيير التشريعات الفلسطينية وقوانين مثل قانون العقوبات والاحوال الشخصية ولعبت دورا في الضغط على الحكومة لتبني اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

اما على صعيد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي يضم الاطر النسائية فتحدثت ممثلات عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (منى الخليلي، نهاية محمد) عن الجهود التي يعمل عليها الاتحاد بهدف تفعيل حقوق المرأة من خلال :

- توسيع القاعدة الجماهيرية لضم اكبر عدد ممكن من النساء من خلال الوصول اليهن في مواقع عملهن او سكنهن.
- تفعيل الالية السياسية لتنظيم المرأة الفلسطينية بصرف النظر عن تشكيلها الحزبي او التنظيمي ولذلك بالتوجه الى كل النساء لتأطيرهن في هيئات نسوية في المخيمات والقرى واحياء المدن لينتخبن قيادتهن في المواقع ويشاركن في النشاطات.
- تعزيز دور النساء في المجالس المحلية بالتسجيل والترشيح والاقتراع والمشاركة وزيادة عضوية المرأة في السجل الانتخابي وفي الانتخاب.
- تطوير وترسيخ حقوق المرأة فنظام الكوطة كان اول مبادرات الاتحاد.
- مراجعة ومراقبة الانظمة الداخلية للحزب من منظور النوع الاجتماعي.
- التوقيع على ميثاق شرف لانضمام النساء بنسبة ٣٠٪ في المجالس المحلية وان يكون للنساء نصيب من الرئاسة.
- العمل باتجاه تغيير المفاهيم الاجتماعية داخل المجتمع.

وعن الاطر الجماهيرية ودورها فاشارت خالدة جرار عن جهود الجبهة الشعبية التي تومن بالمساواة وعلى مستوى النضال المجتمعي «كانت الجبهة فاعلة والتقطت احتياج النساء، وعبر امتدادها الشعبي من خلال اتحاد الطلاب والاطر النسوية كان لها فاعلية واسعة. ولكن يوجد تراجع عند جميع الاطر الحزبية بسبب اوسلو ومنها الجبهة الشعبية» (٢٠١٤/٨/١٢). وبشكل عام غالبية الاطر الجماهيرية النسائية والتي تشكلت في اوقات متقاربة من حضان الفصائل الفلسطينية ما بين نهاية السبعينات وبداية الثمانينات مزجت بين العمل الوطني والاجتماعي ووصلت الى مواقع في الارياف والمخيمات ولبت احتياجات النساء والطلاب وتأمين احتياجات الفقيرات والمهمشات ونشطت وبرز دورها في الانتفاضة الاولى واستمر عطائها ولكن تآثرت بمتغيرات ومنها اتفاق اوسلو وتشكل منظمات اهلية نسوية في هذه الفترة ويقدم السلطة خرجت كوادر منها للمنظمات الاهلية وللقطاع الحكومي، واغلبيتها لها فروع مختلفة وتتشط حاليا في برامج التثقيف والتوعية والتدريب وتحسين مستوى معيشة النساء عبر مشاريع مدرة للدخل. واستطاعت الاطر عبر تمكين النساء ان تخرج قيادات مجتمعية برزن في مواقعهن ودخلن المجالس البلدية والقروية» وفق ما افادت ربيحة ذياب (٢٠١٤/٧/٢٢) وتقريبا تتشابه هذه الاطر في عملها الاجتماعي وان يختلفن سياسيا^{١٨}. اما فيما يتعلق باطر الحركات الاسلامية كحماس والجهاد الاسلامي فتم الاشارة ان النساء هن ينشطن بالتكافل الاجتماعي وفق الطريقة الاسلامية. وذكرت عطايف عليان انه «تم انشاء جمعيه النقاء النسائية الاسلامية التي تهتم بالمرأة بجميع الجوانب علاجية تعليمية دورات تثقيفية توعوية وعمل رحلات تعليمية وترفيهية دينية، وطرحها للتثقيف قائم على اسس دينية وليس كطرح المؤسسات النسوية (٢٠١٤/٧/٢٦)^{١٩}.

اما على صعيد المؤسسات النسوية فتجربة طاقم شؤون المرأة برزت منذ بدايات عملية التفاوض لاوسلو وذلك عبر تشكيل اللجان الفنية والتي سجلت لاحقا كمؤسسات اهلية. وتحدثت نهلة قورة رئيسة الهيئة الادارية لطاقم شؤون المرأة عن جهود الطاقم في تعزيز مشاركة المرأة السياسية «لقد ساهم الطاقم ومنذ وجود السلطة في تعيين النساء في المجالس المحلية والبلدية ورغم اني ضد التعيين لكن تدخل الطاقم مع وزارة الحكم المحلي لتعيين نساء ساهم في زيادة مشاركتهن السياسية على المستوى المحلي، كما شهد عمل الطاقم ايضا المطالبة بتطبيق الكوتا النسائية بنسبة ٢٠٪ للمجلس التشريعي والهيئات المحلية، كما ينشط الطاقم بتوعية النساء وتثقيفهن بالقضايا السياسية والعامية المختلفة وابرار صوتهن عبر الاعلام والاعلام النسوي والعديد من البرامج التي تعزز مشاركة المرأة السياسية» (٢٠١٤/٨/١٣).

١٨ عبر عن دور الاطر النسائية كل من ربيحة ذياب رئيسة اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، ختام السفافين رئيسة لجان المرأة الفلسطينية، نهاية محمد عن اتحاد لجان العمل النسائي

١٩ من تم مقابلتهن ويمثلن توجهات الامية كانت الاجابة حول الموضوع باقتضاب ولم تتوفر معلومات كافية

وفي المؤسسة التنفيذية افادت حنان امسيح (٢٠١٤/٧/٢٢) مدير عام وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الحكم المحلي ان الوحدة قامت بجهود مختلفة لخدمة عضوات المجالس المحلية ومنها :

- اقرار برنامج تدريبي حقيقي قادر على تمكين المرأة بالمشاركة والعمل المدني والاجتماعي .
- تفعيل مشاركة النساء من خلال التعاون مع الجمعيات والاتحادات .
- اصبح بالوزارة الادارة العامة للتوصية والرقابة وتراقب العضوات وترى كم تاخذ حقوقها .
- ايجاد دليل عمل سياسات متضمنة النوع الاجتماعي .
- استراتيجية الوزارة متضمنة قضايا النوع الاجتماعي .
- مراقبة موازنات الهيئات المحلية لتكون متحسنة للنوع الاجتماعي .

ب. دور مشاركة النساء السياسية والمجتمعية على مستوى المجتمعات المحلية:

أجمع المشاركون والمشاركات على أن نظام الكوتا اعطى مجالاً للمرأة أن تشارك في المجتمعات المحلية سواء في المجالس البلدية والقروية، بالرغم أن تمثيل النساء ضمنه نظام الكوتا، إلا أن وصولهن الى هذه المواقع يعتبر تغيير ايجابي، لانخراط النساء القرويات في العمل النضالي والاجتماعي. فقد ساعد ذلك على زيادة ثقة الناس بهؤلاء النساء كما انه عزز من مشاركتهن المجتمعية ووصولهن مواقع صنع القرار في الهيئات المحلية. وقد وصلن بعضهن الى موقع رئيس بلدية أو رئيسة مجلس قروي. ولكن ما زال هناك بعض المعوقات التي تمنع المرأة من المشاركة السياسية الفاعلة، وتم الاشارة الى أنه لا يمكن تعميم تجربة النساء بشكل واحد في كافة المدن والقرى على صعيد البلديات والمجالس القروية، حيث يوجد نماذج ناجحة لنساء عضوات فاعلات في هيئاتهن المحلية، وهذا يدل على أنه يوجد تغيير ايجابي في التوجهات المجتمعية اتجه مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية، وقد اتفق هذا مع نتائج تحليل الاستمارة الكمية للمجتمعات المحلية العشر الذي بين نسبة مرتفعة نوعاً ما في تقبل المجتمع المحلي لوجود العضوات ومشاركتهن السياسية في تجمعاتهن. وبالمقابل هناك عضوات في هيئات محلية غير فاعلات ووجودهن كعضوات في المجالس البلدية أو القروية هو شكلي وتتمه فقط لعدد الأعضاء، وكذلك فانهن غير فاعلات في عمل المجالس واللجان التي يعملن بها ضمن المجلس، فما زال عملهن في المجالس هو امتداد لأدوارهن الانجابية، ولا يتم أخذ خصوصية الادوار التي يقمن بها بعين الاعتبار حين تحديد مواعيد عقد جلسات المجالس او تقسيم المهام، وفي أحيان كثيرة النساء عضوات المجالس القروية لا يشاركن في اجتماعات المجلس ويتم الاستعاضة عنهن بمشاركة الذكر (فرد من الاسرة)، وفي بعض الاحيان يتم عقد جلسات المجلس في ساعات متاخرة بما لا يتناسب مع العضوات.

وبالرغم من وصول النساء الى هذه المواقع الا انه ما زال المجتمع ذكوري يحدد نسبة وشكل وتفاصيل مشاركة النساء، وأشار بعض المشاركين/ات الا انه بالرغم من وجود المؤسسات النسوية الى أنه حين الانتخاب والترشيح فان هذه المؤسسات لا تلعب دور داعم للمرأة، وبالمقابل اجمع الجميع أنه يوجد تغيير وأنه في المستقبل سوف يكون الحال أفضل، واعتبر بعض المشاركين أن وجود وتمثيل النساء في المجالس القروية هو مهم وخاصة في ظل تراجع وضعف المؤسسات القاعدية في القرى، «فالنساء يحاربن قبل واثاء وجودهن في المجالس، قبل ترشيحهن وبعد فوزهن». وخلال الاجابة على هذا السؤال تم التطرق الى تحليل الدور الذي تقوم به المرأة عضوة المجلس، فتبين ان الدور الذي تقوم به المرأة ليس ملموس ويوجد تفاوت واضح بين المناطق، مثلاً النساء العضوات في طولكرم وفي جنين ورام الله وضعهن افضل من وضع النساء عضوات البلديات في الخليل. ويتاثر عمل العضوات بعدم الاستقلالية المالية والبيئة العشائرية والعائلية. كما ان هناك نساء ابدعن وتميزن ويعتبرن نماذج وأثبتت ذواتهن، يوجد لديهن مجالس أحياء ومجالس مساندة، بينما هناك عضوات لا يكاد يلحظ مشاركتهن. وتبين ايضا وفق المقابلات انه عندما تأتي المرأة من خلفية سياسية ومن مؤسسات مجتمع مدني فان مشاركتها في الهيئة المحلية تكون أكثر فعالية.

بالرغم من تاكيد غالبية من تم مقابلتهم على اهمية الدور واهمية وجود النساء في الهيئات المحلية ومشاركتها في اتخاذ القرار الذي يخص مجتمعها والشريحة التي تمثلها نجد اعتراضاً من احد المشاركات لجمالها وجهة نظر «انها ضد المساواة وتقلدها مناصب مساوية للرجال وفي القرآن الكريم للرجل مثل حظ الانثيين اي انه لا يوجد مساواة وانما يمكن تحقيق العدالة من خلال اعطاءها الحق المفروض لها ضمن الشرع ولست مع مساواتها مع الرجل في المنصب والاجر

واتخاذ القرار» (عطاف عليان، ٢٦/٧/٢٠١٤)

وبالمحصلة نصل الى انه اذا اخذت المرأة موقع قيادي لا يعني ان المرأة اخذت فرصتها الكاملة فهي كعضو في مجلس محلي او كرئيسة لا يعني ان النساء كافة قد اخذن فرصتهن ولا يعني انهن اصبح اكثر تمكينا في الحياة السياسية والمجتمعية، وعلى المرأة محليا ووطنيا مسؤولية كبيرة وجهد بارز في التقدم وفي الوصول الى مراكز صنع القرار والتأثير في المجتمع فالحرية لا تعطى وانما تنتزع وعلى المرأة العمل من أجل ذلك.

ج. جهود ودور كل الجهات ذات العلاقة (حكومية، حزبية، اتحادات ونقابات) في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية :

١. الحكومة : اجمع غالبية المشاركين والمشاركات ان للحكومة دورا مهم في تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية مما عزز دورها في الحياة السياسية والعامية وكان لها دور في وصول النساء الى مواقع قيادية كوزيرات مثلا، محافظ وسفيرة وغيره، كما كان للحكومة مساهمة عبر قراراتها وانضمامها الى الاتفاقيات المختلفة مثل سيداو وقرار ١٣٢٥ واعتبار وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية، والتي بالتالي تخدم تطور المرأة الفلسطينية وتساهم في تقدمها. بالإضافة الى دور الحكومة في العمل على تعديل بعض بنود القوانين المجحفة بحق النساء كقانون العقوبات (العذر المخفف) وقرار الكوتا بفعل ضغط الحركة النسوية وغيره الا ان الكثير من القوانين ما زالت عالقة وغير منصفة للمرأة. وأشار البعض ان الحكومة وان لم يكن دعمها كافيا على الاقل لم تقف امام الحركة والاطر النسوية، واخرى اضافت «اعول عليها كثيرا وفي كافة المجالات لتفعيل دور المرأة من خلال القوانين والسياسات والالتزام بوثيقة الاستقلال والقانون الاساسي، فهي ليست معيق وانما تتحمل قدر اكبر من المسؤولية اتجاه قطاع المرأة (منى الخليلى، ١٠/٨/٢٠١٤). وبين جمال محيسن (١٦/٨/٢٠١٤) ان الحكومة او السلطة «هي منفتحة على حقوق ودور المرأة وبالتالي دائما تتقدم القيادة بقوانين لصالح المرأة الفلسطينية وتبنى وتتقدم بها المؤسسات النسوية المختصة». ومن جهة نظر اخرى انشاء وزارة خاصة بشؤون المرأة ووضع خطط عبر قطاعية لتعزيز العدالة والمساواة وبمصادقة الحكومة يعتبر انجازا وجديرا بالتطبيق، اضافة الى اصدار قرار لتعميم الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي بقرار مجلس الوزراء ووحدات النوع الاجتماعي في الوزارات هو انجاز بغض النظر عن التأثير والمردود مما ذكر.

وبنفس الوقت كان هناك عدة انتقادات تم توجيهها ل نطاق عمل الحكومة وكان ابرزها ما يلي:

- هي لم تعمل على ضمان الحقوق لكافة النساء وايصالهن في القطاع الحكومي بشكل عادل الى مواقع صنع القرار والوظائف العليا وهناك قطاعات النساء موجودة فيها بكثرة لكن ليست في مواقع متقدمة كالصحة والتعليم.
- ما زال هناك تقصير في موازنتها واستراتيجيتها وخطة عملها لا تأخذ بالنوع الاجتماعي.
- انضمام الحكومة على مستوى الاتفاقيات الدولية كسيداو، ما زال نظريا والعمل عليه واقعي محدود ولم يتم تعديل القوانين بناء عليه.
- البعض وبشكل محدود انتقد نهج السلطة في العديد من المواقف حيث لا تدرس النهج او مصدر ثقافة المجتمع وعليه تقوم بتطبيق نماذج من الخارج من خلال التعليم وغيرها من المجالات لا تناسب مع ثقافة الشعب الفلسطيني.
- والبعض نوه انه ليس للحكومة دور بارز في شؤون المرأة ولكن غالبا ما يبرز دورها في توفير الرواتب لموظفي الحكومة فقط.
- ان التناقض واضح ما بين النهج العلماني التقليدي واليساري في اعطاء التقييمات او النقد وبين النهج الاسلامي الذي لا يرى للحكومة دور وانجاز وما تم تحقيقه كمؤشرات اعتبرت ليست مقاييس تقييم يعتمد عليها الا انه بالمقابل لم يكن هناك طرحا بديل.

٢. الأحزاب السياسية : اعتبر من تم مقابلتهم ان للحزب اهمية في تأطير النساء في النضال الوطني، الا ان الالتفات الى قضاياها الاجتماعية او تعزيزها في مواقع قيادية داخل احزابها هو ليس بحجم العمل الذي خدمت فيها المرأة فصيلها السياسي عبر التاريخ. فالمرأة الفلسطينية انخرطت في كافة الاحزاب العلمانية التقليدية، واليسارية والاسلامية الا ان تواجدها في مواقع قيادية محدود وشهدت السنوات الاخيرة لوعي المرأة السياسي ودورها مطالبات بتغيير الوضع في احزابهن وقد تجاوزت بعض الاحزاب مثل فدا اما الاحزاب الاخرى لم تشهد حركة تطوير ملحوظة. وابرز سمات الاحزاب نحو مشاركة المرأة السياسية:

- لعبت الاحزاب المختلفة دور شعبي وكانت لها دور وجزء كبير على تعديل القوانين والتشريعات.
- قضايا المرأة ليست اولوية لكل الاحزاب الا عند الخجل والاصرار في الضغط عليها.
- يوجد نظرة عند الاحزاب ان تواجد النساء في المجال المجتمعي وليس السياسي.
- والبعض اشار انه لا يوجد حزب يهتمش دور المرأة، ولكن الفرق اعطاء دور حقيقي او استخدامها بشكل صوري فقط للاستقطاب.

وقدمت احدي المشاركات تصنيفا لتوجه الاحزاب ورؤيتهم للمرأة فبينت ان « التيار الاسلامي كرس الحياة الاسلامية، والاصل انه « كل انسان حر في حياته» وقد فرضت القوانين ذات الطابع الديني على الكل وهي مشكلة في الحياة الديمقراطية، وبالرغم من ذلك كان له قدرة على تأطير النساء الاسلاميات وحشدهن، ولكن لم يفتح الحوار امام مساواة النساء. اما التيار العلماني اليميني «فتح» سع لتأطير الشعب الفلسطيني والنساء، ولكن التفت متأخرا لحقوق المرأة وهم يرفضون المساواة فمثلا بعض عضوات فتح صوتن ضد الكوتا وقانون الاحوال الشخصية، في حين الكوتا نجحت والاحوال الشخصية سقطت. اما التيار العلماني اليساري في النظري جيد ولكن في العملي بحاجة الى تجنيد قوة وطنية، وعليهم ان ينتقدوا انفسهم فبعض الرجال في معترك المشاركة السياسية ولكن نسائهن غير متاح لهن، وانا اتحدث هنا عن بعض الامثلة وليس بشكل عام ومعهم». (ختام السعافين، ٢٠١٤/٨/١٠).

وناقش ممن تم مقابلتهم بعض المبادرات القائمة او المطلوبة من الاحزاب لتعزيز دور المرأة داخل الحزب وكان ابرزها ما يلي:

- يرى البعض ان تبدأ الاحزاب بتطبيق نظام الكوتا على نفسها داخل الحزب والذي من شأنه ان يخلق واقع جديد، وان تعمل على ترشيح نساء من اعضائها وقت الانتخابات وتدعمهن لتصبح عملية متسلسلة تبدأ من الحزب وتتعلق نحو المؤسسات المجتمعية والتي تشكل صلة مهمة لوصول المرأة لمراتب حيوية.
- وبالضرورة تغيير الصورة النمطية للمرأة ولان الاحزاب تعمل على قطاع الشباب والشابات يجب ان تملك برنامج اجتماعي من شأنه يطور الرؤيا الحقوقية للمرأة من قبلهم نحو مستقبل اكثر اشراكا واحتراما للمرأة ولحقوقها.
- تم الاشارة من قبل نهلة قورة (طاقم شرون المرأة) انه بهدف تعزيز مشاركة المرأة تم توقيع اكثر من ميثاق شرف مع الاحزاب السياسية لتعزيز مشاركة المرأة داخل الحزب ودعمها وتقديم التسهيلات للنساء داخل التنظيمات، وهناك قبول عام لهذه الموائيق ولكن العبرة في التطبيق، حيث الهوة بين الشعار والتطبيق، وعلى الاحزاب المساعده في التاهيل والتمكين وتطوير قدرات المرأة القيادية والعملية والنظرية وما يتطلبه الامر ان تنص هذه الاحزاب في انظمتها ولوائحها الداخلية على كوتا معينة ومشجعة للنساء وزيادتها دائما.

٣. مؤسسات المجتمع المدني بما فيها المؤسسات النسوية الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاطر النسوية:

لمؤسسات المجتمع المدني من منظمات اهلية واتحاد عام للمرأة الفلسطينية والاطر النسائية الدور الاول في تعزيز مشاركة المرأة في كل مجالات الحياة، كما ان للمؤسسات دور اساسي في الاخذ بيد المرأة والضغط على الحكومة وفي الرقابة على اداء السلطة. فمعظم انجازات النضال النسوي برز من خلال هذه الاتحادات والمؤسسات. كما ان لمؤسسات المجتمع المدني دور اساسي في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية من خلال اقامة الدورات والتدريبات والورش التوعوية والتثقيفية للنساء لزيادة معرفتهن حول حقوقهن. كما لعبت مؤسسات المجتمع المدني الدور الاساسي في المطالبة بالكوتا النسائية والحصول عليها وهناك حاليا مطالبة لرفعها الى ٣٠٪، وهي تبذل جهدا للمطالبة بتعديل القوانين لصالح النساء وتبني وثيقة الاستقلال وحقوق المرأة الفلسطينية في العمل والتعليم والزواج. ” ان الحاجز

السياسي في قضايا المرأة لم يعد موجود من خلال الاتحادات والاطر فقضايا المرأة في كل الاطر والتنظيمات يتم العمل عليها في محاولة لتوحيد العمل والتطوير اتجاهاها» (نهاية محمد، ٢٠١٤/٨/١٢).

وقد قيم بعض من تم مقابلتهن عمل المؤسسات فتبين ان مجهود المؤسسات في السابق كان افضل، حيث كان لها دور قوي وفعال في الانتفاضة الاولى والثانية ومع غياب السلطة لعبت هذه المؤسسات دور قوي جدا حيث عملت على توفير رياض الاطفال وتلبية احتياجات النساء والتعامل مع مشاكلهن المجتمعية، كما انها مزجت النضال الوطني بالاجتماعي، وشاركة في الانتفاضة بزخم وبشكل كبير وقامت على تشكيل اللجان المختلفة وكانت تعمل على الاتصال والتواصل وتعبئة الجمهور لاي نشاط، الا ان الاطر الجماهيرية بعد السلطة خف دورها واصبح السائد البحث عن مناصب.

اما التمويل فكان محط انتقاد فالان التمويل والمؤسسات الدولية لها اجندتها فقد تعاملت مع النساء كمشروع وخطة عمل وابتعدت مؤسسات المجتمع المدني عن القاعدة الشعبية. ففي السابق كانت تلك المؤسسات تقدم مشاريع حقيقية من منظور الخدمة الاجتماعية والاستقلال الاقتصادي وبالتالي فسح المجال لتعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية واستقلالية للقرار. فتشير احدي من تم مقابلتهن « ما صرف على النساء من أموال على ورش للعمل وحقوق المرأة والعنف ضدها، مبالغ طائلة جدا، ولكنها لم تساهم في اية تمكين اقتصادي ولهذا يجب العودة الى القاعدة الشعبية، ولانهن قوة يمكن استثمارها وبحاجة الى قوة منظمة متفقة على برنامج واحد». كما ان تشتت المؤسسات التي تتوجه الى المرأة يعرقل التوجه والتنسيق وهذا يؤدي الى تكرار العمل، وهذه قضية مركزية فكثير من المؤسسات تعمل على تدريب وتمكين النساء ولكن نتائجها اقل مما هو مطلوب، بحيث تكون نفس المجموعة ونفس التدريب، واطلق عليها «القوة المحمولة». احيانا تتحرك من مؤسسه الى مؤسسه ومن برنامج الى برنامج وهي ذاتها مما يقلل الفائدة ويهدر الامكانيات والجهود».

وهناك تدمر من المؤسسات التي ترضخ للتمويل المشروط وتم اعتبارها عامل قوي لضعاف القضية الفلسطينية، وضياع مجهود كبير للاسهام في نهضة المرأة، وهذا الامر ادى الى البعد عن المشاريع الحقيقية التي تحتاجها المرأة الفلسطينية بسبب فرض برامج محددة. كما اضاف من تم مقابلتهن ان هذه المؤسسات وبالاخص من يعمل على نفس المشاريع دون التخصص والمتابعة الحقيقية للنتائج، مشاريعها لا تعد حقيقية ولا تبحث عن تمكين المرأة اقتصاديا كما كان في السابق، وتغلب عليها روح المنافسة السلبية. وفي بعض الاحيان اخفقت هذه المؤسسات خاصة مع برامج معينة فبعضها ليست ضمن احتياج المرأة الفلسطينية. وتبقى هنالك حاجة لتكامل الجهود بين المؤسسات وعمل مشترك للضغط والتأثير على صانعي القرار. والمطلوب ان تكون البرامج نابعة من الواقع الحقيقي للشعب الفلسطيني، وان لا تكون اهداف المشاريع والبرامج مسقطة من المانحين، ويجب ان يتم تحيد أي اسقاطات او املاءات من الخارج.

اما من يمثلن الاتجاه الاسلامي اشرن ان المؤسسات الاسلامية لم تكن تمول من الخارج وذلك لرفض سياستها العمل ضمن هذا النطاق، واعتمدت غالبا على التبرعات الذاتية والاسلامية المحلية، وبالرغم من هذا فهم يقومون بدور كبير. في حين ترى ان المؤسسات الاخرى والتي تعتمد بعملها على التمويل الخارجي بانها ضعيفة وتنتهج تكرار العمل من تدريبات وورش وغيره وانها دائما تجعل من المرأة منتهكة الحقوق، فهناك اموال طائلة تصرف على النساء والمشاريع والملاحظ عدم وجود أي تغييرات حقيقية مثل انشاء المدارس والعيادات ووجود تمويل لتمكين النساء اقتصاديا. فالمؤسسة الحقيقية من وجهة نظرهن ان تاخذ تمويل حقيقي غير مشروط او ان تكون المؤسسة قائمة بتمويل ذاتي. ومنهم من طالب باصلاح المنظمات والاتحاد والاطر بتعزيز الممارسات الديمقراطية فتم للاشارة الى ان الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والهيئات النسوية لعبت دورها في تعزيز مشاركة المرأة في المجتمع. ولكن يجب ان يكون هناك مزيد من تعزيز الحياة الديمقراطية داخل هذه المؤسسات من خلال مشاركة اوسع للهيئات الادارية الاطر والمؤسسات واجراء الانتخابات الدورية لتثبيت اعطاء دور للاجيال الشابة.

٤. النقابات /الاتحادات:

أجمعت الشخصيات والتي تم مقابلتهن/هن على ضعف دور وعمل النقابات والاتحادات عموما، وفي دعمها للمرأة خصوصا. مع ان هناك وجود للمرأة في الاتحادات والنقابات، الا ان دورها وفعاليتها يعتمد على قوة شخصيتها وموقفها وليس وفق نظام يساند دورها او يعززه. كما اكد الغالبية ان دور الاتحادات والنقابات اساسي داخل المجتمع الا ان

وجود النساء فيها قليل ويضعف دورها في المواقع القيادية، والبعض صرح ان المرأة في غياب تام عن بعض الاتحادات والنقابات، مثل الاتحاد العام للمعلمين بحيث لا يوجد عضوة واحدة بالامانة العامة. وينطبق الامر كذلك على النقابات المهنية فهي موجودة في بعض المهن ولكن يغيب وجودها في هيئاتها الادارية كنقابة اطباء والمهندسين والمحامين والزراعيين وغيرهم.

ويصف من تم مقابلتهم من الاتحادات ان للاتحادات تاريخيا دور قوي فقد كان لها قديما الدور الرئيسي والعامل الاساسي للتأثير في الرأي العام الدولي والعربي لصالح قضيتنا وتجميع طاقات شعبنا كروافد تصب في تيار الثورة. والنقابات والاتحادات كان لها دورها السياسي والذي يغلب المطلي واختلف الواقع الان ليحيد السياسي ويبرز المطلي فهناك عدم انسجام ما بين السياسي والمطلي. اما واقع النقابات الان فقد وصف بالفوقية والمرأة ليست ضمن اولوياتها ولا يتم الاخذ بأراء النساء او حتى الالتفات لقضاياها. فليس للنقابات دور في تحسين شروط عمل النساء وحتى بما يتعلق بحقوقها العملية كساعات عمل واجور وبالتالي يطلب اعادة اعتبار لهذا المجال النقابي والاتحادي واخرط النساء وادماجهن بشكل اقوى. ومنهم من اشار انه لا يعتقد ان هنالك تمثيل للمرأة ونشاط نقابي نسوي والهيئات الادارية لا يوجد بها نساء وبشكل عام تمثيلها ومشاركتها متدني وبالتالي دورها معنوي وليس فعلي. كما وصفت الحركة النقابية بانها ضعيفة تبنت العمل المتساوي والاجر المتساوي والحد الأدنى للاجور والتأمينات الاجتماعية والضمان الاجتماعي الذي تستفيد منه النساء الفقيرات في المجتمع، الا ان الانجازات محدودة. واحدى من تم مقابلته بيّن ان النقابات تقوم بلقاءات وتدريبات ودراسات دون توصيات او أي مشاريع او برامج يمكن ان تقدم ناتج، وهناك ضعف فهي تعمل بمفردها دون مشاركة وتنسيق مع القطاعات الاخرى.

٥. المانحين والمؤسسات الدولية

اجمعت الغالبية ان التمويل هام لدعم استمرارية العمل وتدعيم حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها. الا ان اتجاهيين برزا في المقابلات : الاتجاه الاول راي تاثير التمويل سلبي فبوجهة نظر احدهن انها «خربت البلد» فهي تعمل وفق اجنداتها الخاصة وليس ضمن احتياج الشعب الفلسطيني، اضافة ان بعضا منها مشروط بتوقيع وثيقة الارهاب مثل المساعدات الحكومية الامريكية والذي هو تدجين في الوعي الشعبي الفلسطيني ووعي المؤسسات مما ادى الى ان يكون التمويل بعيد عن الواقع وعن احتياج النساء، ولا يوجد مشاريع حقيقية مدرة للدخل وذا طابع تنموي تطويري وممكن اقتصاديا. وتم الاشارة ايضا، الى ان الاطر النسوية في السبعينات والثمانينات عملت بشكل ممنهج وصحيح فهي لم تخضع لاي اجندة او معايير تفرض من الخارج، واليوم نجد نخبة فلسطينية من المؤسسات الفلسطينية اغرقت بالتمويل وفقدت الصلة الشعبية والقاعدية مع النساء والمجتمع المحلي. وبينت احدهن ان التمويل من المؤسسات الدولية والحكومات له تاثيرا سلبي على العمل الاهلي الذي حوله عن القضايا الجوهرية الى الاهتمام بالعمل الشكلي واللوجستي والتقارير والمشكلة ان النساء لا يكون لها دور في التخطيط لاحتياجاتها او صوت لطبيعة البرامج التي تريدها. كما ان المؤسسات الدولية والمانحين تعطي مبالغ عالية لصالح الفئات المهمشة بما فيها النساء والاطفال ودعم مشاريعها ولكنها تفرض طبيعة المشاريع اي يمكن ان تدفع مبالغ طائلة على ورشة عمل حول موضوع الزواج المبكر والعنف اما مشاريع مستدامة لا تمول.

اما الاتجاه الثاني فيرى دعمها ايجابي فقد اخذت دور مهم جدا وخصوصا ان الدول المانحة دعمت وطبقت سيداو من خلال ما يقرر في المؤتمرات الدولية وقد عملت على تقوية المرأة في مشاركتها السياسية ومن امثلة الدعم المقدم في وزارة الحكم المحلي كان عبر دعم وحدة النوع الاجتماعي والاهتمام بتاهيل وتمكين عضوات الهيئات المحلية وفق ما افادت حنان امسيح (٢٠١٤/٧/٢٢). ووجه البعض انه بالضرورة عدم وضع المانحين بسلة واحدة فبعض المانحين تدعم الشعوب من اجل توفير بعض الاحتياجات الاساسية كالتعليم والصحة وتطلق من منطلق انساني. وهناك جهات اخرى توظف المال السياسي لادخال هذه المنظمات/ المؤسسات في اجندتها لتنفيذ مشاريعها في الاقليم ولزيد من ربط هذه المؤسسات للجهة المانحة لمصالحها واجندتها.

ونقدت امينة حزب فدا زهيرة كمال الدعم المالي للبرامج التي تدعم النساء والتي تعمل على تعزيز مشاركتها السياسية والمقتصرة على المؤسسات، ورأت بالضرورة ان تقوم الدول المانحة والمؤسسات الدولية بتقديم الدعم للحزب وليس للمؤسسات فقط. لان بعض هذه المؤسسات تعمل دون التواصل مع الاحزاب ويجب ان يكونو ضمن اطر نسائية لتعزيز

مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية ويجب ان يكون الترشيح من الاحزاب لتراكم عدد من النساء لتولي مناصب قيادية (٢٠١٤/٨/٢٠).

وتم الاشادة بدور الامم المتحدة للمرأة فهي تهتم بقضايا المرأة وتدعم المشاريع التي تؤدي الى تمكين النساء سياسيا والوصول الى مراكز صنع القرار. وهناك ممولين يدعموا مشاريع يشترطوا الاخذ بالتنوع الاجتماعي وهذا جيد او ان تكون النساء موجودة في الهيئات العامة والادارية لمؤسسات الاهلية. وكان هناك مطالبة ان يرافق التمويل المخصص لقطاع المرأة ليس فقط للتدريب او الورشات بل ايضا الى دعم وجود بنية تحتية تمكن المرأة لاجاد فرص عمل لتطوير النساء وتقوية هيكلها وبنائها المنظم وجمعياتها وتأهيلها فالتركيز على التوعية بالحقوق دون بناء القدرات العامة والجماعية لاجاد فرص عمل لتطوير النساء لن يكون لها تأثير. وبينت احدها ان المرأة الفلسطينية قادرة على تحديد احتياجاتها وليس الممول الذي يفرض نفسه، ويجب رفض التمويل على المستوى الوطني والاجتماعي المشروط والذي طبيعته تطبيع وفيما يتعلق بالنساء لخلق العلاقات بين الاسرائيليات والفلسطينيات.

د. التحديات / المعوقات التي تواجهها المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والاجتماعية:

أجمع المشاركون والمشاركات في مجموعات النقاش البؤرية أن الثقافة المجتمعية الذكورية والعادات والتقاليد تعتبر معيق ويحد من مشاركتها المجتمعية والسياسية، فما زالت الثقافة المجتمعية تؤمن بأن المرأة مكانها الرئيسي هو البيت وأن دورها الرئيسي هو العناية بأمور المنزل وتربية الأبناء. وكذلك فإن الثقافة المجتمعية ما زالت لا ترى المرأة بأنه بإمكانها أن تشارك بالنضال السياسي وبالمجال العام، ويوجد عدم ثقة بقدرات المرأة وبمهاراتها. وأيضا فإن ثقافة العيب تحد من مشاركة المرأة، حيث أن العمل المجتمعي والسياسي يتطلب الخروج من البيت والاحتكاك بمجتمع الذكور وبالتالي فإن ثقافة العيب التي تنتشر في أوساط كثيرة من مجتمعنا تعتبر عاملا معيقا لانخراط المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجتمعية. وهذا ما اشارت اليه احدي المشاركات بأن فهم الناس الخاطئ للدين الاسلامي وتقليد بعض الفتاوى في العصور القديمة بشكل خاطئ يضعف دور المرأة. وذكرت بأن هناك امثلة من التراث الاسلامي يمكن الاستفادة منها فكانت النساء يخرجن في الغزوات مع الرسول - صلى الله عليه وسلم- منهن ام سلمة التي اشارت على الرسول في صلح الحديبية ومن ثم نزل عند مشورتها، وكان للمرأة دور في التعليم والزراعة وكل شيء.

والعامل الثاني الذي تم الاجماع عليه في المقابلات أنه يوجد ضعف في الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات في تأطير النساء وتنظيمهن. وعدم تبني الاحزاب قضايا النوع الاجتماعي وضعف اللوائح الداخلية داخل الاحزاب. وفي بعض الاحيان فان الحزب السياسي يعتبر عائق من خلال الترشيح يتم وضع اسماء معينه واحيانا ذو كفاءة، كما ان ضعف القوى والاحزاب السياسية في المجتمع ساهم في السيادة العشائرية العائلية اكثر من قيم المواطنة.

الاحتلال هو عائق، فالخصوصية التي يعيشها شعبنا في ظل الاحتلال وما يخلفه من ممارسات تتحمل مسؤولية المرأة تدبير الحياة في حال اعتقال او استشهاد زوجها وتحديد اولوياتها وتأجيل نشاطها السياسي والمجتمعي. كما ان وضع فلسطين تحت الاحتلال وما خلفه من صعوبات اقتصادية كبطالة وفقر يعاني منه الرجال والنساء وتتاثر النساء بمسؤولية تدبير اقتصاد المنزل على حساب ادوارها المجتمعية والسياسية الاخرى. وبالمقابل الاحتلال جعل المرأة مناضلة ضده وضد سياساته فاعتقلت واستشهدت وحملت مسؤولية الاسرة، وشاركت وما زالت بالمسيرات والاضرابات والاحتجاجات ومقاطعة البضائع الاسرائيلية وغيرها. ومن العوامل الاخرى كان النسب المرتفعة للفقر والبطالة الذي تقع النساء في دائرته مما يعيق مشاركتها فاولوياتها تختلف وجهدها يبذل لاستمرارية الحياة المعيشية لها ولاسرتها. كما ان انشغالها بدور الامومة وعدم استقلاليتها المالية هي جزء من المعوقات التي تمنع المرأة في ان تكون عضو كامل وفاعل في كل الاحوال والظروف. وذكرت احدي المشاركات أهمية أن توجد المرأة في البيت وأن وقتها محدود والأولوية هي للعناية بالبيت والأطفال.

الانقسام السياسي الذي يعيشه شعبنا الذي اثر واشاع حالة الاستقطاب السياسي في صفوف المجتمع الفلسطيني بما فيه النساء والتمويل المشروط للمؤسسات وفرض اجندته الخاصة وفق تصوراتها بما لا يلائم سياقنا الفلسطيني واولوياته. وقد ذكر عامل آخر يحد من مشاركة المرأة وهو عامل ذاتي يتعلق بالمرأة حيث أن عدم ثقة المرأة بذاتها وأنه ليس بإمكانها أن تصل وتكون في موقع صنع القرار وعدم ايمانها بمهاراتها وقدراتها يعيق من مشاركتها السياسية

والمجتمعية.

القوانين معيقة وطبيعة القوانين السائدة في تعاطيها مع النساء مثل قانون العقوبات الذي عمره اكثر من مئة سنة والاحوال الشخصية للذان يشكلان تمييزا ضد النساء وبما ان التمييز قائم في الحياة الخاصة فلن تستطيع ان تكون مشاركة حقيقية في الحياة العامة والسياسية. فالبرامج التدريبية لتحفيز المرأة غير ممنهجة وغير مستكلمة بل هي آنية وفق التمويل وحسب الطرف التي تمر بها الاحوال السياسية في المنطقة. فهي غير قادرة على المطالبة بحقوقها لوحدها وهذا أيضا يحد من مشاركتها، كما انه لا زال هناك فجوة اجيال في صفوف الحركة النسوية، لعدم اعطاء فرصة للشابات والاهتمام بتجربتهن ودعمها وتطويرها.

هـ. الفرص المتاحة بوجهة نظركم التي يمكن استثمارها في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية:

- وجود بيئة قانونية مساعدة مع انها ليست كافية ولكنها مساعدة وفي القانون الاساسي لا تمييز بين الرجل والمرأة.
- وصول النساء الى مراكز عليا في صنع القرار.
- الكوثة فرصة قابل لزيادتها.
- وجود اتحاد عام للمرأة ومؤسسات ومراكز واطر نسوية ولكن يجب تطويرها للوصول الى القاعدة الشعبية.
- وجود الاحزاب السياسية مع ضرورة تفعيلها نحو قضايا وادوار المرأة.
- مشاركة المرأة في النضال الوطني وانخراطها في الاعمال السياسية (التجربة النضالية اعطتها الشرعية).
- اهمية قرار ١٣٢٥ في حماية النساء وتشكيل اطار وطني له بمرسوم رئاسة الوزراء واشراك النساء في حل المشاكل وتشكيل اللجان.
- الدور الحكومي جيد ولكن بحاجة الى تطوير في التوظيف والتدريب المهني ودعم الجيل الصاعد.
- استغلال وسائل التواصل الاجتماعي فرصة جديدة وتعبئة للشابات وتكوين تشكيلات جديدة.
- وجود النساء على جدول اعمال الدول المانحة.
- التطور الاجتماعي والاقتصادي ممكن ان يكون له دور اساسي في اعطاء المرأة الحيز والمكان ومساحة من الحرية اكبر في التحرك والنشاط وهذا غير دور المرأة فاصبحت منتجة وقوية.
- استغلال الاتجاه الدولي العام مثل الامم المتحدة فاصرارها «انه على كل وفد يمثل دولة يجب ان يكون فيه نساء» هذا دافع قوي ويجب استغلاله.
- الوثيقة الحقوقية للمرأة التي وضعها الاتحاد عام ١٩٩٣ عند اقامة السلطه الفلسطينيه لأول مرة وعمل على تطويرها بحيث اصبحت بشكلها الحالي تمثل مرجعية نسويه موحد.
- انضمام فلسطين الى معاهدة الغاء كافة اشكال التمييز ضد المرأة يساعد الحركة النسائية على اجراء التعديلات اللازمه على القوانين الساريه في فلسطين والمجحفه بحق المرأة، وسيداو فرصة ولكن نحن نعجز عن استغلالها بسبب عدم السيادة على كل الاراضي.

و. الآليات / المبادرات المطلوبة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية:

الآليات التي اقترحها مجموع المشاركين والمشاركات من اجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية تركز على المحاور التالية :

- التعليم والوعي: رفع وعي المرأة وتأهيلها من خلال الدورات والورش التثقيفية والتوعويه، والتركيز على استهداف النساء الريفيات في التجمعات المهمشة واللواتي يفتقرن الى الوعي بحقوقهن، وخلق ثقافة ان المرأة او الانثى لديها قدرات مثلها مثل الرجل. وضرورة مشاركة الرجال في الورشات التي تخص حقوق المرأة
- العمل على تعديل القوانين والتشريعات : ترسيخ اسس مشاركة النساء والعدالة المجتمعية في التعليم والمنهاج المدرسي. وتعديل القوانين التي تعيق المرأة من خلال التعاون بين الاطر النسوية في اتجاه سن القوانين المطلوبة

والانظمة ومتابعة تنفيذها . اجراء التعديلات الضرورية على قانوني الاحوال الشخصية وقانون العقوبات و اجراء التعديلات اللازمه لزيادة الكوتا النسويه اعلى في قوانين الانتخابات العامه .

- العمل مع النساء واشراكهن في البرامج ودراسة احتياجاتهن عند العمل كاولوية، وأيضا العمل بشكل جماعي بين قطاعات النساء والأطر المختلفة وان يسود التعاون والتكامل بين المؤسسات، لا أن يسود التنافس، حتى يتم تحقيق الانجازات للمجتمع وللنساء بشكل خاص .
- التركيز على قطاع الشباب وتأهيل الشباب من أجل أن ينخرطن في العمل السياسي والمجتمعي .
- احياء وتنشيط فكرة العمل التطوعي أن تنشط النساء في هذا المجال .
- تمكين النساء اقتصاديا بحيث يعتمدن على ذاتهن، وبالتالي فان مقدرتهن على أخذ صنع القرار داخل الأسرة وفي المجتمع تصبح أكثر فاعلية، ودخولهن ومشاركتهن في الحياة السياسية والمجتمعية يصبح أكثر سهولة .
- أن تعتمد المؤسسات النسوية على ذاتها وأن لا ترتبط بالتمويل المشروط وأن تنفذ المؤسسات النسوية برامج طويلة المدى وتراعي الاستدامة .

خلاصة

عبر المقابلات التي تمت مع الناشطين/ات سياسيا واجتماعيا يمثلون ويمثلن اطيافا سياسية مختلفة ومؤسسات سياسية رسمية وغير رسمية، عكسوا وضعية مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في مجالات مختلفة ومنها الاحزاب السياسية حيث تقيّم ان الاحزاب لم تتصف المرأة مقابل نضالها في اغلبيتها، واراتهم جاءت متوافقة مع طرح المجتمعات المحلية ومع الادبيات ان الاحزاب السياسية هي مجال مهيم على من قبل الذكور وتحديدا في المواقع القيادية. والتتبه لهذا الامر جعل هناك اهتماما من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاطر وطاقت شؤون المرأة العمل على تطوير وضعية المرأة في الاحزاب والتدقيق على اساس النوع الاجتماعي في لوائحها الداخلية. واتفق الناشطين/ات مع غيرهم ممن تم مقابلتهم بمعوقات مشاركة المرأة السياسية وان كان هناك تفصيلا اكثر في بعض المحطات مثل التمويل المشروط والانقسام السياسي، والاحزاب السياسية وضعف دورها تجاه النساء. اما الفرص فقد اظهر من تم مقابلتهم/ن فرصا متعددة قائمة تحتاج الى جهود وان كان جزء منه عبر عنه اعضاء المجتمع المحلي من التجمعات وعضوات المجالس الا ان قرب الناشطين/ات من الاحزاب ومن المؤسسات السياسية الرسمية وغير رسمية وقيادة الاطر والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وغيرها من الاجسام جعلتهم/ن اكثر اطلاعا وبالتالي تدوينا للفرص القائمة، ومنها قرار ١٣٢٥ والاتلافات الخاصة بالقوانين بهدف التعديل عليها، الاتجاه الدولي والمانحين. والامر انطبق على المبادرات والتي اتخذت نفس الاتجاهات التي برزت مع غيرهم ممن تم مقابلتهم فتركزت على التوعية المجتمعية بما فيها النساء وتعديل القوانين والبيئة الثقافية الاجتماعية، ومبادرات حقيقية تعمل على اشراك فعلي للنساء وتفعيل العمل الطوعي الشبابي والتمكين الاقتصادي للنساء .

القسم الثالث

الاستنتاجات والتوصيات المعوقات، الفرص والمبادرات.

الاستنتاجات والتوصيات

بناء على الأدبيات التي تم مراجعتها والمتعلقة باهداف الدراسة واسئلتها ومحاورها وتحليل البيانات التي تم جمعها من اعضاء المجتمع المحلي في العشر تجمعات المختارة من محافظتي جنين ورام الله والبيرة وشملت ٢٠٠ استبانة (كميه) شملت الذكور والاناث مناصفة، اضافة الى مجموعات النقاش البؤرية التي تمت ايضا مع التجمعات المختارة، ناهيك عن المقابلات المعمقة مع عضوات الهيئات المحلية لابرار تجربتهن كنموذج للمشاركة السياسية والمجتمعية في الاطار المحلي، وكذلك المقابلات المعمقة مع ناشطين/ات سياسيا واجتماعيا، وكل هذا بهدف التعمق بمستويات مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية والتعرف على التحديات والمعوقات التي تواجههن، والفرص المتاحة لتطوير مشاركتهن، وما المطلوب عمله من مبادرات لتطوير هذه المشاركة. وبناء على ذلك صممت اسئلة الاستبانة، والمقابلات المعمقة ومجموعات النقاش البؤرية وبهذا نكون قد توصلنا الى اراء اطراف مختلفة ذا علاقة تقضي الى الاجابة على تساؤلات الدراسة الرئيسية.

وبناء على ذلك تم الوصول الى الاستنتاجات التالية وفق المحاور الثلاث (المجتمع المحلي، عضوات المجالس والناشطين/ات سياسيا واجتماعيا) مع التويه بضرورة الاهتمام بالاستنتاجات التفصيلية التي جاءت في متن التقرير.

١. مستوى مشاركة اعضاء المجتمع المحلي في الحياة السياسية والمجتمعية:

رغم انه تقع على عاتق الاحزاب التنشئة والتنمية السياسية والحشد لكسب عضوية الانتماء للحزب الا انه تبين انه ضمن التجمعات المبحوثة ان ٤٤٪ فقط لديهم انتماء لحزب سياسي والنسبة المتبقية لا تنتمي لاي حزب، وسجل الذكور نسبة اعلى للانتماء السياسي عن الاناث وبقارق ٢٣٪. ونوع الانتماء كان له تاثيره وفق الجنس فالذكور لديهم انتماء بنسبة اعلى (اعضاء فاعلين) في حين ارتفعت نسبة الاناث عن الذكور كمؤازرات. تاريخيا الاحزاب السياسية والفصائل الفلسطينية هي حيز مهيمن عليه من قبل الذكور وقد تاكد في الدراسة بنسبة الانتماء السياسي كعضو هي اقل لدى الاناث وهي اعلى كمؤازرة مما يقلل فرص تقدمها في الحزب الذي تؤازره. وكان مستوى التعليم يلعب دورا في الانتماء السياسي فكلما زاد مستوى التعليم زاد الانتماء السياسي فوصل عند حملة البكالوريوس ٥٣٪ والمجستير ٥٠٪ واقلها ٢٧٪ لدى من حصلوا تعليما بمستوى توجيهي فاقل. الا ان ارتفاع مستوى التعليم يكون فيها العضو/ة مؤازرا او مؤيدا بنسبة اعلى من عضو/ة فاعل.

رغم ان مؤسسات المجتمع المدني من مؤسسات وجمعيات ونقابات واتحادات هي تمارس عمل سياسي وتدخل ضمن السياسة الغير رسمية قوامه العمل الطوعي. فقد تبين ان نسبة ٤٧٪ فقط متطوعون/ات فيها فقط ولم توجد فروق جدية وفق الجنس، وان اختلفت وفق الفئة العمرية وكانت الاعلى لدى الفئة ٤٠-٤٩ بنسبة ٥٩٪ وشكلت الفئة الشابة (١٨-٢٩) ما نسبته ٤٧٪ مما يدل ان اكثر من نصف الفئة الشابة تعزف عن العمل الطوعي وهذا يضع تحدي وسؤال في قدره مؤسسات المجتمع المدني في جذب واستقطاب العنصر الشبابي. وما زال الدور الانجابي ويضاف اليه الانتاجي للاناث المتمثل بالالتزامات العائلية والانشغالات وعدم وجود الوقت اسبابا لعدم التطوع (الدور المجتمعي) بنسبة ٤٧٪ بينما الذكور بنسبة ٥٨٪ ليس لديهم اهتمام او الانشغالات وعدم وجود وقت التطوع. واکد على ذلك ايضا جميع من تم مقابلتهم قيد الدراسة.

ان عامل الثقافة المجتمعية بالنسبة للذكور والاناث لم يكن سببا رئيسيا بارزا لعدم التطوع حيث وصل الى ٣,٣٪ لدى الاناث و٢,٧٪ للذكور. ان هذا يدل ان هناك قبول للتطوع في هيئات العمل الاهلي على مستوى التجمعات وهذا عكس المتوقع وفق ما اورده الادبيات ان الثقافة المجتمعية والعادات والتقاليد تحد من مشاركة المرأة العامة والسياسية. ورغم ذلك تبين انه وفق الفئة العمرية ومتغير الجنس تكون القيود المجتمعية والثقافية اشد على الشابات التي ترتبط ثقافة المشاركة العامة بالاختلاط والتنقل والحركة الغير محبذة وتخوف الاهل على بناتهم من الايذاء والتحرش.

٢. الموقف والتوجهات من مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية

ان النتائج تبين ان قبول مشاركة النساء في الحياة السياسية الرسمية عالية لدى التجمعات قيد الدراسة بنسبة ٩٠٪

ما بين مؤيد/ة ومؤيد/ة تماما وكانت اقل قليلا في مجال السياسية الغير رسمية وقد تكون لتجارب وجود النساء في المجالس المحلية والتشريعية وعمل المؤسسات والحركة النسوية على نظام الكوتا خلق حالة جديدة في التجمعات عملت على تغيير في النظرة المجتمعية نحو وجود النساء في مثل هذه المواقع.

ضعف الاهتمام بالشباب وتمييزهم وتنشئتهم سياسيا وفي مضمار حقوق المواطنة القائمة على المساواة وعدم التمييز على اي اساس، وفي ظل تراجع الاحزاب السياسية ترتفع نسبة المعارضين لمشاركة المرأة السياسية الرسمية والغير رسمية بين الجيل الشاب (١٨-٢٨ عام) عن بقية الفئات العمرية الاخرى (وكانت اعلى بين الذكور) الامر الذي يتوجب التنبه له والاتفات لهذه الفئة الهامة التي تشكل نسبة واسعة من السكان فالمجتمع الفلسطيني مجتمع فتى.

ان القرب من موقع القرار السياسي جغرافيا يزيد من فرص المشاركة وفي الفرص المتاحة وفق ما جاء بالادبيات الا ان تجمعات م. جنين رغم بعدها عن موقع القرار السياسي والمدينة التي تتمركز فيها القوى السياسية والمؤسساتية ايدوا مشاركة النساء بالحياة السياسية الرسمية والغير رسمية بنسبة اعلى من تجمعات م. رام الله وايضا لم يسجل احدا انه معارض/ة بشدة وقد تم تدوينه لدى تجمعات محافظة رام الله.

ان مستوى التعليم من شأنه ان يغير في العقلية الثقافية وفي التوجهات بايجابية نحو مشاركة المرأة السياسية فبينت النتائج كلما زاد مستوى التعليم بكالوريوس فاعلى كلما زادت نسبة التأييد لمشاركة المرأة السياسية فقد وصلت نسبة التأييد تماما لدى حملة الماجستير ١٠٠٪.

يفترض ان التربية الحزبية ان تقدم نموذجا متقدما عن المرأة وحقوقها وغالبية الفصائل الفلسطينية للمرأة مكانه في ادبياتها الا ان النتائج بينت ان الانتماء السياسي لا يشكل تأثيرا عاليا حول موقف حق المرأة في المشاركة السياسية مقارنة ممن ليس لديهم انتماء سياسي (النسبة كانت ٩٣٪، ٢، و ٨٧٪ على التوالي) وهذا يبين وضعية وموقف التربية الحزبية من المرأة التي تمر الى اعضائها، فعمليا المنتمي والغير منتمي سياسيا تتقارب مواقفهم من مشاركة المرأة في السياسة الرسمية مما يعني دور التغيير الثقافي المنشود نحو مشاركة المرأة السياسية لا تاخذ الاحزاب السياسية دورا جادا تجاهه في التجمعات في ظل تنامي العائلية والعشائرية وبسط سطوتها^{٢٠}.

٣. اهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية

تبين ان اعضاء المجتمع قيد الدراسة لديهم ادراك باهمية مشاركة المرأة كحق من حقوق المواطنة وانها تعزز مبدأ المساواة بنسبة ٧٠٪، ٥٥، ٧، و ٣٩٪ على التوالي و ٣٥٪ اعتبروا ان مشاركة المرأة تساهم في ايصال صوت وراي المرأة في القضايا السياسية والمجتمعية. وكان الرجال لديهم توجه اعلى من النساء على اعتبار مشاركة المرأة حق من حقوق المواطنة بينما النساء ارتفعت النسبة حول ان المشاركة السياسية لها يوصل صوتها. وكلما ارتفع مستوى التعليم كان اعتبار مشاركة المرأة السياسية حق من حقوق المواطنة اعلى وخاصة لدى حملة الماجستير فقد وصلت الى نسبة ١٠٠٪ اما المستويات الاخرى من التعليم (بكالوريوس و اقل) فكانت ما بين ٥٠٪-٥٨٪. اما وفق العمر فكلما ارتفع العمر كانت نسبة من اعتبر مشاركة المرأة حق من حقوق المواطنة اعلى، ومن اللافت للنظر ان اقل الاعتبارات والتي دونت نسب مختلفة بغض النظر عن العمر او الجنس او التعليم اعتبار ان مشاركة المرأة السياسية يعبر عن ديمقراطية الحكم، باستثناء حملة الماجستير فبنسبة ٥٠٪ اشاروا انه يعبر عن ديمقراطية الحكم. ووفق التجمعات سجلت تجمعات م. جنين نسبة اعلى في كل الاعتبارات لاهمية مشاركة المرأة السياسية (كحقوق مواطنة، تحقيق المساواة، وتوصيل راي المرأة، ديمقراطية الحكم) عن تجمعات م. رام الله، وانطبق الامر على منهم منتمين سياسيا مقارنة بمن ليس لهم انتماء.

٤. مستوى مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في تجمعات محافظة جنين ومحافظة رام الله والبيرة

بالرغم من وجود المجالس المحلية والمؤسسات القاعدية والنسوية والاطر النسائية في التجمعات الا ان ثلثي اعضاء التجمعات عينة الدراسة ترى مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية مقبولة نسبيا، وتدنت النسبة الى ٦، ٧، ٦، ٧٪ بمستوى مقبول بشكل عالي وكانت النسبة المتبقية ما بين غير مقبولة وغير مقبولة بتاتا ١٦٪. ولم تسجل فروقات

٢٠ وقد يكون لنوع الحزب السياسي من تقليدي علماني، محافظ اسلامي، يساري تأثيرا على ذلك الا ان الدراسة لم تسال عن الفصيل المنتمي له.

عالية وفق الجنس ، ووفق مستوى التعليم فسجلت النسبة الاقل حول التقييم الايجابي فوصلت ٥٠٪ انها غير مقبول لمن هم حملة الماجستير. واكد هذا الاستنتاج ما وصفته مجموعات النقاش البؤرية حيث اعتبروا ان مشاركة المرأة ما زالت دون المستوى المطلوب ولم تتطور الى المستوى الذي يفسح المجال لها للمشاركة السياسية والمجتمعية بكامل حريتها وبما يتناسب مع قدراتها ورغبتها في الانخراط وتحديد اياها في مجال المشاركة السياسية. ومصدر التباين يتعلق بنشاط ودور النساء القياديات في التجمع، مستوى تعليم المرأة، المبادرة الشخصية وروح التطوع والاستفادة من النشاطات وقدرة المؤسسات بانواعها والمهتمة بتعزيز واقناع جمهور النساء باهمية مشاركتهن.

ان نصف المستجيبون /ات في التجمعات يقيم مشاركة المرأة في الاحزاب اسياسية بانها ضعيفة والثالث اعتبرها متوسطة و٧, ١٪ فقط اعتبروا مشاركتها عالية. وسجلت فروقا وفق متغير الجنس فكانت تقييمات الذكور انها ضعيفة بمقدار نصفهم والثالث يعتبرها متوسطة، ولم يشير اى احد انها عالية. اما من لديهم انتماء سياسي فكانت تقييماتهم للانخراط المرأة في الاحزاب السياسية اعلى (بنسبة عالية او متوسطة) ممن ليس لهم انتماء سياسي، وقلت نسبة تعبيرهم ان مشاركتها ضعيفة او غير منخرطة. وربما يكون السبب بحكم انتمائهم فمعرفة اطلاعهم على الناشطين والناشطات سياسيا اعلى من غير المنتمين/يات للاحزاب السياسية. كما ان ان ثلث المستجيبون/ات يشيرون الى عدم معرفة بوجود اطر نسوية في التجمعات وقد كانت نسبة من لا يعرفون في تجمعات رام الله اعلى من تجمعات جنين مما يدل على ضعف الترويج لهذه الاطر ونشاطاتها او قلة نشاطاتها بحيث لا تكون مرئية لجمهور المجتمع المحلي في التجمعات يضاف اليه قلة اهتمام لدى نسبة من العينة المبحوثة بالعمل العام والسياسي. وقد سجلت النساء معرفة اعلى بوجود الاطر النسوية وكذلك المنتمين سياسيا. رغم وجود الاطر النسوية في التجمعات الا ان انخراطها فيها وفق راي المستجيبون /ات بشكل فاعل شكلت فقط ٣, ٣٪ و٧, ٢٨٪ بشكل متوسط و١٦٪ بشكل ضعيف. وكانت نسبة الاناث بتقييمهم انها تنخرط سواء بشكل فاعل او متوسط اعلى من الذكور، اما بشكل ضعيف فسجل الرجال نسبة اعلى من الاناث.

ان الترشح والانتخاب هو حق كفلته القوانين الفلسطينية لكافة المواطنين نساء ورجال للمجالس المحلية والتشريعية وللرئاسة وهي تعبير عن الوعي السياسي وممارسة حقوق المواطنة والمشاركة الا ان ثلث اعضاء التجمعات قيموا ان مشاركة المرأة في الانتخابات المختلفة بشكل فاعل، واكثر من النصف بشكل متوسط والثالث بشكل ضعيف. وسجلت النساء ارتفاعا في تقييمهما لمشاركة المرأة الفاعلة في الانتخابات بنسبة اعلى من الرجال وتقاربت النسبة بينهم بان المشاركة كانت متوسطة.

٥. دور الهيئات الرسمية والاهلية في تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامية :

الهيئات المحلية: ان الدور المنوط بالهيئات المحلية يتطلب منهم الوقوف على احتياجات المواطنين واشراكهم في القضايا التطويرية والتخطيط للمشاريع وتعزيز مشاركة المرأة بذلك هو متطلب واجب القيام به عبر طرق وقنوات مختلفة ومنها وجود لجنة للمرأة في داخل الهيئات والتي تعبر عن مدى الاهتمام بقضايا المرأة. بين نصف المستجيبون/ات انه يوجد لجنة للمرأة في المجلس و١, ١٧٪ لا يوجد بينما ثلث العينة لا تعرف بوجود لجنة. وكانت نسبة معرفة الرجال تشكل ٣, ٥٢٪ عن وجود لجنة للمرأة وهي اعلى من نسبة معرفة النساء التي وصلت الى ٤٩٪. ولم يكن هناك فرقا عاليا بين الرجال والنساء باقرارهم انه لا يوجد لجنة للمرأة، بينما تساوت نسبة عدم معرفة الرجال والنساء عن وجود لجنة في الهيئة فكانت ٢, ٣٢٪. وهذا الامر مرتبط بالمساحة المتاحة للرجال للتحرك والتواصل مع المجالس والتردد عليهم للمراجعات الخاصة او بحكم وجودهم اكثر في الحياة العامة فمصادر علاقاته او راس ماله الاجتماعي وفق ما جاء بالادبيات اعلى. ووفق تجمعات المحافظتين تبين ان تجمعات جنين تعرف عن وجود لجان في هيئاتها المحلية بنسبة اعلى من تجمعات محافظة رام الله. اما ممن لديهم انتماء سياسي عبروا انه يوجد لجنة للمرأة في المجلس بنسبة ٩, ٦٨٪ في حين من ليسوا لهم انتماء كانت نسبتهم اقل بكثير، ونسبة انهم لا يعرفون عن وجود لجنة كانت اعلى بكثير تصل للضعف عند من ليس لهم انتماء سياسي عن المنتمين سياسيا.

ان الاهمية بمكان ليس وجود لجان فقط وانما اليات لاشراك النساء في التجمع والاستماع لارائهن من قبل الهيئات المحلية بما يحمل بمدلوله الاهتمام باحتياجات النساء وتصوراتهن واراؤهن على قدم المساواة مثل الرجال ، لكونهن

يشكلن قرابة نصف مجتمعاتهن اي شريحة واسعة من فئات المجتمع . اكثر من نصف العينة افادوا انه يتم اشراك المرأة (٥٠%) ، والثالث بينوا ان ذلك يتم غالبا و٩% كان رأيهم ان هذا لا يتم ابدا ، بينما ٢٠% اوضحوا انهم لا يعرفون .

المؤسسات الاهلية والقاعدية والاندية والجمعيات: ان المؤسسات الاهلية والقاعدية والاندية والجمعيات تحتكم لقانون الجمعيات الاهلية والخيرية لعام ٢٠٠٠ والذي يتطلب وجود هيئات عامة ومجالس ادارية وهيئات تنفيذية لها ، واذا اردنا ان نعزز مشاركة المرأة في الحياة العامة فمؤسسات المجتمع المدني يتوجب عليها اخذ خطوات نحو تطوير هيئتها لضمان تمثيل وجودهن بشكل عادل ومنصف ، مما يعكس التقدير للمرأة ومكانتها واهمية رايها في تداول قضايا المجتمع التي تنعكس بمدى مشاركتها واشراكها في المؤسسات الرسمية والغير رسمية . الا ان التمثيل المتساوي بين الرجال والنساء في الهيئات الادارية والعامة لهذه المؤسسات لم يتحقق فقد افاد ١ ، ٧٥% ان النساء موجودة في الهيئات العامة والادارية اقل من النصف من مجموع الاعضاء ، ٣ ، ١٦% اجابوا انها تشكل النصف تقريبا ، ٢ ، ٤% بينوا انها اكثر من النصف ولم تكن هناك فروقا جوهرية وفق متغير الجنس .

تاريخيا عرف المجتمع الفلسطيني وجود جمعيات خيرية نسوية وعبر مراحل النضال الفلسطيني تشكلت الاطر النسائية التي كانت الهمة الوطني والنضالي اساس العمل وان تغلف بالعمل الاجتماعي بهدف تعزيز الصمود ومقاومة الاحتلال وكانت تعتني باحتياجات النساء وغيرهم من الفئات ونشطت في مناطق الارياف والمدن ، وشهدت نهاية الثمانينات والتسعينات ونشوء السلطة الفلسطينية ظهور جمعيات ومؤسسات نسوية نشطت في مجال تعزيز حقوق المرأة وقضاياها المختلفة . رغم وجود هذه المؤسسات والجمعيات النسوية بنسبة ٦٠% في التجمعات الا ان ثلث العينة لا يعرفون بوجود هذه الجمعيات والمؤسسات وما يقدر ١٨% اجابوا انه لا يوجد مؤسسات في تجمعاتهم . وقد سجلت تجمعات رام الله نسبة عالية عن عدم معرفتهم بوجود جمعيات ومؤسسات نسوية .

ان ضعف وجود مؤسسات في تجمعات رام الله وعدم معرفة التجمعات بوجود مؤسسات ورغم قربها من مدينة رام الله المدينة السياسية التي تعج بالمؤسسات بمختلف انواعها بما فيها النسوية تفتقر الى المؤسسات وهناك حالة غياب وعدم اهتمام بقرى رام الله بتواجد مؤسسات نسوية او أنشطة نسوية للمؤسسات الموجودة في المدينة مما يؤكد نخوية هذه المؤسسات وابتعادها عن القاعدة وتحديد الارياف والتجمعات الصغيرة .

النقابات المهنية والعمالية والاتحادات او التعاونيات: ان مشاركة المرأة في التجمعات في النقابات المهنية والعمالية هي مظهر من مظاهر المشاركة السياسية . حيث بين ١ ، ٤٠% من المستجيبين/ات بانها تشارك ، في حين ١ ، ٢٥% اجابوا بلا و٨ ، ٣٤% لا يوجد لديهم معرفة بمدى انخراطها . لقد تباينت الاجابات وفق متغير الجنس فاعتقد الرجال ان النساء تتخرط في النقابات بنسبة اعلى من الاناث . اما وفق تجمعات المحافظاتتين ، فاعضاء المجتمع في تجمعات جنين قيد البحث يعتقد ان النساء تتخرط في النقابات بنسبة اعلى بكثير من تجمعات رام الله وكانت ٩ ، ٥٠% و ٣ ، ٢٧% على التوالي . كما ان نسبة الانخراط في النقابات المهنية والعمالية نوعا ما مرتفعة في التجمعات الا ان هذا مؤشر لا يعكس نوع المشاركة وفعالية المشاركة والموقع في النقابة هل هي عضو ام في موقع قيادي حيث حدود الدراسة لم تسمح بالوصول الى نتائج اعماق وان كان الامر جدير بالاهتمام .

المسيرات والمهرجانات الوطنية: من اشكال مشاركة المرأة السياسية والعامة هو المشاركة بالفعل الوطني النضالي العام كالمسيرات والمهرجانات الوطنية والتي هي جزء اصيل من العمل الوطني النضالي لشعب يرزح تحت الاحتلال الا هناك عزوفا عن المشاركة من قبل النساء فبوجهة نظر المستجيبين/ات انها تشارك بشكل عالي بنسبة ٥% وبشكل متوسط ٢ ، ٢٦% وضعيف بنسبة ٤٩% ، ولا تشارك ابدا بنسبة ١٠ ، ٧% . وهناك فروقات في مشاركة النساء وفق التجمعات والتي كانت اعلى في تجمعات رام الله قد يفسر لطبيعة القرى القريبة من الجدار ، ومناطق مصنفة ج ، وقريبة من مدينة رام الله حيث المسيرات المركزية التي قد تتيح المجال للنساء للمشاركة في المسيرات الوطنية . هناك حالة عزوف عن المشاركة السياسية في القضايا الوطنية العامة مثل المسيرات وهذه حالة عامة لا تنطبق على النساء فقط وانما نشاهدها على المستوى عام .

٦ . الاستنتاجات الخاصة بتجربة العمل لدى عضوات المجالس المحلية:

تكمن اهمية وصول النساء الى المجالس المحلية بخبرة عملهن السابقة وتطوعهن في المجال السياسي والاجتماعي

وحجم علاقاتهن الاجتماعية والتواصلية التي يمتلكنها . ورغم العمل والتفاعل في اعمال المجلس الا ان طبيعة عملهن بغالبته يميل الى التتميط والتقليدي فهي تراس لجان المرأة او اللجان ذات الطابع الرعوي والذي هو امتداد لدورهن الانجابي وتقل نسبة العضوات اللواتي يراسن لجان غير تقليدية مثل لجان التطوير والمشاريع والموازنات. ان تجربة العمل في المجالس لاقت قبولا مجتمعيًا واحتراما وتقديرا من قبل المجتمع المحلي واعضاء المجلس لغالبيةهن وغالبيةهن تصف التجربة بانها ناجحة وغنية وتشجع النساء الانخراط بها . وتهتم غالبية العضوات والمجالس بقيادة مبادرات للنساء في التجمعات الا انها متواضعة جدا واحيانا لا تتم بسبب الامكانيات المحدودة والتمويل القليل ويتم التعاون مع المؤسسات والجمعيات لدعم مبادرات للمرأة .

التوصيات

بناء على النتائج المتحصلة من البيانات التي تم تحليلها نخرج بالتوصيات التالية في مساهمة لتطوير مشاركة المرأة سياسيا ومجتمعيًا مع الاشارة الى ضرورة الاطلاع على التوصيات التي جاءت في متن التقرير وفق تحليل النتائج . وقد قمنا بتقسيم التوصيات وفق محاور بهدف التخصيص :

١. معالجة معوقات مشاركة المرأة السياسية

نوصي الهيئات الرسمية والاهلية والحركة النسوية بضرورة العمل على التعامل مع جذور المشاكل والمعوقات لمشاركة المرأة السياسية والمجتمعية والتي تقف على راسها العادات والتقاليد والثقافة الذكورية وذلك من خلال صياغة استراتيجية وطنية تحارب التمييز والهيمنة الذكورية ويقوم بتنفيذها كافة الاطراف الفاعلة وبمسئولية . كما انه على الجهات الرسمية والاهلية القيام بحملات واسعة النطاق للتثقيف والتوعية باهمية مشاركة المرأة السياسية المجتمعية والاهتمام بادماج الرجال والعمل معهم خاصة الشباب والشابات ورجال الدين والشخصيات المؤثرة في التجمعات المحلية والوطنية . بالاضافة الى اطلاق حملات تعزز حقوق المرأة عامة والسياسية خاصة نحو تعديل او تغيير القوانين وجزء اخر بهدف محاربة حالة اللامساواة والتمييز والعادات والتقاليد التي تؤثر سلبا على المرأة سلبا ومنها رفع الكوتا وترجمة وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية وسيداو في القوانين الوطنية . وتطوير برامج وحملات للنساء وتشجيعهن على الانتخاب والترشح في كافة الهيئات الرسمية والغير رسمية .

٢. دور الاعلام بانواعه

تعزيز التنشئة والتنمية السياسية ودعم الادوات الكفيلة بذلك وعلى راسها الاعلام بانواعه واشكاله وهذا يتطلب صياغة استراتيجية وطنية اعلامية تبين الدور والرؤيا من دور الاعلام في محاربة الثقافة الذكورية ومظاهر التمييز وتعزيز النماذج الايجابية لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامة . وضرورة الالتفات الى ابتكار مخرجات اعلامية جديدة تتواكب مع الاعلام العصري وتقنياته وبما يلبي طبيعة الفئات العمرية وعلى راسهم الشباب والشابات . بالاضافة الى بناء قدرات النساء والشابات على ادوات التواصل الاجتماعي والية استخدامه كوسيلة تعبير عن الراي ومنفذ للمعلومات والتوعية بحقوق المرأة .

٣. المؤسسات القاعدية والنسوية

رفع قدرات المؤسسات القاعدية والنسوية ودعمها ماليا واداريا وبرامجيا وفنيا بما يضمن ادماج تطوير مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية وخاصة في التجمعات المحلية وعلى راسها تجمعات محافظة رام الله وفق الدراسة ، حيث يتطلب انشاء مراكز ومؤسسات قاعدية فيها لعدم توفرها .

٤. الدعم الاقتصادي للمرأة

ايجاد فرص لتحسين مستويات حياة المرأة عبر الدعم الاقتصادي والمشاريع الانتاجية والتعاونيات المدرة للدخل بهدف مكافحة الفقر والبطالة بين النساء الذي سيساعد بتعزيز مشاركة المرأة سياسيا واجتماعيا « فالتمكن الاقتصادي يؤدي الى التمكين السياسي » والعمل على تبني المبادرات الخاصة بالتمكين الاقتصادي التي جاءت في متن التقرير وخاصة

التي عبر عنها اعضاء التجمعات المحلية قيد الدراسة.

٥. دعم عضوات المجالس المحلية

اطلاق مبادرات لدعم العضوات في المجالس المحلية وتعزيزهن وابرار تجاربهن وتسييل اعلامي على دورهن، وانشاء لجان نسوية داعمة لهن في التجمعات وتعزيز علاقاتهن مع المراكز والمؤسسات النسوية ورفدهن وتشجيع مبادرات لهن يقودهن في المجتمع. وان تاخذ وزارة الحكم المحلي دورا فاعلا في ذلك وعدم اقتصار الدعم بتوفير فرص التدريب وانما بدعم مبادرات تقودها العضوات في مجتمعهن.

٦. القطاع الشبابي والعمل الطوعي

وضع الاولوية للشباب والشابات في كافة برامج الحركة النسوية والفصائل السياسية والمؤسسات ورفع قدراتهم القيادية والثقافية السياسية وحقوق المرأة، واطلاق مبادرات شبابية من قبلهم ودعمها لغاية تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية. بالاضافة الى تعزيز واعادة الاعتبار لقيم العمل الطوعي وتحديد ايدى الشباب والشابات واهمية دورهم المجتمعي وتعزيز الشابات اخذ دور في مجالس الطلبة والترشح فيها.

٧. الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الاحزاب السياسية، الاطر والمؤسسات النسوية

نوصي هنا بضرورة تعزيز العمل بالبعد الوطني العام والاجتماعي لتعزيز شرعية مشاركة المرأة وقدرتها في التعاطي مع قضايا الوطن بذات الاهمية لقضاياها الاجتماعية. والعمل على تعميم كوتا نسائية يتم تبنيها في الاحزاب السياسية والنقابات والاتحادات العمالية والمهنية ومجالس الطلبة وفي الهيئات الادارية والعامه للمؤسسات الاهلية وذلك من خلال العمل على المطالبة برفع نسبة الكوتا والاخذ بعين الاعتبار تطبيق الكوتا وقرارها على مستوى الدوائر الانتخابية.

كما نوصي بالاهتمام بالبعد التقديري والمعنوي والتعزيزي عبر مبادرات تدعم المرأة وتقويها وتعزز ثقفتها بنفسها وقدراتها، وتعزز وتضمن جهود النساء الناشطات مجتمعيا بطرق وادوات مختلفة وحث الحكومة على تكريمهن لجهودهن والاعلام لابرار قصص نجاحهن وتوثيقها ونشرها كنموذج محفز لغيرهن. واستمرار التوعية بوثيقة حقوق المرأة الفلسطينية والضغط بتبنيها لتكون مرجعية في تعديل السياسات والتشريعات.

التخطيط مع النساء واشراكهن في التعرف على احتياجاتهن وافكارهن لاي برامج لتطوير مشاركتهن السياسية والاجتماعية. وخلق نماذج لبرامج تدريبية ذات بعد تطبيقي عملي يتم عبره المتابعة والاشراف. والضغط على الممولين في تبني تمويل لاحتياجات حقيقية للنساء بحيث يتواءم تمويل مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية مع تعزيز البنية الداعمة والممكنة لها اقتصاديا وبناء القدرات الجماعية لتتظيمن وتوحيد جهودهن.

٨. الحكومة:

نوصي بضرورة تفعيل العمل بقرار ١٣٢٥ والاتتلاف الوطني المشكل لهذا الخصوص. وتوفير فرص عمل للنساء وتوظيف النساء في مناصب قيادية ووزارية عليا، بالاضافة الى تعزيز الموزانات المستجيبية للنوع الاجتماعي في الخطط والسياسيات الرسمية. والعمل على انهاء حالة الانقسام والاستقطاب السياسي لما له تاثير على تفعيل دور المرأة. كما نوصي بدمج المرأة في لجان الوفاق الوطني وفي اي لجان وطنية سياسية لغاية الاصلاح والتطوير. والالتفات الى المناهج المدرسية والجامعية وتقييم طرحها لحقوق المرأة عامة والسياسية خاصة لتطوير واثراء المناهج بثقافة حقوقية مشجعة عن النساء ضمن حقوق المواطنة، بالاضافة الى تخصيص مقاعد تعيين للنساء في منظمة التحرير وفي لجانها وفي ضم نساء الى لجان اصلاح منظمة التحرير.

٩. الممولين:

استمرار الدعم الغير مشروط لدعم مشاركة المرأة السياسية وفق الخطط والاولويات الوطنية وتسييق التمويل لبرامج تعزيز مشاركة المرأة السياسية لمنع التكرار والازدواجية. كما الالتفات الى تمويل العوامل المساعدة والممكنة لمشاركة المرأة السياسية ومنه التمكين الاقتصادي.

المعوقات، الفرص والمبادرات لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية (العامه)

اظهرت النتائج التي تم الوصول اليها من المقابلات المختلفة التي تمت سواء عبر الاستمارة مع اعضاء التجمعات المختارة او عبر مجموعات النقاش ومقابلات عضوات المجالس المحلية والناشطين/ات سياسيا ومجتمعيًا الى وجود معوقات تحد من مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية منه ما هو مرتبط بالظروف السياسية والاحتلال وممارسته واقتصادية واجتماعية وثقافية المرتبطة بالتنشئة وبما هو مقبول اجتماعيا والغير مقبول الذي يرسمه المجتمع ويسلكه الفرد (ذكر ام انثى) وفق الادوار المحددة له. وايضا ما هو مرتبط بمستوى بوعي المرأة الحقوقي والقانوني وادراكها لاهمية ممارسة حقوقها في المجالات المختلفة بما فيها الحقوق السياسية.

١. المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة السياسية

تظل الثقافة الذكورية والنظام الابوي صاحب السلطة والتحكم اكبر معيق لمشاركة المرأة السياسية والمجتمعية اضافة الى معوقات اخرى فقد سجل المستجيبون/ات ما نسبته ٦٣٪ بان رجال العائلة يمنعوها (الاب، الاخ، الزوج.. الخ) من المشاركة تجنبًا للاختلاط حيث يوجد فروقا وفق الجنس ف سجلت النساء نسبة اعلى من الرجال . وكان الاب له السلطة الاعلى بنسبة ٣٧,٢ يليه الاخ ثم الزوج. وان هيمنة النظام الابوي الذي بيده السلطة والصلاحيه والذي يبسط سيطرته على النساء وتحكمه بهن في ممارسة حقهن بالمشاركة العامة والسياسية على اعتبار ان النساء تقع في دائرة السلطة الابوية المتمثلة بالاب والاخ والزوج بهدف منع النساء من الوقوع في الخطا وسلوكيات اجتماعية تمس بشرفهم والتي عنوانها النساء فيتم ممارسة السلطة ومنع المشاركة وتقييد الحرية لتجنب الاختلاط . وفي ظل مجتمع ما زال تقليديا محافظا وخاصة في التجمعات المبحوثة والتي طابعها ريفي تكون الممارسات اشد . واما من يتحكم بالسلطة فهي تاخذ التدرج فهي للاب اولا وتنقل للاخ وعند الزواج تنتقل للزوج.

تزامم وتعدد الادوار التي تقوم بها النساء والعبا الاكبر الذي يقع عليها في الدور الانجابي يضاف اليه الانتاجي يجعل الوقت المتخصص للدور المجتمعي محدود ولا يوجد له اولوية مقابل الادوار الاخرى. كما ان ضعف الدعم العائلي في تقاسم الدور الانجابي وضعف وجود الروضات والحضانات تحديدا في التجمعات اسباب لعزوف النساء عن العمل المجتمعي والسياسي. كما ان تردي الوضع الاقتصادي وقلة فرص العمل امام المرأة واعتمادها الاقتصادي على الزوج والعائلة يحد من استقلالية قرارها وبالتالي يحد من قدرتها في المشاركة السياسية والمجتمعية «فالمرأة الممكنة اقتصاديا ممكنة سياسيا».

لطالما هناك قوانين تميز ضد المرأة في مجالات الحياة الخاصة مثل قانون الاحوال الشخصية والعقوبات هي عوامل تحد من مشاركتها في الحياة السياسية والمجتمعية، فالمرأة الغير قادرة ان تسيطر وتتحكم بقرارات الحياة الخاصة لن تستطيع ان تقرر في الحياة العامة والسياسية «فاقد الشئ لا يعطيه»

ان ضعف الاحزاب وتراجع دورهم في استقطاب وتحشيد المواطنين للانضمام بشكل عام والنساء بشكل خاص وضعف التزام الاحزاب بايصال النساء الى مواقع قيادية ومتقدمة ساهم في اضعاف مشاركة المرأة السياسية في الاحزاب، وساهم في بروز العشائرية والعائلية فالتمثيل في الانتخابات المختلفة ومنها المحلية وان كانت تمثيلا وفقا للاحزاب السياسية الا ان العائلية والعشائرية غلفتها. رغم ان الحكومة لا يوجد لديها مواقف سلبية تجاه مشاركة المرأة السياسية وبذلت جهودا لذلك الا ان الجهود غير كافية فلم تصل الى مواقع قيادية وسياسية في عدة قطاعات ومجالات.

ضعف قيم التطوع والمسؤولية الطوعية تجاه المجتمع وانتشار النفعية ساهم في عزوف النساء عن العمل السياسي والمجتمعي. وضعف ثقة النساء بانفسهن وبقدرتهن على ان يكن قياديات وفي ظل بيئة اجتماعية وثقافية تقصي النساء وتجعلن في مرتبة اقل يعزز عدم الثقة لديهن وبالتالي يحد من مشاركتهن السياسية والمجتمعية. رغم وجود المؤسسات القاعدية والنسوية والاطر التي تساهم في توعية النساء بحقوقها وتمكينها الا ان تزلزل دور هذه المؤسسات والاطر وفقدانها صلتها الشعبية وتركيز عملها على المشاريع الممولة والتي احيانا لا تلامس احتياجات النساء الحقيقية والتكرار والتركييز على الدورات والورش ساهم في ضعف التفاف النساء حولها وبالتالي تعزيز دورها في الحياة السياسية والمجتمعية.

٢. المعوقات التي تواجه العضوات بشكل خاص في اداء عملهن:

لم تختلف المعوقات التي طرحتها العضوات عما طرحه بقية المستجيبين/ات في التجمعات او الناشطين/ات سياسيا ولخصوصية تجربة العضوات كنموذج مشارك في الحياة السياسية نستنتج التالي:

- تظل الثقافة الذكورية وسيطرة الرجل والتحكم بالمرأة وبتحركاتها وخروجها معيقا لدرجة انه قد يحضر عنها الاجتماعات في المجلس.
- ان التوفيق بين العمل والاسرة والدور كعضوة (تداخل الادوار الانجابية والانتاجية والمجتمعية) يشكل لها معيقا .
- ان ضعف الدعم الذي قد تتلقاه من الاحزاب او المؤسسة الحكومية يعيق من فعالية مشاركتها في المجلس .
- ضعف قدرات العضوات الفنية والادارية مثل مهارات الحاسوب و فتح العلاقات العامة والخارجية وغيرها تقف معيقا امام فعالية دورها ومشاركتها .
- الوضع الاقتصادي للاسرة والبطالة عائقا امام العضوات.
- الفرص المتاحة في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية

اعتمادا على نتائج المقابلات التي تمت مع عينة الدراسة من اعضاء المجتمع المحلي وعضوات مجالس الهيئات المحلية، وناشطين وناشطات سياسيا واجتماعيا حيث توافقوا الى حد كبير في الفرص القائمة القابل استثمارها في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية، وبناء عليه ندون الاستنتاجات التالية:

- ان مشاركة المرأة في النضال الوطني عبر مراحل مختلفة من تاريخ الشعب الفلسطيني اعطتها الشرعية للمشاركة السياسية والوصول الى المواقع القيادية في الهيئات السياسية الرسمية والغير رسمية رغم محدوديتها وهذه الشرعية هي فرصة بالضرورة ابرازها وتعزيزها باعادة الاعتبار في الموازة بين العمل الاجتماعي مع الوطني وعدم الفصل بينهما .
- ان تعليم المرأة يمكنها من الوعي بحقوقها ويساهم بتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة. وافق (ما بين موافق وموافق بشدة) المستجيبون/ات بان مستوى تعليم المرأة في التجمع ووعياها بحقوقها يعزز من مشاركتها بالحياة السياسية والعامة بنسبة ٩٧,٣٪ .
- رغم النقد الموجه للمؤسسات القاعدية والنسوية وضعف التطوع والانخراط بها الا انها تعتبر فرصة هامة تساهم في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية. فقد اعتبرت اكثر من ثلثي العينة (٦٦,١) من المستجيبون/ات ان المؤسسات القاعدية والنسوية في التجمع تساهم في تشجيع مشاركة المرأة حيث اجابوا بنعم، ونسبة من اجابوا بلا كانت ١٢,٥٪، ومن ليس لديه معرفة ٢١,٤٪. كذلك الامر بالنسبة لمجموعات النقاش البؤرية وعضوات المجالس اضافة الى الناشطين/ات سياسيا ممن تم مقابلتهم/ن.
- ان الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية مظلة الحركة النسوية واطرها وله فروع وامتداده فهو فرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامة ويقع عليه دورا ومسئولية حيث تراه عينة الدراسة (اعضاء التجمعات المختارة قيد الدراسة) كذلك بنسبة فاقت ٧٦٪، والذكور والاناث يرون ذلك بنفس النسبة تقريبا. وان ان نسبة من لا يعرف اذا الاتحاد العام يشكل فرصة هو الامر الذي يحتاج الى الانتباه فقد وصلت الى ١٩,٣٪. وارتفعت عند الاناث عن الذكور وفي تجمعات محافظة رام الله عن تجمعات جنين. مما يستدعي الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية العمل على تفعيل دورة في هذه التجمعات وايلاء المواقع البعيدة عن مراكز المدن اهتماما اكبر على صعيد النشاطات والبرامج المتعلقة بمشاركة المرأة السياسية والعامة.
- رغم ضعف الاحزاب السياسية واهتمامها بتطوير مشاركة المرأة السياسية والانضمام اليها وعدم انصافها للمرأة بحجم نضالها وضعف وصولها الى المواقع القيادية في احزابها، الا ان ما يقارب نصف المستجيبون/ات يروا انها تهتم ومعمل عليها بتعزيز مشاركة المرأة السياسية، وبالتالي هناك فرصة موجودة تتطلب من الاحزاب اعادة الاعتبار لدورها وخاصة ان النصف الثاني من المستجيبون/ات (عينة التجمعات المختارة) اجابوا بانهم متشككون في دورها .
- ان وجود منظمة التحرير الفلسطينية والتي هي مظلة الفصائل السياسية والتي تبين انها تقصي النساء من القيادة

- الوطنية واجتماعاتها، ان وجود نظام التعيين في المنظمة ووجود لجان لاصلاح منظمة التحرير يعتبر فرصة للضغط باتجاه مشاركة النساء اما بالتعيين او الانخراط في اللجان.
- ان البيئة القانونية المتوفرة حاليا سواء القانون الاساسي وقانون الانتخابات وايجاد نظام كوتا كلها فرص تساهم في تعزيز مشاركة المرأة الامر الذي يتوجب الحفاظ على المكتسبات وتطوير القوانين الاخرى التي تقف معيقا امام المرأة كقانون الاحوال الشخصية والعقوبات وزيادة نسبة الكوتا وتعميمها لتشمل الاحزاب والنقابات والاتحادات.
- اعتبار فلسطين صفة دولة وعضو مراقب في الامم المتحدة والانضمام الى الاتفاقيات الدولية من شأنه ان يعزز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية بحكم الاتفاقيات التي تضمن ذلك. حيث بينت النتائج ان ما يقارب ٨٠٪ من المستجيبون/ات ما بين موافق بشدة وموافق ان اعتبار فلسطين صفة دولة وعضو مراقب في الامم المتحدة والانضمام الى الاتفاقيات الدولية يشكل فرصة.
- ان وثيقة حقوق المرأة الفلسطينية الصادرة عن الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والحركة النسوية والمراكز النسوية والتي ايضا تتبناها وزارة المرأة بوجهة نظر الناشطين/ات سياسيا ممن تم مقابلتهم يعتبرونها فرصة حيث لاقت صدى واستند اليها في تحقيق بعض المكاسب مثل الكوتا. الا ان صداها لم يصل الى ٥٥٪ من العينة المبحوثة(في التجمعات المختارة) فاكثر من نصف العينة لا تعرف عن الوثيقة وقل من النصف ترى انها تشكل فرصة. والاهم ان النساء لا تعرف عن الوثيقة بنسبة ٥٠٪ تقريبا والرجال ٤٠٪، وتجمعات م. رام الله اكثر من النصف لا يعرفون عنها في حين تجمعات م. جنين تقريبا النصف لا يعرفون عن الوثيقة. هذا الامر يتطلب تعميما ونشرا وتثقيفا واسعا حول الوثيقة وفي كل المستويات والتجمعات البعيدة عن مراكز المدن والاقل حظا وللرجال والنساء .
- ان اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة تحث الدول على الغاء التمييز في كافة المجالات بما فيها الحياة السياسية والعامه وقد قام رئيس السلطة الفلسطينية المصادقة عليها. وهي فرصة بالضرورة استثمارها، الا ان ٥٨٪، ٤، يؤيدوا بانها فرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية، وما يقارب ٦، ٢٨٪ لا يعرفون عن قرار الرئيس بالمصادقة. وقد سجل الرجال تاييدا ان الاتفاقية والقرار يشكل فرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية بنسبة اعلى من الاناث. وسجلت النساء ما نسبته ٦، ٤١٪ انهم لا يعرفون عن قرار الرئيس بينما الرجال ٦، ٣٥٪ .
- ان المؤسسات الاهلية والنسوية والحركة النسوية والاطر ووزارة المرأة والفصائل تتحمل المسؤولية في ضعف الترويج والتثقيف لاهميته اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة وقرار الرئيس وانعكاسه على النساء وتعزيز حقوقهن.
- ان الاعلام من اهم وسائل التنشئة والتنمية السياسية والتي يلجا اليها السياسيون للتثقيف وضخ افكارهم وبرامجهم ويتم التنازع على الاعلام ومحاولة السيطرة عليه من قبل الاطراف السياسية المختلفة. وهو بالتأكيد فرصة يتطلب الامر دراسة دور الاعلام واليات ترويجه لمشاركة المرأة السياسية. فقد سجل ٩٠٪ من المستجيبون/ات بين موافق بشدة وموافق باهمية الاعلام كفرصة لتعزيز مشاركة المرأة وبانواعه المختلفة.
- ان الاتجاه الدولي العام مثل الامم المتحدة في تعزيز مشاركة المرأة السياسية عبر البرامج المدعومة لذلك او اشتراطها «انه على كل وفد يمثل دولة يجب ان يكون فيه نساء»، اضافة الى ان وجود النساء على جدول اعمال الدول المانحة، وبعضها منها اشتراطها لمراعاة النوع الاجتماعي في الهيئات والمؤسسات في حالة الدعم هذه فرص تتطلب استثمارها بما يعزز مشاركة المرأة السياسية.
- وجود وزارة المرأة كالية وطنية لتعميم النوع الاجتماعي ومراقبة السياسات والتشريعات لمنع التمييز ضد المرأة اضافة الى وحدات النوع الاجتماعي في الوزارات من شأنه ان يعزز واقع المرأة ومشاركتها.
- وجود قطاع الشباب والشابات والخريجين/ات الجامعيين/ات والمعول عليهم في الحراك الثقافي والاجتماعي والسياسي يعتبروا فرص للتغيير والاستثمار بجهودهم وافكارهم نحو المساواة ونبذ التمييز وتعزيز حقوق المرأة.
- ان اهمية قرار ١٣٢٥ في حماية النساء وتشكل اطار وطني له بمرسوم رئاسة الوزراء واشراك النساء في حل المشاكل وتشكيل اللجان، لهي فرص تعزز من مشاركة المرأة السياسية، اضافة الى الائتلافات الاخرى الوطنية مثل ائتلاف الموزانات المستجيبة للنوع الاجتماعي، اللجنة الوطنية لتشغيل النساء، ائتلاف قانون العقوبات والاحوال الشخصية وغيرها.
- رغم التباين حول دور الحكومة وتحديد ممن تم مقابلتهم/ن من الناشطين سياسيا فمنهم من راي ان دورها جيد

وغير معيق وداعم ومنه من اعتبر ان دورها ضعيف والانجازات محدودة ومعايير الدعم ليس بوجود وزيرات او مناصب عليا الا ان كافة الدلائل تشير الى انجازات على صعيد الحكومة لصالح مشاركة المرأة السياسية، وهذا يشكل فرصة تستدعي العمل والضغط باتجاه التطوير في تعظيم وصول المرأة الى مواقع صنع القرار السياسي.

المبادرات لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية

وفق نتائج الدراسة توجهت غالبية المقترحات للمبادرات ممن تم مقابلتهم في تعزيز التوعية والتثقيف المجتمعي لنسائه ورجاله، مبادرات تتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة، مبادرات تعزز العمل الطوعي، حملات الضغط باتجاه تعديل القوانين والتغيير في الثقافة السائدة المانعة لمشاركة المرأة، واخرى ذات علاقة بمبادرات اعلامية مختلفة، بناء على ذلك نخلص الى الاستنتاجات التالية:

- رغم النقد لطبيعة التثقيف والتوعية وتكرارها بين المؤسسات الا انها اخذت اعلى تكرارا (٢٦٤) للقيام بمبادرات نحو التثقيف والتوعية وبناء قدرات النساء في مجال المشاركة في الحياة السياسية والعام والامر انطبق على بقية من تم مقابلتهم/ن.
- ان تعزيز مشاركة المرأة السياسية والعام لا يتم الا عبر معالجة جذور المشكلة المتعلقة بالاعداد والتقاليد ونظرة الدين وتفسيراته الخاطئة والتي مبادرات التثقيف والتوعية قد تساهم الحد منها وخاصة اذا تم توجيهها الى الرجال والشباب وطلبة المدارس والجامعات والرجال المؤثرين في التجمعات كرجال الدين.
- ان رفع قدرات المؤسسات النسوية والمراكز والاندية والمؤسسات القاعدية لتعزيز مشاركة المرأة السياسية فنيا وماليا وبرامجيا وادرايا وبنية تحتية وايجاد مؤسسات في حال غيابها بالموضوع قد يعزز من مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية.
- ان الادراك والوعي العالي لاهمية الاعلام ودوره في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والعامية وتحريك الراي العام يتطلب اطلاق مبادرات منه ومعه في انواعه واشكاله المختلفة.
- ان وضع المرأة الاقتصادي يعتبر عاملا حاسما في ان تشارك المرأة في الحياة العامة والسياسية ام لا، ومشاركة المرأة في الحياة العامة من مؤشرات وجودها في سوق العمل وفي مواقع قيادية فيه. وطالما النساء يعانين من سوء اوضاعهن الاقتصادية سواء انفسهن او عائلاتهم ستكون اولوياتهن بتحسين وضعهن الاقتصادي على حساب الادوار السياسية (الدور المجتمعي وجزء منه ياخذ الطابع الطوعي). المستجيبون/ات ربطوا تمكين المرأة من المشاركة بالحياة السياسية والعام عبر تمكينها الاقتصادي.
- ان اهمية اطلاق حملات تعزز حقوق المرأة عامة والسياسية خاصة نحو تعديل او تغيير القوانين وجزء اخر بهدف محاربة حالة اللامساواة والتمييز والاعداد والتقاليد التي تؤثر سلبا على المرأة سلبا في تمتعها بحقوقها بالمشاركة السياسية والعام.
- الدور النضالي الذي ما زال مطلوبا القيام به والمشاركة بفعالية في مقاومة الاحتلال بحكم استمراره واجرائاته القمعية، افضى الى المطالبة بتعزيز المشاركة السياسية عبر مظاهر المشاركة الوطنية العامة كالمسيرات والاحتجاجات والمهرجانات وغيرها وايضا المناسبات الوطنية التي تعزز المرأة وتساهم في توعية المجتمع .
- لقد تبين اهمية مشاركة المرأة في المجالس المحلية فغالبية المبادرات التي جاءت من التجمعات المحلية جاءت باتجاه تعزيز دور النساء في المجالس المحلية ومن اللافت للنظر لم تبين المبادرات اي نوع ذات علاقة بالمجلس التشريعي وقد يكون سببه انه لا يوجد كوتا تشريعية للنساء على الدوائر ولتعطل المجلس التشريعي منذ فترة وضعف فعاليته ، ولكون ان الهيئات المحلية هي جزء من المشاركة السياسية الاقرب اليهم في تجمعاتهم يرونها ويلمسونها ويستطيعوا تقييمها، لذا جاءت المبادرات ضمن هذا المحور تتعلق بها.

- ان الاهتمام بالبعد التقديري والمعنوي والتعزيزي له اثر ايجابي في تحفيز جمهور النساء، لذا طالب المستجيبون/ ات ان يكون هناك مبادرات تدعم المرأة وتقويها وتعزز ثقتها بنفسها وقدراتها، وتعزز وتثمن جهود النساء الناشطات مجتمعيا وسياسيا .
- ان اعادة الاعتبار للعمل الطوعي والمجتمعي لاقى اهتماما عاليا لذلك مبادرات نحو تعزيز العمل التطوعي المجتمعي والسياسي في المجتمع بالتركيز على الشباب والشابات والنساء من شانه تعزيز المشاركة السياسية .
- ان تعليم المرأة يساعدها في حصولها على معلومات ويزيد من فرص وصولها الى مصادر المعلومات ويعطيها فرصة المشاركة بالعمل والاطلاع على التجارب الطلابية السياسية والعملية بعد التخرج لذلك اقترحت مبادرات لتأكيد اهمية تعليم المرأة والاهتمام بالمنهج المدرسية لدمج حقوق المرأة ومشاركتها السياسية والعامه .
- بما ان الدور الانجابي الذي يقع عبأه على المرأة وهو عاملا لغياب مشاركتها والذي يبدو انه معيقا في المجتمعات المحلية فكان هناك مطالبات باطلاق مبادرات نحو دعم العائلة والزوج ومساعدته لتستطيع المرأة المشاركة ، ومنهم من طلب بوجو حضانات وروضات للاطفال لييسن لها الخروج من المنزل .

القسم الرابع الملاحق والمراجع

ملحق رقم (١)

أدوات وعينة البحث

وصف ادوات وعينة الدراسة

تمّ في هذه الدراسة الاعتماد على طريقة البحث الكمي وذلك من خلال تصميم استمارة شاملة لكافة المؤشرات المطلوبة، وتمّ توزيع هذه الاستمارة على عينة عشوائية من المجتمع المحلي من النساء والرجال ضمن مواقع محددة.

مجتمع الهدف واطار المسح الكمي:

يتكون مجتمع الهدف من جميع الافراد (الذكور والاناث من الفئة العمرية ١٨ سنة واكثر) والذين يقيمون في تجمعات فلسطينية مختارة عددها ١٠ تجمعات في محافظتي جنين ورام الله والبيرة، والتجمعات هي:

جدول رقم ١: مجتمع الدراسة

الرقم	التجمع	عدد السكان ٢٠٠٧	المحافظة
١	اليامون	١٦٣٨٣	جنين
٢	السيلا الحارثية	٩٤٢٢	جنين
٣	برقين	٥٦٨٥	جنين
٤	فحمة	٢٤٨٦	جنين
٥	كفر راعي	٧٣٦٤	جنين
٦	بيت سيرا	٢٧٤٩	رام الله والبيرة
٧	بيت عور التحتا	٤٣٧٢	رام الله والبيرة
٨	خريثا المصباح	٥٢١١	رام الله والبيرة
٩	خريثا بني حارث	٢٨٤٦	رام الله والبيرة
١٠	صفا	٣٨٠٢	رام الله والبيرة

هناك عدد من النساء / الرجال تم العمل معهن في اطار مشروع تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية والمنفذ من قبل إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي (٢٠١٣-٢٠١٤)، حيث تمّ شمول عينة منهم بالاضافة الى عينة اخرى من النساء والرجال الذين لم يشاركوا في المشروع من سكان التجمعات المذكورة. تمّ استخدام التجمعات المذكورة سابقاً كاطار لسحب عينة المسح، وتعتبر هذه التجمعات اطار جغرافي للدراسة.

تصميم العينة للمسح الكمي

تمّ اختيار عينة ممثلة من النساء والرجال ضمن التصميم التالي:

١. شمول العينة: تشمل وتغطي فقط ١٠ تجمعات سكانية في محافظتي رام الله والبيرة.
٢. طبقات العينة: من أجل ضمان تمثيل أفضل للعينة تم تقسيم مجتمع الهدف لأجزاء حسب تجانس هذه الأجزاء في الخصائص، وهنا تم اعتبار المتغيرات التالية هي متغيرات للطبقات:
 - التجمع السكاني (١٠ تجمعات)
 - النوع الإجتماعي للفرد/ة (ذكر او انثى)
 - المشاركة في مشروع تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية (مشاركة/ غير مشاركة)
٣. نوع العينة: تسمى العينة هنا، عينة طبقية عشوائية ذات مرحلة واحدة، حيث تمّ اختيار عدد من الافراد من ضمن كل طبقة بطريقة عشوائية.

٤. حجم العينة: تم تقدير حجم العينة من الافراد وفق المعادلة التالية $n = \frac{t^2 * s^2}{E^2}$

توزيع العينة: تمّ توزيع العينة على الطبقات بطريقة تضمن تمثيل جميع طبقات مجتمع الهدف. حيث يتوقع من خلال هذا التوزيع الحصول على نتائج تتسم بالموثوقية والمصدقية والتمثيل الافضل وكان توزيع العينة كالتالي:

جدول رقم ٢ : توزيع العينة وفق التجمعات

الرقم	التجمع	المحافظة	حجم العينة الكلي	حجم عينة النساء المشاركات في المشروع	حجم عينة النساء غير المشاركات في المشروع	حجم عينة الافراد الذكور
١	اليامون	جنين	٤٤	١٢	١٠	٢٢
٢	السيلة الحارثية	جنين	٤٠	١٠	١٠	٢٠
٣	برقين	جنين	٢٦	٨	٥	١٣
٤	فحمة	جنين	٢٠	٦	٤	١٠
٥	كفر راعي	جنين	٣٠	١٠	٥	١٥
٦	بيت سيرا	رام الله والبييرة	٢٠	٦	٤	١٠
٧	بيت عور التحتا	رام الله والبييرة	٣٤	١٠	٧	١٧
٨	خريثا المصباح	رام الله والبييرة	٣٦	١٠	٨	١٨
٩	خريثا بني حارث	رام الله والبييرة	٢٠	٦	٤	١٠
١٠	صفا	رام الله والبييرة	٣٠	١٠	٥	١٥
	المجموع		٣٠٠	٨٨	٦٢	١٥٠

نسبة توزيع العينة في جداول

جدول رقم ١ :نسبة العينة وفق التجمع (١٠ تجمعات خمسة في محافظة رام الله والبييرة وخمسة من محافظة جنين)

التجمع	نسبة العينة	التجمع	نسبة العينة
سيلة الحارثية	%١٣,٣	اليامون	%١٤,٧
كفر راعي	%١٠,٣	برقين	%٩,٠
فحمة	%٦,٣	بيت سيرا	%٦,٣
بيت عور اتحتا	%١١,٣	صفا	%١٠,٠
خريثا المصباح	%١٢,٣	خريثا بني حارث	%٦,٣

جدول رقم ٢ : توزيع العينة وفق الفئة العمرية

الفئة العمرية	النسبة %
١٨-٢٨ سنة	%٣٧,٣
٢٩-٣٩ سنة	%٢٧,٠
٤٠-٤٩ سنة	%٢٠,٣
٥٠-٥٩ سنة	%١٢,٣
٦٠ سنة فأكثر	%٣,٠
المجموع	%١٠٠

جدول رقم ٣ : توزيع العينة وفق المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	النسبة %
توجيهي فأقل	%٤٧,٠
دبلوم	%١٤,٧
بكالوريوس	%٣٧,٧

ماجستير فأعلى	٧%
المجموع	١٠٠%

جدول رقم ٤ : توزيع العينة وفق الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	النسبة %
أعزب / عزباء	٣٠,٧%
متزوج / ة	٦٤,٧%
منفصل / ة	١,٣%
مطلق / ة	٧%
ارمل / ة	٢,٧%
المجموع	١٠٠%

جدول رقم ٥ : توزيع العينة وفق الحالة العملية

الحالة العملية	النسبة %
يعمل / تعمل	٤٤,٧%
لا يعمل / تعمل	٢٢,٧%
طالب / ة	١٥,٠%
ربة بيت	١٥,٧%
متقاعد / ة	٢,٠%
المجموع	١٠٠%

جدول رقم ٦ : توزيع العينة وفق دخل الاسرة

مستوى الدخل	النسبة %
دخل عالي	٣,٧%
دخل متوسط	٨٢,٣%
دخل متدني	١٤,٠%
المجموع	١٠٠%

جدول رقم ٧ : اذا كان مستفيد/ة من مشروع اتحاد لجان العمل الاجتماعي / مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامه

فئة مستهدفة	النسبة %
نعم	٤٢,٣%
لا	٣٤,٠%
لا اعرف عنه	٢٣,٧%
المجموع	١٠٠%

جدول رقم ٨ : نوع الاستفادة من مشروع اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي / مشاركة المرأة السياسية والعامه

نوع الاستفادة	النسبة %
اصبحت عضوة/ة في لجنة الموقع	١١,٣%
اصبحت عضوة/ة في لجنة المحافظة	٠,٧%
استفدت من التدريب	٢٨,٧%
استفدت من المبادرات ضمن المنح	٧,٧%
غير ذلك حدد/ي	٢,٠%
المجموع	١٠٠%

ادوات البحث

الاستمارة الكمية: تم تصميم استمارة الدراسة لتقيس جميع المؤشرات الخاصة بالدراسة، وتمّ تجربتها بشكل محدود على عينة محدودة قبل البدء بعملية جمع البيانات. تمّ جمع البيانات ميدانياً بتوزيع الاستمارة من خلال باحثين ميدانيين، وتمّ زيارة لاسر ومقابلة من يقع عليهم الاختيار في العينة. تمّ تصميم الاستمارة الكمية بما يناسب العينة المبحوثة في التجمعات المحلية وشملت على جزئين وفق الآتي :

• الجزء الأول: تفرع منه فرع أ ، ب، ج، د :

تناول فرع «أ» بيانات الاستمارة وقعت في ٦ أسئلة وتناولت اسم التجمع ، المحافظة وغيرها .

اما الفرع «ب» فتناول بيانات المستجيب/ة حيث شمل ١٦ سؤال تركزت الاسئلة حول الجنس، العمر، الحالة الإجتماعية ، مستوى التعليم، الحالة العملية، مستوى الدخل، التطوع ، الانتماء لحزب ، الاستفادة من برنامج إتحاد لجان العمل الإجتماعي، الموقف من مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية، وغيرها .

اما الفرع "ج" تناول نوع المشاركة السياسية والاجتماعية للنساء والمعوقات التي تواجهها في التجمع حيث احتوى هذا الفرع على ١٥ سؤال وتناولت الاسئلة مستوى مشاركة المرأة السياسية في التجمع ونوع المشاركة وفق اوانواع وخيارات متعددة ، اضافة الى اسئلة تناولت التعرف على معوقات المشاركة في التجمع

الفرع "د" . تناول الفرص المتاحة القابل الاستثمار بها لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية حيث اشتمل الفرع على ١٢ سؤال تمحورت حول الفرص المتاحة من مؤسسات وهيئات رسمية وحزبية واطر نسوية وقرارات رئاسية ، ووثيقة حقوق المرأة ، وافرغ الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، وعمل الاعلام باشكاله اذا ما يشكل فرص ، اضافة الى تعليم المرأة وخروجها للعمل .

• الجزء الثاني : عبارة عن سؤال مفتوح حول المبادرات التي يمكن اطلاقها في التجمع والتي تشجع على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامّة

المقابلات (الكيفية)

تم تصميم ٣ استمارات خاصة بالمقابلات :

الاولى خاصة بمجموعة النقاش البؤرية التي ستعقد في التجمعات العشر . الاستمارة احتوت على مجموعة من المحاور (اسئلة مفتوحة) تتيح التعبير والنقاش المفتوح للمجموعة حول القضايا او المحاور المطروحة ومنها: تقييمهم لمشاركة المرأة السياسية والاجتماعية في التجمع ، دور المؤسسات الرسمية والاهلية والاحزاب والاطر في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية في التجمع ، وايضا المعوقات التي تواجه المرأة والفرص المتاحة ، والمبادرات الواجب اطلاقها لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية

الاستمارة الثانية : تم تصميمها لمقابلات شبة منتظمة فردية تعقد مع مسئولين /ات في المؤسسات الرسمية والاهلية والحزبية وتدور محاور الاسئلة المفتوحة حول تقييم لواقع مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني ومستوى المجتمعات المحلية ، دور الجهة التي يمثلوها في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية، ودور المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني ، الإتحادات والنقابات ، المؤسسات الدولية وغيرهم في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية، المعوقات التي تواجه المرأة والفرص المتاحة، والمبادرات الواجب القيام بها لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية.

الاستمارة الثالثة : تم تصميمها لعقد مقابلات شبة منتظمة فردية مع عضوات المجالس المحلية في التجمعات المختارة حيث تناولت الاستمارة بيانات عن المستجيبة من حيث العمر والحالة الاجتماعية والعمل ، نوع التمثيل في المجلس لصالح من ، سبب انخراطها في المجلس، دورها وفعاليتها في المجلس من حيث انخراطها في لجان المجلس وتراسها لاحداها، المعوقات التي تواجهها في عملها وتواجه النساء في التجمع عند المشاركة السياسية والاجتماعية ، المبادرات التي يطلقها المجلس او تقودها شخصيا لتعزيز مشاركة المرأة السياسية ، الفرص المتاحة والمبادرات المطلوبة ، اضافة الى الدعم والقبول الذي تتلقاه ما يعزز دورها وادائها والجهة المساندة لها .

المقابلات الفردية ومجموعات النقاش البؤرية :

مقابلات فردية شبه منتظمة مع مجموعة من الناشطين/ات سياسيا واجتماعيا عدد ١٦ تشمل ذكورا واناث يمثلوا ويمثلن الاطر النسائية والاحزاب السياسية ومنظمة التحرير الفلسطينية والإتحاد العام للمرأة الفلسطينية ، طاقم شؤون المرأة والوزارات والمجلس التشريعي. اضافة الى ممثلين/ات عن إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي وصندوق دعم المساواة بين الجنسين في هيئة الأمم المتحدة للمرأة

مقابلات فردية شبه منتظمة مع عضوات المجالس المحلية : عضوة من كل تجمع (١٠ عضوات) تمّ اختيار واحدة منهن والآخرى تدعى الى مجموعة النقاش البؤرية .

مجموعات النقاش البؤرية : عقد ١٠ مجموعات بؤرية بمعدل مجموعة في كل تجمع والعدد المقترح في المجموعة ما بين ٩-١٢ واعلى حد ١٥ تشمل رجال ونساء ويمثلوا مؤسسات قاعدية وجمعيات نسوية واطر ، عاملين/ات ، شباب/ات ، ربات بيوت ، اعضاء مجلس محلي .

البيانات في جمع البيانات

تمّ اختيار عينة النساء المشاركات في المشروع من القوائم التي تم تزويدنا بها من إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي، وتمّ زيارة الاسر بشكل عشوائي لمقابلة النساء غير المشاركات ولمقابلة الافراد الذكور، بحيث تتم المقابلة بشكل فردي ووجها لوجه لجميع الافراد في العينة.

جمع البيانات

تمّ جمع البيانات (الاستمارة والمقابلات مع العضوات ومجموعات النقاش البؤرية) خلال شهر ٨/٢٠١٤، (٨/٤) حتى ٨/١٢) حيث تمّ الوصول للتجمعات المحددة بمساعدة منسقات إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي . اما المقابلات على المستوى الوطني ستتم في الاسبوع الثالث من شهر ٧/٢٠١٤ .

معالجة البيانات وتحليلها

تمّ تصميم برنامج إدخال للاستمارات باستخدام برنامج **SPSS**، وتمّ إدخال كافة الاستمارات بكل بياناتها، وتمّ مراجعة إدخال البيانات وتدقيق ما تمّ إدخاله ومراجعة أخطاء الإدخال ثمّ استخدام الإكسل وبرنامج **SPSS** في استخراج النتائج النهائية .

تمّ إتباع الطريقة الوصفية في عرض البيانات من خلال الجداول والأشكال البيانية والتي ركزت على التوزيعات التكرارية التوزيع النسبي، وهذا النوع من عرض البيانات يتناسب مع الهدف من هذه الدراسة، والتي تعتبر غير واضحة أو معروفة بشكل حقيقي حتى إعداد هذه الدراسة .

أما بالنسبة للأسئلة المفتوحة فتتمّ إعادة تبويبها بعد إدخالها، وتمّ صياغتها بشكل قابل للعرض .

محلّق رقم ٢

الإستثمارات

مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية : المعوقات ، التحديات والفرص

استمارة بحث ميداني

تعمل شركة كلاليت على تنفيذ دراسة حول مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية من حيث المعوقات، التحديات والفرص المتاحة ، وهذه الدراسة هي لصالح إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي ، حيث ينظر الى نتائجها في تطوير مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في مجتمعها المحلي عبر تعزيز مبادرات تحقق هذه الغاية .

الجزء الاول فرع أ : بيانات الاستمارة

ID1	رقم الاستمارة				
ID2	التجمع				
ID3	المحافظة				
ID4	تاريخ جمع الاستمارة				
ID5	اسم الباحث /ة الميداني/ة				
ID6	نتيجة المقابلة	اكتملت	رفض/ت التعاون	لم تكتمل بعد ٣ زيارات	اخرى : حدد/ي

الجزء الاول فرع ب: بيانات المستجيب/ة

AB01	الجنس	ذكر	انثى			
AB02	العمر	٢٨-١٨	٣٩-٢٩	٤٠-٤٩	٥٠-٥٩	٦٠ فأكثر
AB03	المستوى التعليمي	توجيهي فاقل	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	فاعلي
AB04	الحالة الإجتماعية	اعزب/عزباء	متزوج/متزوجة	منفصل /ة	مطلق /ة	ارمل /ة
AB05	الحالة العملية	يعمل /تعمل	لا يعمل / لا تعمل	طالب/ة	ربة بيت	متقاعد /ة
AB06	اذا كان الجواب يعمل/تعمل فما هي	المسمى الوظيفي	جهة العمل			
AB07	مستوى دخل الاسرة	دخل عالي	دخل متوسط	دخل متدني		
AB08	هل لديك انتماء لحزب سياسي	نعم	لا			
AB09	اذا كان الجواب نعم فانت في الحزب	عضو /ة	عضو مؤيد / مؤازر	غير ذلك		
AB10	هل انت مستفيد/ة من برنامج إتحاد لجان المرأة للعمل الإجتماعي في تجمعك	نعم	لا	لا اعرف عنه		
AB11	اذا كان الجواب نعم فنوع الاستفادة هي	اصبحت عضو في اللجنة	اصبحت عضو في لجنة المحافظة	استفدت من التدريب وبناء القدرات	استفدت من المبادرات	غير ذلك
AB12	تطوعت في مؤسسات مجتمع مدني/اهلية/قاعدية	نعم	لا			
AB13	اذا كان الجواب نعم فطابع المؤسسة	مؤسسة قاعدية	مؤسسة نسوية	نادي ثقافي	مجلس طلبة	نقابة مهنية
		اتحاد	تعاونية	غير ذلك		
AB14	اذا كان الجواب لا اتطوع فالاسباب	لا يوجد مؤسسات في التجمع	ليس لدي اهتمام	لدي انشغالات ولا يوجد وقت	الالتزامات العائلية	التطوع غي مجدي ماليا
		لا استطيع ان اوفق بين واجبات البيت والعمل التطوعي	الثقافة المجتمعية تحد من مشاركتي	الاب، الاخ وغيرهم يمنعي من التطوع	غير ذلك	
AB15	موقفي من مشاركة المرأة في الحياة السياسية الرسمية	مؤيد/ة تماما	مؤيد /ة	معارض /ة	معارض /ة تماما	
AB16	موقفي من مشاركة المرأة في السياسة الغير رسمية	مؤيد/ة تماما	مؤيد /ة	معارض /ة	معارض /ة تماما	

الجزء الاول فرع ج: اهمية ، ونوع المشاركة السياسية والمجتمعية للنساء والمعوقات التي تواجهها:

AC01	ارى ان مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية	حق من حقوق المواطنة	يعزز مبدأ المساواة وعدم التمييز	يعبر عن ديمقراطية الحكم	يعطي وجهات نظر متنوعة في القرار السياسي	يوصل صوت وراي النساء في القضايا السياسية والمجتمعية
		غير ذلك حددي/ي:				
AC02	اعتقد ان مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في التجمع الذي اقلته	مقبول بشكل عالي	مقبول نسبيا	غير مقبول	غير مقبول بتاتا	
AC03	النساء في التجمع منخرطات في الاحزاب السياسية	بنسبة عالية لا اعرف	متوسطة	ضعيفة	منخرطات	غير منخرطات
AC04	في التجمع اطر نسوية تتبع للاحزاب السياسية	نعم	لا	لا اعرف		
AC05	اذا كان الجواب نعم فالنساء تتطوع معها	بشكل فاعل	متوسط	ضعيف		
AC06	فترة انتخابات الهيئات / المجالس المحلية نشطت النساء في عملية الانتخاب والترشح وقيادة الحملات الانتخابية	بشكل فاعل	متوسط	ضعيف		
AC07	لدى المجلس لجنة خاصة بشؤون المرأة للتشاور معها والاهتمام بقضاياها	يوجد	لا يوجد	لا اعرف		
AC08	المجلس عادة يشرك النساء في التعرف على ارائهن في المشاريع التطويرية للتجمع	غالبا	احيانا	ابدا	لا اعرف	
AC09	الاندية والجمعيات والمؤسسات القاعدية في التجمع النساء تشكل في الهيئات العامة والإدارية لها	اقل من النصف من مجموع الاعضاء	النصف تقريبا	اكثر من النصف	غير ذلك حددي/	
AC10	في التجمع يوجد مؤسسات وجمعيات نسوية تهتم بقضايا تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية	يوجد	لا يوجد	لا اعرف		
	اذا كان الجواب يوجد فكم عددها، هل تديرها النساء	نعم	لا	لا اعرف		
AC11	تشكل النساء في مجالس الاباء والامهات في المدار	اقل من النصف	اكثر من النصف	غير ذلك حددي/ي		
AC12	تشارك النساء في المسيرات والمناسبات والمهرجانات الوطنية	بشكل عالي	متوسط	ضعيف	لا تشارك ابدا	
AC13	النساء في التجمع تتخرط في النقابات المهنية والعمالية/اتحادات او تعاونيات	نعم	لا	لا اعرف		
AC14	اذا كان الجواب نعم فاي مجال مذكور انخرطها اعلى وايا الاقل	الاعلى.....	الاقل.....			
AC15	من المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في التجمع	مشاركة المرأة السياسية في التجمع غير مقبول اجتماعيا	المرأة لا تملك قدرات كافية لتشارك في الحياة السياسية والمجتمعية	جهل المرأة بحقوقها واهمية مشاركتها في الحياة السياسية والمجتمعية	رجال العائلة يمنعوها (الاب،الاخ،الزوج.. الخ) من المشاركة تجنباً للاختلاط	تخوف العائلة من خروج المرأة للحياة السياسية والمجتمعية وتعرضها لمشاكل/تحرش
		التجمع يفترض ان الحياة السياسية والمجتمعية هو مجال للرجال	الالتزامات العائلية والواجبات الملقاة على عاتقها فوقتها لا يسمح	ضعف او غياب لفعالية الاحزاب والمؤسسات التي تشجع انخراط النساء في الحياة السياسية في التجمع	التخوف من ملاحقة الاحتيال وعقوباته نتيجة المشاركة السياسية (الحزبية مثلا)	غير ذلك حددي/ي:

الجزء الاول فرع د : الفرص المتاحة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية

AD01	مستوى تعليم المرأة في التجمع ووعيها بحقوقها يعزز من مشاركتها في الحياة السياسية والعامّة	اوافق بشدة	اوافق	اعارض	اعارض بشدة
AD02	المؤسسات القاعدية/ النسوية في التجمع تساهم في تشجيع المرأة للانخراط في الحياة السياسية والعامّة	نعم	لا	لا اعرف	
AD03	الاحزاب السياسية الفاعلة في التجمع تهتم بقضايا المرأة وحقوقها وتعزيز مشاركتها السياسية والانضمام اليها	نعم	لا	لا اعرف	
AD04	القانون الاساسي ، القوانين والتشريعات الفلسطينية تشجع النساء على المشاركة السياسية	نعم	لا	لا اعرف	
AD05	اعتبار فلسطين دولة وعضو مراقب في الأمم المتحدة والانضمام الى الاتفاقيات الدولية يشكل فرص لتعزيز مشاركة المرأة السياسية	اوافق بشدة	اوافق	اعارض	اعارض بشدة
AD06	نظام الكوتا في الانتخابات ساهم بمشاركة النساء في التجمع في انتخابات المجالس المحلية	نعم	لا	لا اعرف	
AD07	نظام الكوتا ساهم في مشاركة النساء في التجمع في الانتخابات التشريعية	نعم	لا	لا اعرف	
AD08	وجود المؤسسات الاهلية والقاعدية التي تدعم قدرات نساء هي فرص لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية	نعم	لا	لا اراي	
AD07	نشاط وامتداد الاطر النسوية (الحزبية) يوفر فرص للنساء للمشاركة السياسية والمجتمعية	نعم	لا	لا اعرف	
AD08	نشاط وامتداد فروع الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية يوفر فرص لمشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية في التجمع	نعم	لا	لا اعرف	
AD09	مبادرة وثيقة حقوق المرأة الصادرة عن الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية والحركة النسوية تشكل فرصة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية	نعم	لا	لا اعرف عن الوثيقة	
AD10	مصادقة رئيس الدولة على الاتفاقية الدولية الخاصة بالغاء التمييز ضد المرأة هي فرصة لتعزيز مشاركة النساء في الحياة السياسية والمجتمعية	نعم	لا	لا اعرف عن القرار والاتفاقية	
AD11	خروج المرأة للعمل في التجمع يعطيها فرصة للمشاركة السياسية والمجتمعية	نعم	لا	لا اعرف	
AD12	دور الاعلام التقليدي (المسموع والمرئي والمكتوب) والعصري (الفيس بوك ، تويتر ..) فرص لتوعية النساء مما يزيد من مشاركتهم في الحياة السياسية والمجتمعية	اوافق بشدة	اوافق	اعارض	اعارض بشدة

الجزء الثاني «ا» المبادرات لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية
 ما اهم ٣ مبادرات للقيام بها في التجمع من وجهة نظرك قد تبرز من مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجتمعية

الجزء الثالث فرع أ: دور الأعلام في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية

لا اعرف	لا	نعم	BA01
اعترض بشدة	او اوافق بشدة	او اوافق	BA02
الفضائيات العربية	التلفزيون المحلي	الراديو	BA03
غير ذلك حدد/ي:	المصققات، بوسترات ونشرات مطبوعة	الجرائد والمجلات	BA04
المصققات والنشرات الدعائية (مثل بوستر، بلبورد... الخ)	الجرائد، المجلات	التلفزيون	
غير ذلك حدد/ي:	المساجد عبر خطبة الجمعة	ورشات العمل	
رئيس واعضاء المجالس المحلية	امناء/امينات الاحزاب	الوزراء	BA05
الاعلاميون والاعلاميات	رجال العشيره والعائلة	رجال الدين	
		غير ذلك	
	لا اعرف	لا	BA6
	ضعيف	متوسط	BA7
اعارض بشدة	اعارض	او اوافق	BA8

الجزء الرابع: الاسئلة المفتوحة لدور الاعلام

ما هي أكثر وسيلة إعلامية نسوية تصلك منها معلومات حول المشاركة السياسية ؟
اهم الرسائل الاعلامية الواجب التركيز عليها بهدف تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية:
بحث مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية المعوقات والفرص وتحديدًا في المجتمعات المحلية

محافظة جنين ورام الله نموذجا

المقابلات الفردية (على الصعيد الوطني)

الاسم والجنس:

التحصيل العلمي:

المهنة وجهة العمل :

نوع المشاركة السياسية :

السؤال الاول: من وجهة نظرك كيف تقيمون مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في فلسطين؟

السؤال الثاني: ما دوركم / او دور الجهة التي تمثلوها (حزب، وزارة ، اطار نسوي، إتحاد، نقابة.. الخ^١) في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية ؟

السؤال الثالث: كيف تقيمون دور مشاركة النساء السياسية والمجتمعية على مستوى المجتمعات المحلية ؟

السؤال الرابع: بشكل عام كيف تقيمون جهود ودور كل من التالي في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية :

أ. الحكومة الفلسطينية (هل أتاح التخطيط الرسمي مشاركة سياسية فاعلة للمرأة الفلسطينية من حيث خطط عبر قطاعية، قوانين، وزارة المرأة، وحدات النوع الإجتماعي، موازنات، ؟)

ب. الاحزاب السياسية

ج. مؤسسات المجتمع المدني بما فيها المؤسسات النسوية، الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية والاطر النسوية

د. النقابات / الإتحادات

و. المانحين والمؤسسات الدولية

السؤال الخامس: ما ابرز التحديات / المعوقات التي تواجهها المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والمجتمعية ؟

السؤال السادس: ما الفرص المتاحة بوجهة نظركم التي يمكن استثمارها في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية (السؤال عن عدة مجالات سياسة الحكومة مثلا ، الخطط الخاص بتطوير المرأة، قرار ١٣٢٥ ، وجود وزارة المرأة، المؤسسات النسوية ، الإتحاد العام، الاحزاب، الانضمام الى الاتفاقيات الدولية، القانون ، وثيقة الاستقلال ، التمويل لتعزيز مشاركة المرأة السياسية ، .. وغيرها

السؤال السابع: ما الاليات / المبادرات المطلوبة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية ؟

بحث مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية المعوقات والفرص وتحديدًا في المجتمعات المحلية

محافظة جنين ورام الله نموذجا

المقابلات الفردية (خاص بعضوات المجالس المحلية)

٢١ هذا السؤال يتم اختيار المجال وفق مجال عمل الباحثة مثلا اذا تم مقابلة حزبية في فتح يتم السؤال عن جهود حركة فتح في تعزيز مشاركة المرأة

الاسم	المحافظة والتجمع	العمر	الحالة الاجتماعية	التحصيل العلمي	الوظيفة / جهة العمل	عضوة مجلس	ترشحت للمجلس	دورك في المجلس	وصلت الى المجلس
		٣٠-٢١	متزوجة	اقل من توجيهي	قروي			عضو	بالانتخاب
		٤٠-٣١	عزباء	توجيهي	بلدي تصنيف			رئيسة	بالتزكية
		٥٠-٤١	منفصلة	جامعي				نائب رئيس	تعيين
		٦٠-٥١	ارملة	ماجستير فاعلى				امين صندوق	
		٦١ فاعلى	مطلقة						

هل يوجد لجان في المجلس ، ممكن ذكرها اذا كان الجواب نعم:

وفي اي لجنة تتواجدين ، وهل تتراسي لجنة معينة؟

ما الذي دفعك للانخراط في المجلس ؟

كيف تقيمي تجربتك في عمل المجلس ؟

الى اي مدى تجدين تشجيع لدورك في المجلس ومن اي طرف ؟

كيف تقيمين قبول مجتمعك لوجودك ودورك في المجلس ؟

كيف تقيمين دور النساء في الحياة السياسية والمجتمعية في التجمع ؟

هل من مبادرات يقوم بها المجلس لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في التجمع ؟

هل تقودي مبادرات في التجمع لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية اشرحي عنها؟

ما المعوقات التي تواجهك في اداء دورك،

وما المعوقات التي تواجه النساء في التجمع في المشاركة السياسية والمجتمعية ؟

ما الفرص المتاحة وغير مستغله ترينها قابلة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية ؟

ما المبادرات من وجهة نظرك التي يمكن القيام بها لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية في التجمع ؟

بحث مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية المعوقات والفرص وتحديدًا في المجتمعات المحلية

محافظة جنين ورام الله والبيرة نموذجا

محاورة اسئلة المجموعات البورية

المحافظة اسم التجمع اسم الباحث/ة الميداني/ة
عدد المشاركين/ات(الاناث والذكور).....

السؤال الاول: ما طبيعة مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية لديكم او في التجمع (بمعنى نوع المشاركة في الاحزاب، النقابات، إتحادات، مؤسسات، الترشح والانتخاب في المجالس، المؤسسات القاعدية، الاعمال التطوعية، المشاركة ف المناسبات الوطنية)

السؤال الثاني: كيف تقيمون مستوى مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية (بمعنى مدى الفاعلية والحضور هنا الاجابات مفتوحة للتعبير وليس فقط كلمات مع اعطاء امثلة)

السؤال الثالث: برايكم ما دور كل من الاتي في تعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية في التجمع :

أ. الحكومة (من وزارات مختلفة وبرامج وسياسات)

ب. الاحزاب السياسية

ج. المؤسسات القاعدية والنسوية والاطر النسوية

د. المجالس المحلية

هـ. غير ذلك

السؤال الرابع: بوجهة نظركم ما التحديات او المعوقات التي تحد او تمنع من مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية في التجمع؟ (ملاحظة للباحثة: توسع مدارك النقاش اذا اختزلت الاجوبة مثل ضرورة التطرق لبعده القوانين، الثقافة والعادات والتقاليد واعطاء امثلة، انشغال النساء بالعائلة والمنزل، جهل المرأة باهمية المشاركة كحق، دور الاحزاب السياسية من حيث اعطاء المجال وتشجيع النساء، والمؤسسات القاعدية ولجان المرأة من اجر نسوية وإتحاد عام للمرأة الفلسطينية وغيرها)

السؤال الخامس: ما الفرص المتاحة لتعزيز مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية في التجمع

ويمكن تقسيم اجابات المشاركين/ات الى فرص على مستوى

أ.الوطني (امثلة القوانين والسياسات، دور السلطة الفلسطينية، دور الاحزاب السياسية، الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية) (المؤسسات القاعدية والنسوية، تعليم المرأة والعمل....)

ب.على مستوى التجمع ما الفرص المتاحة :

السؤال السادس: ما المبادرات / الاليات التي بوجهة نظركم ترونها مهمة للقيام بها في التجمع قد تساعد في تطوير مشاركة المرأة السياسية والاجتماعية؟

المراجع

- ابو دحور، رولا. ٢٠٠٤. النساء في قيادة المقاومة الفلسطينية ١٩٦٧-١٩٩٢. رسالة ماجستير: جامعة بيرزيت
- ابراش، ابراهيم. ٢٠٠٨. في مفهوم السياسة للمرأة في فلسطين. استخرج من الرابط بتاريخ ٢٤/٧/٢٠١٤
www.palnation.org
- اوراد. ٢٠٠٨/٨/٢٠. موقف الجمهور من الكوتا النسائية ومشاركة المرأة في مؤسسات صنع القرار. استطلاع رأي. اوراد
مركز العالم العربي للبحوث والتنمية
- اسماعيل، دنيا الامل. ٢٠٠٧. المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون. منشورات جمعية الدراسات
التمموية الفلسطينية. غزة
- اشتية، عمر. ٢٠١٢. تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني من ١٩٩٦-٢٠٠٩ واثار ذلك في تعزيز المشاركة السياسية.
رسالة ماجستير: جامعة النجاح الوطنية
- بييرس، ايمان. ٢٠٠٩. دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشاركة السياسية للمرأة دراسة حالة جمعية نهوض وتنمية
المرأة. منشورات جمعية نهوض وتنمية المرأة: القاهرة
- التقرير العربي الرابع للأهداف الإنمائية للألفية لمواجهة التحديات ونظرة لما بعد ٢٠١٥. (٢٠١٣)
- جابر، فراس وآخرون. ٢٠١٤. توجهات المجتمع الفلسطيني نحو المشاركة السياسية والمدنية. هيئة الأمم المتحدة للمرأة
فلسطين
- جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني. المرأة والرجل في فلسطين. ٢٠١٣. فلسطين/رام الله
- جاد، اصلاح. ٢٠١١. النساء في السياسة بين واقع مشرذم وحكم منقوص. تقرير عقد خطر الملف الثاني لقضايا
المرأة (٢٠٠٠-٢٠١٠). معهد دراسات المرأة: جامعة بيرزيت
- جادالله، حنين. ٢٠٠٧. التخطيط الرسمي لتنمية ولتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين ١٩٩٦-٢٠٠٦. رسالة
ماجستير: جامعة النجاح الوطنية
- خضر، فتحى. ٢٠٠٨. دور الحركة الطلابية في جامعة النجاح الوطنية في ترسيخ مفهوم المشاركة السياسية (١٩٩٤-
٢٠٠٠). رسالة ماجستير: جامعة النجاح الوطنية
- رحال، عمر. ٢٠٠٤. المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، مجلة تسامح، ٢٤، مؤسسة مفتاح، رام الله- فلسطين
- رحال، عمر. ٢٠١٠. مشاركة المرأة في الانتخابات: بين القوانين والموروث الاجتماعي. منشورات مركز إعلام حقوق
الإنسان والديمقراطية شمس: رام الله.
- الزبيدي، باسم. ٢٠٠٣. الثقافة السياسية الفلسطينية. منشورات مؤسسة مواطن: رام الله
- الأسطل، كمال. ٢٠٠٥. الجندر والتحول السياسي والاجتماعي في فلسطين: المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
وعملية التحول الديمقراطي والسياسي والاجتماعي
- الطائي، الاء. ٢٠١٠. المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي. جامعة بغداد: رسالة دكتوراة
- الصلوي، انتصار. ٢٠٠٨. المعوقات الاجتماعية والثقافية والسياسية لمشاركة المرأة في الانتخابات. جامعة تعز: اليمن
- الصوراني، غازي. دور المرأة الفلسطينية، تاريخه الحديث والمعاصر.
- <http://www.pncecs.org/ar/mn/st/role%20palestinian%20women>.

عبد الهادي، فيحاء. ٢٠٠٥. ادوار المرأة الفلسطينية في الثلاثينات: المساهمة السياسية للمرأة الفلسطينية. منشورات مركز المرأة الفلسطينية للبحاث والتوثيق . البيرة، فلسطين

علان، ربيحة. ٢٠٠٧. من القرية الى المخيم، دور المرأة الريفية اللاجئة في الحفاظ على العائلة، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني ، جمعية إنعاش الأسرة، البيرة، فلسطين

عودة، شذى. ٢٠١٣. العلاقة بين الالية الوطنية الرئيسية ووحدات النوع الاجتماعي في السلطة الفلسطينية (بحث حلقة سيمينار في النوع الاجتماعي والتنمية غير منشور). جامعة بيرزيت معهد دراسات المرأة

علاونة. كمال. 2009. اضاء على عضوية النساء في المجالس البلدية الفلسطينية . استخرج من الرابط بتاريخ 20/3/2014 www.israj.net/vb/showthread.php?t=5123

العيلة، رياض. ٢٠٠٦. واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامه قطاع غزة نموذجًا ، مؤتمر تنمية وتطوير غزة بعد الانسحاب: غزة

عليوة، السيد. ٢٠٠١. مفهوم المشاركة السياسية الفصل الاول في موسوعة الشباب .مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: القاهرة

عبد الرحمن، وفاء واخرون . ٢٠٠٨. واقع مشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية .قدم لمؤتمر دور المرأة في الاحزاب السياسية في العالم العربي بتاريخ ١٧-١٩ اكتوبر /٢٠٠٨: تونس

العزباوي، يسري. ٢٠١٢. التحديات والفرص المتاحة لمشاركة المرأة في صنع القرار في ظل التغيرات المجتمعية والسياسية .مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية: القاهرة

عودة، شذى. ٢٠١٤. المشاركة واتخاذ القرار في الهيئات المحلية بمنظور النوع الاجتماعي: النساء في الهيئات المحلية دراسة بيانات قاعدية . منشورات وكالة التنمية الالمانية: فلسطين

على، ناصر . ٢٠١٠. دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. منشورات المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات .

عاصي، امين. ٢٠٠٤. المرأة الفلسطينية والسياسة: الدور والواقع والعوائق. وزارة المرأة: فلسطين

قزار، هديل واخرون. ٢٠١٣. هنا لنبقى: مشاركة المرأة في السياسة الفلسطينية . منشورات منظمة كير الدولية: فلسطين

القطب، رولا. ٢٠١٢. دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية (١٩٩٥-٢٠١٠). جامعة النجاح الوطنية :رسالة ماجستير منشورة

كتاب، ايلين، وأبو عواد، نداء . (٢٠٠٤) الحركة النسوية الفلسطينية :إشكاليات وقضايا جدلية . دورية دراسات المرأة العدد ٢ ، معهد دراسات المرأة -جامعة بيرزيت .

الكعبي، بسام (محرر). ٢٠١٤. مسيرة رائدات بروفايل رقم ٦. منشورات طقم شؤون المرأة: رام الله

الاورميد. ٢٠١١. تقرير حول تحليل الوضع الوطني الحقوق الانسانية للمرأة والمساواة على اساس النوع الاجتماعي . منشورات الإتحاد الاوروبي

معهد دراسات المرأة . ٢٠١٣. بناء روابط نحو استراتيجيات وسياسات متكاملة لتمكين النساء الفلسطينيات. منشورات هيئة الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة : فلسطين .

منتدى شارك الشبابي. ٢٠١٣. تقرير واقع الشباب الفلسطيني المستقبل يقرع الباب . منشورات منتدى شارك: رام الله

مصلح، روز. ٢٠١٢. المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وصنع القرار. منشورات مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية : فلسطين

نزال، ريماء. ٢٠٠٤. «المرأة الفلسطينية بين المشاركة السياسية الحقيقية والإشراك التجميلي»، الحوار المتمدن،

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=2004>

نزال، ريماء. ٢٠٠٦. المرأة والانتخابات المحلية. منشورات مؤسسة مفتاح: رام الله

نزال، رياض. ٢٠٠٧. العوامل السياسية والإجتماعية المؤثرة على الدور القيادي للمرأة في المؤسسات الفلسطينية الأهلية والحكومية في محافظة رام الله والبيرة، رسالة ماجستير : جامعة بيرزيت

نزال، ريماء. ٢٠٠٨. المرأة الفلسطينية وقرار ١٣٢٥. منشورات مؤسسة مفتاح: رام الله

هلال، جميل. ٢٠٠٦. ، الطبقة الوسطى الفلسطينية ، بحث في فوضى الهوية والمرجعية الثقافية ، منشورات مؤسسة مواطن: رام الله

وزارة الحكم المحلي. ٢٠١٢. المادة الارشادية لرؤساء واعضاء مجالس الهيئات المحلية. منشورات وزارة الحكم المحلي

وزارة شؤون المرأة. ٢٠١١. وثيقة الاستراتيجية الوطنية العبر قطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين ٢٠١١-

٢٠١٣. وزارة المرأة ويدعم من صندوق الأمم المتحدة للمرأة: فلسطين

وزارة شؤون المرأة. ٢٠١٤. مسودة اولى وثيقة الاطار الوطني لقرار ١٣٢٥. فلسطين

Renprecheit,K.2012.Gender in the local Aid coordination in the occupied Palestinaian Territories.draft

الاتفاقيات والقوانين

العهد الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والذي تم المصادقة عليه عام ١٩٦٦

اتفاقية الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة اعتمدت من الجمعية العامة عام ١٩٧٩ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨١

القانون الاساسي المعدل لعام ٢٠٠٥

قانون الانتخابات رقم (٩) لعام ٢٠٠٥